



# APA

الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين  
International Association For Experts & Political Analysts

## مقتطف الصحف الصهيونية

الثلاثاء 20 كانون الثاني 2026

### مقالات ودراسات وتقارير

معهد دراسات الأمن القومي: تقييم استراتيجي: سيناريوهات التدخل الأميركي في الاضطرابات بإيران وردود الفعل الإيرانية

بقلم: أفيشاي بن ساسون-غوردس، وجيسي ر. واينبرغ، وسيما شاين، وداني سيترينوفيتش

تناول هذه الوثيقة مجموعة البدائل المتاحة للإدارة الأميركية، وردود الفعل الإيرانية المحتملة على هذه الخطوات، وتداعياتها على إسرائيل.

جاءت الاضطرابات في إيران في لحظة ضعف شديد للنظام، وتمثل أخطر تحدٍ داخلي يواجهه منذ قيام الجمهورية الإسلامية. ويُعدّ الوضع الاقتصادي من بين أصعب الأوضاع: تآكل حاد في قيمة العملة الإيرانية، الريال؛ تضخم مرتفع؛ انخفاض حاد في القدرة الشرائية للمواطنين؛ ارتفاع معدلات البطالة؛ وارتفاع تكاليف المعيشة. ويزيد من حدة هذا الوضع صعوبة النظام في توفير الخدمات الأساسية بسبب نقص الطاقة والمياه. وقد امتدت الاحتجاجات، التي بدأت بين تجار البازار في طهران أواخر ديسمبر/كانون الأول، لتشمل محافظات إيران البالغ عددها 31 محافظة.

تتفاقم التحديات الداخلية التي يواجهها النظام الإيراني جراء الانقسام الاستراتيجي الذي واجهه نتيجة تفكك محور المقاومة خلال حرب السيوف الحديدية، والضربة القاسية التي تلقاها في يونيو/حزيران خلال حرب الأيام الاثني عشر مع إسرائيل.

علاوة على ذلك، يجد النظام نفسه الآن في مواجهة مباشرة مع الرئيس ترامب، الذي سبق أن أبدى استعدادة للتدخل عسكرياً ضد إيران من خلال اغتيال قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي قاسم سليمانني خلال ولايته الأولى، ومؤخراً من خلال الضربات التي استهدفت منشآت نووية في يونيو/حزيران 2025. وفي سياق أوسع، أظهر ترامب أنه لا يتقيد بالمعايير

المتعارف عليها التي تحكم استخدام القوة في الساحة الدولية ضد قادة الدول، كما تجلى ذلك في اختطاف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو مطلع العام 2026.

وقد عزز الرئيس ترامب نفسه احتمال لجوء الولايات المتحدة إلى التدخل المباشر في الشؤون الداخلية الإيرانية. ففي المراحل الأولى للاحتجاجات، وتحديدًا في الثاني من يناير/كانون الثاني، غرد ترامب قائلاً: "إذا أطلقت إيران النار على المتظاهرين السلميين وقتلتهم بعنف، كما هو دأبها، فإن الولايات المتحدة ستدخل لإنقاذهم. نحن على أهبة الاستعداد". وقد عزز نجاح عملية اختطاف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو ومحاكمته في اليوم التالي لتصريحه بشأن إيران، الاعتقاد بأن الولايات المتحدة قد تتدخل بالفعل في إيران.

وتعزز هذا الانطباع في الأيام اللاحقة مع تأكيد ترامب مجددًا أنه سيتحرك ضد النظام الإيراني إذا لم يخفف من حدة العنف ضد المتظاهرين، إلى جانب تشجيع من مسؤولين جمهوريين، وعلى رأسهم السيناتور ليندسي غراهام، الذين دعوا إلى اتخاذ إجراء مباشر ضد كبار مسؤولي النظام المسؤولين عن القمع. وعلى الصعيد العملي، أعلن الرئيس ترامب فرض تعريف جمركية بنسبة 25% على الدول التي تتعامل تجاريًا مع إيران بسبب القمع، وأعلن تعليق المفاوضات الأميركية الإيرانية المزمعة. كما ورد أن الرئيس يدرس خيارات عسكرية لضرب النظام الإيراني.

في مواجهة التهديد المتنامي للتدخل الأميركي، يجد النظام الإيراني نفسه أمام خيارات محدودة للغاية، وما تبقى لديه منها ينطوي على مخاطر جسيمة تهدد بقاءه. ففي حال تعرضه للهجوم، يهدد النظام بسلسلة من الردود، تشمل الرد على القواعد الأميركية في المنطقة، وشن هجمات على إسرائيل، وإغلاق مضيق هرمز، وكلها إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى ضربة قوية ضد إيران، وتشكل خطراً أكبر على النظام من المتظاهرين أنفسهم. وعليه، سعى النظام إلى قمع الاحتجاجات بأسرع وقت ممكن، قبل أن يتحقق التهديد الأميركي. وقد أدى هذا القرار إلى تصاعد العنف بشكل ملحوظ، ومقتل الآلاف، واعتقال عشرات الآلاف (وهي أرقام يصعب تقديرها بدقة نظراً لقطع النظام للإنترنت، بهدف منع التواصل الداخلي والخارجي).

وإلى جانب هذه الردود، سعى النظام إلى فتح قناة دبلوماسية. وقد نقل وزير الخارجية الإيراني عراقي مؤخراً إلى المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، مقترحاً لاستئناف المفاوضات بشأن البرنامج النووي. توقفت هذه المحادثات مع اندلاع الحرب في يونيو/حزيران 2025، ورفضت إيران حتى الآن استئنافها بشروط واشنطن، لاسيما مطلب وقف تخصيب اليورانيوم في إيران.

يُقلل إعلان ترامب تجميد الاتصالات المباشرة من احتمال بدء المفاوضات قبل أن تُشن الولايات المتحدة أي هجوم، ولكنه لا يُلغئها تمامًا. في الوقت نفسه، قد تنظر واشنطن إلى الضربة كوسيلة للضغط على إيران لتقديم تنازلات لم تكن مستعدة لتقديمها حتى الآن، ليس فقط بشأن تخصيب اليورانيوم على الأراضي الإيرانية، بل أيضًا ما يتعلق بتطوير الصواريخ الباليستية.

عمليًا، فإن الخط الأحمر الذي وضعه ترامب للنظام، وتجاوزه القيادة الإيرانية الآن، يجعل من الصعب على الرئيس إنهاء هذه المرحلة دون اللجوء إلى القوة العسكرية ضد إيران. يصدق هذا بشكل خاص بالنظر إلى رغبته في تمييز نفسه عن الرئيس

السابق أوباما، الذي امتنع عن أي عمل عسكري خلال احتجاجات "الحركة الخضراء" في إيران عام 2009. في المقابل، تتمحور المعضلة الأميركية- ومعضلة الرئيس الشخصية - حول اختيار مسار عمل يحقق نتيجة واضحة مع تجنب التورط في حرب طويلة الأمد تتعارض مع رؤيته الأساسية للعالم. علاوة على ذلك، على الصعيد العملي، ومنذ دخول وقف إطلاق النار في غزة حيز التنفيذ، خفضت الولايات المتحدة قواتها في الشرق الأوسط، ما حدّ من قدرتها على الاستعداد لحملة طويلة الأمد. ينطبق هذا القيد بشكل أساسي على قدرات الدفاع الجوي والصاروخي، وبدرجة أقل، على القدرات الهجومية.

### سيناريوهات التحرك الأميركي

طالما استمرت الاحتجاجات، مصحوبةً بالقمع العنيف للنظام، فإن الولايات المتحدة تواجه خيارات عدة محتملة:

.ضربة رمزية: تستهدف هذه الضربة عددًا محدودًا من المواقع أو الأفراد، ولكن ليس على نطاق واسع يهدف إلى تعطيل الأنظمة الإيرانية بأكملها. والهدف منها هو إظهار جدية التهديدات الأميركية. وضمنان عدم ظهور ترامب بمظهر المتردد في استخدام القوة، ودفع إيران إلى طاولة المفاوضات بشأن السياسة الخارجية والملف النووي في ظل ظروف محسّنة. قد تُلبّي هذه الضربة الحاجة إلى تنفيذ التهديد الأميركي، لكنها لن تُعتبر استجابةً لرسالة ترامب للمتظاهرين الإيرانيين بأنه سيتحرك لحمايتهم.

.ضربة تهدف إلى تقويض النظام: تستهدف هذه الضربة الحرس الثوري الإيراني، وقوات الباسيج، وربما شخصيات بارزة في النظام. يتوافق هذا الخيار بوضوح مع تهديدات ترامب والدعم الذي يسعى إلى تقديمه للمتظاهرين، وقد يُعيق فعالية القوات المسؤولة عن قمع الاحتجاجات. بالإضافة إلى ذلك، قد تحاول الولايات المتحدة استهداف شخصيات بارزة في النظام على مستويات عليا، كما أبدت استعدادها للقيام بذلك في فنزويلا مطلع هذا الشهر.

.ضربات مكثفة لا تستهدف أليات القمع: إلى جانب، أو بدلاً من، توجيه ضربة تستهدف أليات قمع النظام، قد تركز على أهداف عسكرية يمثل تدميرها مصلحة أميركية مستقلة عن استقرار النظام. قد تشمل هذه الأهداف ترسانة الصواريخ الباليستية الإيرانية وغيرها من الأصول العسكرية. من شأن هذا الضرر أن يُصعب على إيران الرد على التحركات الأميركية، ويزيد من كلفة مقاومة إيران للضغوط الأميركية.

كلما طال أمد تأخير العمل الأميركي- وبافتراض فشل النظام مع مرور الوقت في قمع الاحتجاجات - يمكن للولايات المتحدة إعادة نشر أصولها العسكرية في الشرق الأوسط التي تم تحويلها من المنطقة عند تخفيف حدة حرب السيوف الحديدية. من شأن ذلك أن يقلل المخاطر التي تواجه القوات الأميركية وحلفاءها الإقليميين، ويُمكن من اتخاذ إجراءات أوسع. عملياً، بدأ بالفعل تعزيز القوات هذا.

إذا هدأت الاحتجاجات، فقد تُعلن إيران امتثالها لمطلب ترامب بوقف قمع المتظاهرين ومعاقبتهم، ما يُتيح للرئيس الإعلان عن تحقيق هدفه دون استخدام القوة. قد تُفضي هذه الخطوة إلى التخلي عن الضربة أو اختيار بديل رمزي. وتشير المؤشرات الأولية إلى أن ترامب قد يميل إلى هذا الخيار. وسيعتمد مدى ونطاق العمل الأميركي، من بين عوامل أخرى، على استعداد النظام الإيراني لتقديم تنازلات في المجالات التي تعتبرها الولايات المتحدة حيوية، لاسيما البرنامج النووي.

لا يُمكن تحديد احتمال مختلف مسارات العمل، باستثناء القول إنه، وفقًا لتقييمنا، ازداد احتمال توجيه ضربة عسكرية أميركية في الأيام الأخيرة، بينما انخفض احتمال انتهاء الأحداث دون أي استخدام أميركي للقوة.

سيناريوهات الرد الإيراني على ضربة أميركية

إن الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تُعاني منها إيران، إلى جانب تدهور شبكة وكلائها - التي تهدف جزئيًا إلى حمايتها من الهجمات الإسرائيلية أو الأميركية - تُقيد بشكل كبير هامش مناورتها. يُتيح هذا الوضع أربعة خيارات عملياتية يتعين على الجمهورية الإسلامية أخذها بعين الاعتبار في حساباتها الاستراتيجية:

. شنّ هجوم على القواعد الأميركية والبنية التحتية العسكرية في الخليج - لاتزال إيران تمتلك مخزونات كبيرة من الصواريخ الباليستية القصيرة المدى والذخائر المتسكعة، ما يجعل شنّ هجوم محتمل على أهداف أميركية أمرًا ممكنًا نسبيًا. مع ذلك، قد تخشى إيران من أن يؤدي الضرر الكبير والخسائر في الأرواح - لاسيما الأميركية - إلى ردّ أميركي أشدّ قسوة، وإلى المزيد من تصميم ترامب على فرض ثمن باهظ، بما في ذلك السعي لتغيير النظام. في الوقت نفسه، وكما ذكر أنفًا، تعاني الولايات المتحدة حاليًا من نقص نسبي في القوات في المنطقة، وتفتقر بشكل خاص إلى مجموعة حاملات طائرات ضاربة. قد يؤثر الوقت اللازم لنشر المزيد من أصول الدفاع الجوي والصاروخي لمواجهة هجوم صاروخي إيراني على اختيار إيران لردّ شديد نسبيًا. في المقابل، إذا سعت إيران للعودة إلى طاولة المفاوضات، فمن الممكن أن يكون ردها رمزيًا ومحدودًا، على غرار هجومها على قاعدة العديد الجوية في قطر (أكبر منشأة عسكرية أميركية في الشرق الأوسط) في 23 يونيو/حزيران 2025، عقب قصف الولايات المتحدة للمنشآت النووية الإيرانية في اليوم السابق.

. هجوم إيراني على إسرائيل - لايزال الهجوم الصاروخي الباليستي والطائرات المسيّرة على إسرائيل خيارًا مطروحًا أمام الجمهورية الإسلامية، لاسيما إذا سعت طهران إلى تجنب تصعيد الأعمال العدائية مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه، إلى فرض ثمن باهظ لأي ضربة أميركية محتملة. مع ذلك، من المرجح أن يُثير مثل هذا الهجوم الإيراني ردًا إسرائيليًا وتصعيديًا إضافيًا قد يستدعي تدخل حزب الله في لبنان. خلال العام الماضي، حوّل مسؤولون إيرانيون كبار مئات الملايين من الدولارات لإعادة بناء قدرات حزب الله وتجهيزه لشنّ هجوم جديد على إسرائيل. كما من المرجح أن يدفع الهجوم الإيراني إسرائيل إلى ردّ قد يتماشى مع الجهود الأميركية، بما في ذلك شنّ ضربات على منشآت النظام والبنية التحتية الحيوية.

. إغلاق مضيق هرمز - قد تُؤدي الجهود الإيرانية لإغلاق هذا الممرّ الاستراتيجي الحيوي، الذي يمرّ عبره أكثر من 20% من الغاز الطبيعي المسال في العالم و25% من تجارة النفط البحرية، إلى تدويل الصراع وإحداث صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، ما يُعطلّ سلاسل التوريد والإنتاج الصناعي، ويرفع أسعار الطاقة بشكل حاد. من المرجح أن يكون اللجوء إلى مثل هذه الخطوة من جانب إيران خيارًا أخيرًا في ظل الجهود الحثيثة لإسقاط النظام، إذ يحمل فرص نجاح ضئيلة، بينما ينطوي على احتمال كبير لتدخل أميركي ودولي إضافي.

. المبادرة الدبلوماسية: ردًا على ضربة أميركية، قد تختار إيران المسار الدبلوماسي كوسيلة للحفاظ على كرامتها وحماية نظامها، وذلك بالموافقة على اتفاق مع الولايات المتحدة يتضمن التخلي عن تخصيب اليورانيوم على الأراضي الإيرانية وفرض قيود على

إنتاج الصواريخ الباليستية. مع ذلك، سيكون لهذا السيناريو تداعيات طويلة الأمد على بنية النظام وتصوره الأيديولوجي لذاته، ما يُعدّ بمثابة تخلي فعلي عن صورة الجمهورية الإسلامية كدولة ثورية وأيديولوجية.

من المشكوك فيه أن يوافق خامنئي على مثل هذه التنازلات واسعة النطاق. وبناءً على ذلك، من المرجح أن يعتمد الخروج الدبلوماسي من الأزمة الراهنة على تغيير في القيادة. قد يحدث هذا أيضاً من خلال انقلاب داخلي يُقنع فيه الحرس الثوري الإيراني الزعيم بالتسني، ما يُتيح التوصل إلى اتفاق من جهة، ويسمح لترامب من جهة أخرى بإعلان أنه قاد تغيير النظام في إيران. ويمكن استلهاً هذا السيناريو من "نموذج فنزويلا" الحالي، حيث تم استبدال الرئيس نيكولاس مادورو بنائبه بينما تُملي واشنطن مسار الأحداث في البلاد. من شأن هذا السيناريو أن يهتس المعارضة الإيرانية بشكل فعّال.

### الاستنتاجات والتداعيات

يُظهر تسلسل الأحداث في الأسابيع الأخيرة ضعف النظام الإيراني، إذ لا يواجه سوى خيارات سيئة. فعلى الصعيد الداخلي، عليه أن يختار بين القمع العنيف الذي لن يؤدي إلا إلى تعميق السخط الشعبي، وبين تخفيف الضغط بطريقة تُعرّض النظام لتهديد مباشر. أما على الصعيد الدولي، فعليه أن يختار بين الاستسلام للضغوط الخارجية والثبات على موقفه بطريقة قد تُلحق ضرراً مباشراً وشديداً بمصالحه. ومع ذلك، حتى في ضعفه، يحتفظ النظام بقدرات تخريبية كبيرة قد تُمكنه من تجاوز الأزمة الحالية. ضعيفاً ومهترئاً ولكنه متماسك.

تُجسّد تهديدات ترامب وتأخير تنفيذها استعداداً الواضح لاستخدام القوة خدمةً لما يعتبره مصالح الولايات المتحدة ونفوذ الشخصية. وفي الوقت نفسه، فهو مُقيّد أيضاً بالقدرات العسكرية الأميركية الحالية ورغبته في تجنّب التورط في حرب جديدة في الشرق الأوسط. وقد زاد سحب القوات من المنطقة في الأشهر الأخيرة، والذي سهّل العملية العسكرية في فنزويلا، من حدة العضلة المتعلقة بالمسار الأمثل للعمل ضد إيران.

ينبغي لإسرائيل أن تواصل سعيها لتجنّب التدخّل المباشر والعلني في الأزمة الراهنة، لاسيما مع عدم وضوح كيف يُمكن للعمل العسكري الإسرائيلي أن يُساهم في تقويض النظام. وإذا ما أفضت الأزمة الراهنة إلى اتصالات دبلوماسية، فعلى إسرائيل أن تُصرّ على أن يكون أيّ تخفيف للضغط على النظام الإيراني مشروطاً بتفكيك قدرات التخريب على الأراضي الإيرانية والحدّ من برنامج الصاروخي.

\* \* \*

### معهد دراسات الأمن القومي: أسطورة المعسكر السني العربي

يشيع الحديث في إسرائيل عن "المعسكر السني العربي" وكأنه كتلة متماسكة ومنسقة ذات مصالح مشتركة، بما في ذلك في علاقتها مع إيران وإسرائيل. إلا أن الواقع الإقليمي في السنوات الأخيرة، ولا سيما في الأشهر الأخيرة، يُفند هذه الأسطورة تفنيدياً قاطعاً. ويُعد الصراع المتصاعد بين السعودية والإمارات العربية المتحدة أبرز مثال على ذلك. فالدولتان، اللتان ينظر إليهما

الكثيرون على أنهما عماد هذا "المعسكر"، منخرطان حالياً في مواجهات في اليمن والسودان، وربما قريباً في أرض الصومال، وهي منطقة سارعت إسرائيل إلى الاعتراف بها.

ويتجلى ديناميكية مماثلة في دعوات دول الخليج للولايات المتحدة بالامتناع عن توجيه ضربات لإيران. فموقفها لا يعكس انحيازاً لطهران، بل قلقاً استراتيجياً عميقاً. إذ تخشى الأنظمة الملكية الخليجية من رد إيراني، نظراً لهشاشة بنيتها التحتية الحيوية، ومن العواقب المزعزعة للاستقرار في حال انهيار النظام في إيران. وهي تحذر من إيران قوية ثورية، ولكنها تحذر أيضاً من إيران متشرذمة. ونتيجةً لذلك، اختاروا الحفاظ على عملية الانفراج مع طهران وتعميقها، وهي العملية التي ساعدتهم في جولات المواجهة الإسرائيلية الإيرانية السابقة على تجنب الوقوع في مرمى النيران.

ما يُفسّر غالباً في إسرائيل على أنه شراكة، لاسيما بين دول الخليج، يتجلى في الواقع على أنه تنافس حاد على النفوذ والمكانة. ويتضح هذا جلياً في طموحات ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، الذي يسعى إلى استعادة ما يعتبره دور السعودية القيادي "الطبيعي" في العالم العربي، وأن يضع نفسه ليس فقط كزعيم خليجي، بل كزعيم قومي عربي. وتزيد قطر من تعقيد أي منطوق قائم على الانتماءات. فهي تحافظ على علاقات وثيقة مع تركيا، التي تُصنّف عادةً في إسرائيل ضمن "معسكر الإخوان المسلمين"، بينما تُحسّن في الوقت نفسه علاقاتها مع مصر والسعودية. ومن خلال التحرك المدروس بين المحاور، تُقلّل الدوحة من المخاطر وتُعظّم قدرتها على المناورة. إنها ليست حالة شاذة، بل هي عرض من أعراض الصراع.

حتى فكرة "معسكر الإخوان المسلمين" المتماusk تتلاشى. شهدت العلاقات بين تركيا والسعودية، اللتين طالما صوّرتا في الخطاب الإسرائيلي على أنهما خصمان أيديولوجيان، تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. وتُعزز أنقرة والرياض التعاون الاقتصادي والأمني، ووفقاً للتقارير، تُشكلان محوراً أساسياً في إطار إقليمي جديد يشمل باكستان. وتُساهم هذه التطورات في طمس الخطوط الأيديولوجية التي غالباً ما تعتمد عليها التصنيفات الإقليمية الإسرائيلية.

ويعكس ميل إسرائيل إلى تقسيم الشرق الأوسط إلى معسكرات أيديولوجية رغبةً في سردية تنظيمية أكثر من كونه قراءة دقيقة للديناميات الإقليمية. وتتصرف دول المنطقة براغماتية، غالباً بشكل غير متسق، ووفقاً لمصالح متغيرة لا ولاءات ثابتة. ولا يُعد التنافس بين الرياض وأبو ظبي شذوذاً مؤقتاً، بل سمة هيكلية لنظام إقليمي يتسم بتحالفات مرنة وتعاون تنافسي. فالسعودية، على سبيل المثال، تنظر إلى كل من إيران وإسرائيل كمصدرين محتملين لعدم الاستقرار الإقليمي، ولذلك تتبع استراتيجيات متباينة لإدارة كل منهما.

إن التمسك بالاعتقاد بوجود "معسكر سني عربي" موحد ليس فقط خطأً تحليلياً، بل هو أيضاً أمرٌ خطير. يُخاطر هذا النهج بسوء فهم البيئة الاستراتيجية، وتأجيج توقعات غير واقعية، وتشجيع تحركات دبلوماسية تتجاهل انقسام المنطقة وتضارب مصالحها. كما أنه يُغفل الفرص التي تنشأ تحديداً من هذه المرونة. فالشرق الأوسط لا يعمل من خلال معسكرات جامدة، بل من خلال التنافس والتحوط والاستغلال المستمر للفرص. لذا، يجب على التحليل الإسرائيلي - والسياسة الإسرائيلية - أن يتكيف مع هذا الواقع.

\* \* \*

معهد دراسات الأمن القومي: الصهيونية كدراسة حالة في معركة المعرفة: ويكيبيديا، غروكيبيديا، وغاستابيديا: كيف يُقدّم مصطلح "الصهيونية" عبر ثلاث منصات معرفية؟ وماذا يمكن استخلاصه من ذلك؟

بقلم: شلوميت لير

أثار تحيز ويكيبيديا الإنكليزية المعرفي، والنزعة السياسية في الخطاب الدائر حول المواضيع الحساسة، انتقادات متزايدة، تجلّت، من بين أمور أخرى، في صعود بدائل رقمية مثل غروكيبيديا وغاستابيديا. تُقدّم هذه المقالة دراسة حالة نوعية حول كيفية تصميم وتأطير مدخل الصهيونية في الموسوعة عبر المنصات الثلاث، مُسلّطة الضوء على الاختلافات في التركيز وبنية السرد. وبالتركيز على الجمل الافتتاحية، يُحلّل البحث أربعة محاور للمقارنة: النبرة الضمنية، والأساس المنطقي للتفسير، وأسس الشرعية، وموقع الصراع ضمن السرد الضمني. وتشير النتائج إلى أن مبدأ الحياد في ويكيبيديا الإنكليزية قد تم التخلي عنه واستبداله بإطار نقدي ما بعد استعماري يُصوّر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني كجزء لا يتجزأ من الحركة الصهيونية ومكوّنًا أساسيًا في تحديد هويتها. في المقابل، تُقدّم موسوعتا غروكيبيديا وغاستابيديا سرديات أكثر توازنًا تُركّز على حق تقرير المصير، والتقارب التاريخي والثقافي، والحاجة الوجودية للبقاء.

إن التحيزات الأيديولوجية في ويكيبيديا، التي تُقدّم على أنها حياد في تغطية المواضيع الحساسة، إلى جانب هيمنتها على نتائج محركات البحث، قد تُضيّق مساحة التفسير والتفكير المستقل لدى القراء. تُؤكّد هذه الديناميكيات مجتمعةً ضرورة إجراء تغيير هيكلي في كيفية استرجاع محركات البحث للمعلومات وترتيب أولوياتها.

إن عرض نتائج البحث حول المسائل الحساسة من موسوعات متعددة قد يُعيد قدرة الجمهور على التفكير النقدي ويمنع ترسيخ سردية واحدة متحيزة في عصر ما بعد الحقيقة.

مع إطلاقها عام 2001، مثّلت ويكيبيديا نقلة نوعية في إنتاج المعرفة ونشرها. فقد استغلت مزايا الفضاء الرقمي، ومكّنت من الربط بين المواضيع عبر النصوص التشعبية. بالإضافة إلى ذلك، قدّمت بديلاً للنظرة التقليدية للمعرفة القائمة على الخبراء المعترف بهم من خلال تبني نموذج قائم على التحرير الجماعي والتحديث الفوري للمقالات. وعدت المبادئ السامية التي قامت عليها ويكيبيديا بتوفير معرفة مجانية ومتاحة للجميع، والالتزام بوجهة نظر محايدة، ونموذج تشاركي لإنتاج المعرفة، يتجسّد في مبدأ "بإمكان أي شخص التحرير". ساهمت كل هذه العوامل في نجاحها الباهر، وفي غضون سنوات قليلة، بروزها كواحدة من أشهر المواقع الإلكترونية في العالم. مع ذلك، في السنوات الأخيرة، تعرّضت ويكيبيديا الإنكليزية، التي نُظر إليها في البداية كمنصة تعمل على ديمقراطية المعرفة وتوزيعها، لانتقادات متزايدة.

ومن أبرز منتقديها المؤسس المشارك لاري سانغر، الذي حدّر من أن المنصة أصبحت أداة دعائية، تُدار من قبل مجموعة صغيرة من المحررين المخضرمين. يرى منتقدو ويكيبيديا أن هذه المجموعة الضيقة تُشكّل الرواية المُقدّمة للجمهور، وتتخذ قرارات تؤثر على حذف المعلومات، وتأطيرها، وتهميش وجهات النظر التي لا تتوافق مع مواقفها.

ويحدث هذا جزئيًا من خلال تصنيف مصادر المعلومات التي لا تتماشى مع أجندتها، مثل صحيفة ديلي ميل، ونيويورك بوست، وقناة فوكس نيوز، على أنها غير مقبولة أو ذات مصداقية محدودة. وقد أدى ذلك إلى تصنيف قناة الجزيرة كمصدر موثوق،

بينما تُعتبر رابطة مكافحة التشهير (ADL) مصدرًا غير مقبول في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. لقد تحولت مساحة التحرير المفتوحة التي ميّزت ويكيبيديا في سنواتها الأولى إلى مساحة مركزية وخاضعة للسيطرة. وفي ما يتعلق بالمواضيع الحساسة سياسيًا، تتسع الفجوة بين المبادئ المعلنة والممارسة الفعلية، لا سيما في المقالات المتعلقة بإسرائيل والصراع.

تجدر الإشارة إلى أن هذه القضايا طُرحت في رسالة رسمية من الكونغرس موجهة إلى مؤسسة ويكيبيديا، أرسلها جيمس كומר (رئيس لجنة الرقابة في مجلس النواب الأمريكي) ونانسي ميس (رئيسة اللجنة الفرعية المعنية بالأمن السيبراني والتكنولوجيا والابتكار) في 27 أغسطس/آب 2025، معلنين بدء تحقيق في تحيز المعلومات على المنصة. وأشار المشرعان إلى أن سلسلة من الدراسات دلّت على وجود محاولات ممنهجة لتزييف المعلومات على ويكيبيديا لأغراض دعائية. بالإضافة إلى ذلك، تُثير الرسالة تساؤلات مقلقة بشأن الجهود المنظمة لترويج محتوى معادٍ للسامية ومعادٍ لإسرائيل في المقالات التي تتناول الصراع، فضلاً عن تورط جهات فاعلة معادية في بث رسائل معادية للغرب من خلال التلاعب.

وفي ضوء هذه الانتقادات، ظهرت مبادرات عملية تتحدى هيمنة ويكيبيديا على سوق المعرفة الإلكترونية، وذلك بإنشاء موسوعات منافسة تُقدم مناهج تحريرية بديلة. تهدف هذه المقالة إلى عرض المنصات الجديدة، ونقاط قوتها وضعفها، ودراسة كيفية عرض كل منها لنفس المدخل بشكل مقارن، وذلك لتقييم كيف يمكن لمنصات المعرفة المنافسة أن تُشكّل فهم القراء للواقع بطرق مختلفة.

### غاستابيديا وغروكيبيديا: لاعبان جديدان في مجال المعرفة الرقمية

تتمحور مبادرات ويكيبيديا حول موسوعتين إلكترونيتين: غاستابيديا، التي أطلقها بيتي ويلز، المديرة التنفيذية والمنتجة في مؤسسة غير ربحية، في أغسطس 2023، وغروكيبيديا، التي أطلقها إيلون ماسك، رائد الأعمال والملياردير، في أكتوبر 2025. في كلتا الحالتين، تُعدّ هذه بدائل مثيرة للاهتمام أنشأها أفراد انتقدوا ويكيبيديا علنًا وأثاروا مخاوف بشأن تحيّر المعرفة في مقالاتها.

ومثل ويكيبيديا، تعمل غاستابيديا كمبادرة تعاونية قائمة على ميدياويكي، معتمدةً على نظام إدارة محتوى مفتوح المصدر ومجموعة من المدخلات التي يكتبها ويُحدّثها متطوعون من جميع أنحاء العالم. أُنشئت مقالاتها الأولى لإعادة كتابة لنسخ ويكيبيديا الإنجليزية، وفقًا للرخصة الحرة، وجرى تحديثها وتحريرها لاحقًا لتتوافق مع سياسة الحياد للمشروع. كما أُضيفت مقالات جديدة، بما في ذلك مواضيع تتعلق بتطرف الأنظمة الرسمية في الولايات المتحدة (مثل مقالة "تطرف التعليم"). وأكدت ويلز، وهي محررة مخضمة في ويكيبيديا الإنكليزية، أنها رصدت خللاً هيكلياً في آليات الرقابة في ويكيبيديا، فضلاً عن قدرة المحررين ذوي الأجندات الخاصة على تحريف المقالات في المواضيع الحساسة. ووصفت غاستابيديا بأنها مشروع لا يتعامل مع المواضيع على أنها متساوية أخلاقياً أو واقعيًا، ولا يعرض ظواهر العنف أو الجريمة الواضحة، كالإرهاب، بموقف حيادي مصطنع. بل قالت إن المواضيع تُعرض بناءً على حقائق قابلة للتحقق وسياقات موثقة، بالاعتماد على تحليل موضوعي يستند إلى مصادر متنوعة موثوقة وعالية الجودة.

تكمّن قوة غاستابيديا في قدرتها على الحد من سيطرة مجموعة داخلية صغيرة تفتقر إلى الإشراف المهني، وهو ما حذر منه لاري سانجر مستخدمًا استعارة "المجانين يديرون المصحّة"، لوصف حالة تُهيمن فيها مجموعة من المحررين على ويكيبيديا

الإنجليزية على السرد تحت ستار الإجماع، دون مساءلة منهجية. وعلى النقيض من هذا النموذج، تلجأ غاستابيديا، في حالات الخلاف، إلى خبراء مؤهلين، وتعكس الخلاف بطريقة متزنة وشفافة. ولا تُحدد القرارات التحريرية بالإجماع وحده، بل وفقاً لوزن الأدلة، والتماسك الواقعي، والمنطق السليم. ووفقاً للمؤسس، فقد نجح هذا الهيكل في الحد من نفوذ مجموعات المحررين المنظمة، ومنع سيطرة الأيديولوجيا على المقالات.

يبلغ عدد المقالات على المنصة اليوم 6,579,526 مقالة، مقترناً من عدد مقالات ويكيبيديا الإنكليزية البالغ 7,120,654 مقالة، إلا أن عدد المحررين النشطين أقل بكثير من عدد محرري ويكيبيديا، إذ يبلغ 1,285 محرراً مقابل 264,777 محرراً. وعلى الرغم من أن غاستابيديا لا تظهر في مقدمة نتائج بحث جوجل، إلا أنها تكتسب زخماً متزايداً، وقد وصل عدد زوارها إلى 8 ملايين زائر شهرياً، وهو رقم لا يزال منخفضاً مقارنةً بأكثر من 10 مليارات زائر شهرياً لويكيبيديا الإنكليزية. بالإضافة إلى ذلك، فإن غاستابيديا أحادية اللغة وتواجه تحديات نابعة من مواردها المحدودة حالياً.

أما غروكيبيديا، التي أسسها إيلون ماسك وشركة xAI، فهي مبنية على نموذج اللغة الضخم غروك، وعلى عكس ويكيبيديا وغاستابيديا، لا تعتمد على منصة ميدياويكي قابلة للتعديل العام. وقد استُمدت معظم مقالاتها الأولية من مقالات ويكيبيديا، ثم أُعيدت معالجتها لتصحيح التحيزات التي يؤكد ماسك وجودها في ويكيبيديا. ولا تسمح غروكيبيديا بالتعديل المباشر. بدل ذلك، يمكن تقديم مقترحات تصحيحية، يقوم غروك بدراستها جزئياً وتنفيذها. في ديسمبر 2025، أُضيفت ميزة جديدة إلى غروكيبيديا، تُمكن المستخدمين من اقتراح مواضيع جديدة للمداخل، مما يؤثر بشكل غير مباشر على أجندة الموسوعة ومجالات المعرفة المُمثلة على المنصة. لاقت هذه الميزة نجاحاً باهراً، وفي غضون أيام قليلة، ازداد عدد المداخل بشكل ملحوظ، بما في ذلك مداخل جديدة غير موجودة على ويكيبيديا، مثل "جدل ويكيبيديا حول الإبادة الجماعية في غزة".

تتميز مداخل غروكيبيديا بطولها الكبير مقارنةً بنظيراتها على ويكيبيديا، وتعتمد بشكل أكبر على المصادر الأكاديمية والحكومية والمصادر الأولية. يشمل ذلك مصادر صُنفت على ويكيبيديا الإنجليزية بأنها غير موثوقة، أو ذات موثوقية منخفضة، أو مُدرجة كمصادر غير مقبولة. عند إطلاقها، احتوت الموسوعة على ما يقارب 885,000 مدخل، وفي غضون شهرين ونصف، توسعت لتضم 6,092,140 مدخلاً.

يُقدّر عدد زوار الموقع شهرياً بحوالي ثلاثة ملايين زائر. وحتى الآن، لا تتوفر المنصة إلا باللغة الإنجليزية، ولا توجد معلومات متاحة للجمهور بشأن التوسع المستقبلي ليشمل لغات أخرى. مع ذلك، تشهد المنصة تطوراً مستمراً، ويبدو التوسع المستقبلي أمراً مرجحاً. ورغم أن ممارسات التحرير طويلة الأمد والاستقرار المنهجي لموقع Grokipedia لم تخضع بعد لتقييم كامل، إلا أن ظهوره أثار جدلاً واسعاً. وقد تركزت الانتقادات على الأخطاء الواقعية، والتحيز الخوارزمي، واستخدام مصادر غير موثوقة، فضلاً عن المخاوف بشأن التحيز الأيديولوجي المرتبط بأراء ماسك.

الصهيونية كدراسة حالة: منظور مقارن

تشير الدراسات إلى أن متوسط الوقت الذي يقضيه القارئ على صفحة مقالة في ويكيبيديا يبلغ حوالي 25 ثانية. يُبرز هذا الرقم أهمية الجمل الافتتاحية، التي تحظى بأكثر قدر من الظهور، وتعمل كإطار تفسيري ذي قوة تفسيرية، موجهة فهم القراء من

خلال التركيز الانتقائي على جوانب معينة وتجاهل جوانب أخرى. وبناءً على ذلك، سيستند التحليل المقارن النوعي لمقالة الصهيونية كدراسة حالة في كل موسوعة من الموسوعات على الجمل الافتتاحية، حيث تُحدد نقاط التركيز والسياقات التفسيرية.

### تأطير الصهيونية في ويكيبيديا الإنكليزية

يُظهر فحص مقالة الصهيونية في ويكيبيديا الإنكليزية كيف تم التخلي، منذ أكتوبر 2023، عن المبدأ الأساسي المتمثل في الحياد في وجهة النظر. كان الهدف من هذا المبدأ ضمان عرض الموسوعة لجميع وجهات النظر المهمة بشكل عادل ومتناسب ومتوازن، وفقًا لأهمية كل منها في المصادر الموثوقة، دون تبني موقف واحد باعتباره صحيحًا.

كما يتضح من التوثيق المرئي المعروف في معرض "التاريخ المتلاعب به: النسخة الماضية مقابل التخريب الحالي - التحيز المتزايد ضد إسرائيل في ويكيبيديا"، فقد شهد المدخل تغييرات جذرية في السنوات الأخيرة. فقد حُذف مفهوم الصهيونية كحركة تطمح إلى "إقامة ودعم وطن للشعب اليهودي، يتمركز في منطقة تُطابق تقريبًا ما يُعرف في التراث اليهودي بأرض إسرائيل، استنادًا إلى ارتباط اليهود التاريخي بالأرض وارتباطهم بها"، بما في ذلك الاعتراف بأحقية الشعب اليهودي في الأرض، وخضع هذا المفهوم لمراجعة شاملة. وتُعرقل باستمرار محاولات موازنة المدخل أو الاعتراض على إطاره المُعدّل في عمليات صنع القرار المجتمعية التي تُسيطر عليها فعليًا مجموعة صغيرة من المحررين والإداريين المخضرمين. غالبًا ما ينطوي هذا النمط على جهود منهجية لاستبعاد المواقف البديلة، مما يُظهر تركيز سلطة التفسير في مجال التحرير.

اليوم، يبدأ مدخل الصهيونية بتعريفها كحركة تسعى إلى إنشاء ودعم وطن قومي لليهود من خلال "استعمار فلسطين"، وهي عبارة تضعها مباشرة ضمن إطار مفاهيمي مشحون بالاستعمار، بينما تفصلها عن معنى المصطلح القائم على إنشاء مستعمرة في بلد أجنبي لصالح الوطن الأم. وفي الفقرة الافتتاحية نفسها، يُذكر التقارب التاريخي والديني اليهودي مع أرض إسرائيل، لكنه يُقدم كتوضيح ثانوي ومُقيد، وليس كعنصر أساسي. في الوقت نفسه، يعتمد المدخل على منطقتي تفسيرية متناقضتين للصراع على الأرض، يُقدّم بموجبه الصهيونية على أنها تطلع إلى "أكبر قدر ممكن من الأرض بأقل عدد ممكن من العرب".

لا يُطرح هذا المنطق كموقف نقدي محدد أو كتفسير لتيار أيديولوجي معين، بل يُفترض أنه مبدأ تنظيمي للحركة بأكملها. وهكذا، تصبح الديموغرافيا والسيطرة على الأرض المحور التفسيري الرئيسي للمدخل، بينما يُهمّش التاريخ الفكري والثقافي والمتعدد الأوجه للصهيونية.

### تأطير الصهيونية في موسوعة غروكيبيديا

في موسوعة غروكيبيديا، يبدأ مدخل "الصهيونية" بتعريفها كحركة يهودية تسعى لحق تقرير المصير وإقامة وطن في أرض إسرائيل، مقدمةً الصهيونية كحركة وطنية للشعب اليهودي. وتتجلى الصلة التاريخية والوطنية والجغرافية بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل في الجملة الأولى، تليها عرضٌ موجزٌ للأسس التاريخية والأيدولوجية للحركة، بدءًا من هرتزل والمؤتمر الصهيوني، مرورًا ببرنامج بازل، وموجات الهجرة، وشراء الأراضي بشكل قانوني، وبناء المؤسسات الوطنية، وإحياء اللغة العبرية، والاعتراف الدولي من خلال وعد بلفور، والانتداب، وتقسيم الأمم المتحدة، وصولًا إلى قيام الدولة.

وُوصِفَ إنجاز الحركة الرئيس بأنه إنشاء دولة فاعلة تستوعب المهاجرين، مع التركيز على جوانب البناء والحكم والمجتمع. يُقدّم الصراع لاحقًا على أنه تطور تاريخي نابع من مخاوف ديموغرافية ومعارضة للتسويات السياسية، وليس كمبدأ تنظيمي للصهيونية نفسها. ويذكر المقال صراحةً أن تأطير الصهيونية من منظور استعماري شائع في الخطاب الأكاديمي والإعلامي، ولكنه يتناقض مع تصويرها كحركة عودة للسكان الأصليين وكمستوطنات قائمة على معاملات طوعية للأراضي لا على الغزو. وعلى عكس ويكيبيديا، لا يقدم المقال قراءة معارضة للصهيونية، بل ينتقد تأطيرها النقدي كما يظهر حاليًا في مقال ويكيبيديا.

### تأطير الصهيونية في غاستابيديا

في غاستابيديا، يتضمن مقال "الصهيونية" ترجمة صوتية للكلمة بالعبرية، ويبدأ بتعريف الصهيونية كحركة قومية يهودية من القرن التاسع عشر تهدف إلى إقامة وطن قومي لليهود في أرض إسرائيل التاريخية. في الفقرة الافتتاحية، يُشدد على العلاقة الوثيقة بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل باعتبارها عنصرًا أساسيًا للهوية اليهودية على مدى آلاف السنين. ويُقدّم هذا الارتباط على أنه متجذر في المصادر التوراتية والاكتشافات الأثرية. يضع هذا الإطار الصهيونية ضمن سياق تاريخي وثقافي ممتد.

لاحقًا، تُقدّم الصهيونية كاستجابة عملية لواقع معاداة السامية المستمرة، والمذابح، وعمليات الطرد، والقمع الممنهج في أوروبا والشرق الأوسط، مع التركيز على الدفاع عن النفس والبقاء الجماعي كبعد محوري للحركة. ويُوصَف رمز هرتزل والدعوة إلى دولة يهودية بأنهما مرحلة تنظيمية وتوطيدية لتطلع أوسع نحو تقرير المصير، واللجوء، والأمن. وهكذا، تُبنى رواية تُعرّف فيها الصهيونية في المقام الأول كحركة تحرر وطني، متجذرة في الهوية التاريخية والحاجة الوجودية، لا كمشروع مُحدّد من خلال الصراع أو النقد الخارجي. ولإبراز الاختلافات في التأطير بين الموسوعات الثلاث، يمكن التركيز على كيفية تشكيل الجمل الافتتاحية والبنية الأولية لمعنى الصهيونية على أربعة محاور رئيسية:

### النبرة الضمنية في الصياغة

يشير محور النبرة إلى الطابع العاطفي والقيمي الذي تنطوي عليه الصياغة الافتتاحية للمقال. وهو يدرس ما إذا كان العرض تقييميًا أم محايدًا أم مؤيدًا، وما هو الموقف الذي يُدعى القراء إلى تبنيه. في ويكيبيديا الإنكليزية، تُنتج النبرة النقدية والحكومية، منذ البداية، موقفًا اتهاميًا تجاه الصهيونية. فمن خلال استخدام مصطلحات مُحتملة بالمعاني مثل "الاستعمار" وتأكيد تداعياته على الآخرين، تُوحي الصياغة بوجود انقسام بين الجنّة والضحايا، وتضع القراء في موقف نقدي تجاه الحركة الصهيونية.

في المقابل، تتبنى ويكيبيديا غروكيبيديا في البداية نبرة واقعية، دون موقف تقييمي؛ وفي نهاية الفقرة الافتتاحية، تتحول إلى نبرة جدلية تجاه منتقدي الصهيونية. ويتجلى هذا التحول في إشارة صريحة إلى تأطير الصهيونية من خلال عدسات استعمارية وأكاديمية وإعلامية، وتقديم هذه العدسات على أنها تفسيرات خاطئة أو مضللة تتناقض مع البيانات التاريخية المعروضة سابقًا. على عكس ويكيبيديا وغروكيبيديا، تتبنى غاستابيديا نبرة تُركز على الانتماء والعمق الثقافي والتجربة الوجودية، واضعةً الصهيونية كجزء من سرد تاريخي متواصل للهوية والبقاء.

. الأساس المنطقي التفسيري الذي ينظم الشرح

يشير محور الأساس التفسيري إلى المبدأ التنظيمي الذي يُفسر من خلاله المقال الصهيونية، أي ما يُقدم باعتباره المحرك الرئيس لظهور الحركة وأفعالها ونتائجها. بعبارة أخرى، هذا هو المنطق الذي يُفترض أن يفهم القارئ من خلاله سبب نشأة الصهيونية وعملها على النحو الذي فعلته، مع تقديم بعض العوامل كأسباب رئيسية وتقليل أهمية عوامل أخرى. في ويكيبيديا الإنكليزية، يستند الأساس التفسيري إلى الصراع على الأرض والديموغرافيا.

تُفسر الصهيونية بشكل أساسي من خلال السيطرة على الأرض والتوسع والمواجهة مع السكان المحليين. تُعد مفاهيم القوة والمكان والديموغرافيا، إلى جانب مصطلحات مثل "الاستعمار" و"الاستيطان" و"الأراضي"، مفتاحًا لفهم الصهيونية، بينما تُقرأ النظرة النقدية والمعارضة الضمنية بين السطور. في موسوعة غروكيبيديا، يُقدّم التفسير المنطقي للصهيونية كحركة وطنية حديثة تسعى إلى تقرير المصير، وتتحقق من خلال البناء التدريجي للمؤسسات والقيادة واللغة وآليات الدولة. وينصبّ التركيز على المؤتمرات والمؤسسات الوطنية والاعتراف القانوني والصلّة بين المبادرة السياسية والشرعية الدولية. أما في موسوعة غاستايبديا، فيستند التفسير المنطقي إلى حاجة وجودية مستمرة. تُفسّر الصهيونية كرد فعل تاريخي على الاضطهاد ومعاداة السامية والمذابح وغياب الأمن الجماعي؛ ويُصوّر قيام الدولة كحل للبقاء وليس مجرد حل سياسي.

. أسس الشرعية التي يستند إليها العرض

يدرس محور الشرعية المصادر التي يستند إليها المدخل لشرح الحركة الصهيونية أو تبريرها أو تأطيرها. بعبارة أخرى، يتناول هذا المحور مصادر المعرفة والتبرير التي تُقدّم كأساس لفهم الحركة، وأنواع السلطة التي تحظى بمكانة مركزية مقابل تلك المستبعدة أو المهمشة. في ويكيبيديا الإنكليزية، تعتمد ركائز الشرعية في الغالب على الخطاب الأكاديمي النقدي المعاصر. يُؤطر الفكر الصهيوني من خلال عدسات نظرية نقدية، تشمل أطر ما بعد الاستعمار والاستيطان التي تُشكّل الإطار التفسيري. لا تُقدّم هذه المفاهيم الأكاديمية كواحدة من بين عدة تفسيرات محتملة، بل كنقطة انطلاق لمشروعة لفهم الحركة، بينما تُمنح الركائز التاريخية أو القائمة على الهوية دورًا ثانويًا أو مقيدًا.

في موسوعة غروكيبيديا، تستند الشرعية إلى مصادر سياسية وقانونية وتاريخية ملموسة. ويؤكد المدخل أن مكانة الصهيونية تُبنى من خلال عمليات رسمية، واعتراف دولي، وبناء مؤسسي، وليس من خلال خطاب نظري نقدي. أما في موسوعة غاستايبديا، فيتم توسيع أساس الشرعية ليشمل مصادر ثقافية ودينية، متجاوزًا الإطار القانوني. ويستشهد المدخل بالكتاب المقدس، والاستمرارية التاريخية للوجود اليهودي في أرض إسرائيل، والاكتشافات الأثرية كدليل على عمق ارتباط الشعب اليهودي بالأرض، ما يرسخ شرعية الصهيونية في هوية ثقافية تاريخية طويلة الأمد.

. الموقع النسبي للصراع ضمن السرد:

يتناول محور تحديد موقع الصراع موضع الصراع ضمن السرد الضمني للمدخل: هل يُقدّم كجانب تأسيسي للصهيونية، أم كنتيجة ثانوية لعمليات تاريخية، أم كفصل من فصول قصة أوسع لا تُحدّد جوهر الحركة؟ في ويكيبيديا الإنكليزية، يُدمج الصراع والعنف في التعريف الأولي للصهيونية. تُعرض الحركة من خلال تداعياتها على الفلسطينيين، ويُنظر إلى الصراع على

أنه جزء لا يتجزأ منها، ومكون أساسي للهوية الصهيونية نفسها. أما في غروكبيديا، فيُوضع الصراع لاحقًا في وصف الحركة. يُقدّم كتطور تاريخي نابع من معارضة سياسية، ومخاوف ديموغرافية، ورفض للتسويات، بدلًا من كونه المبدأ المحرك للصهيونية. وهكذا، تُفسّر الصهيونية نفسها من خلال عمليات البناء الوطني، بينما يُنظر إلى الصراع على أنه نتاج ظروف وليس تعريفًا جوهريًا. أما في غاستابيديا، فيُدفع الصراع إلى الهامش أكثر. يركز المدخل على قصة الصهيونية كحركة تحرر وطني وبقاء، ولا يعرض الصراع في فقراته الافتتاحية.

### مدخل حماس كدراسة حالة تكميلية

مع أن هذه المقالة تركز على دراسة حالة مركزية واحدة، فمن المهم الإشارة إلى أنه تم فحص الاختلافات وتوضيحها في مداخل إضافية سلطت الضوء بدورها على فجوات في التأييد تُنتج سرديات مختلفة. تنشأ هذه الفجوات جزئيًا من اختيار الكلمات، والتركيز على مواضيع معينة، وإغفال مواضيع أخرى. وللتحقق من صحة هذه النتائج وتوضيحها، تُعرض أدناه دراسة حالة توضيحية موجزة، تُبين كيف يختلف تأييد مدخل حماس في كل موسوعة في التاريخ المدروس.

يُؤطر موقع ويكيبيديا الإنكليزي مدخل "حماس" في فقراته الافتتاحية بالإشارة إليه كحركة مقاومة للاحتلال الإسرائيلي، مع التقليل من شأن الجوانب الأيديولوجية والعنيفة للمنظمة. تُعرّف حماس بأنها "منظمة سياسية قومية فلسطينية إسلامية سنية، لها جناح عسكري يُعرف باسم كتائب القسام. وهي تُسيطر على قطاع غزة المحتل منذ العام 2007. أسسها العالم الإسلامي الفلسطيني أحمد ياسين عام 1987 بعد اندلاع الانتفاضة الأولى ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقد انبثقت من مؤسسته الخيرية الإسلامية "الجماعة الإسلامية" عام 1973، التابعة لجماعة الإخوان المسلمين". يُعطي هذا التوصيف الأولوية للوظيفة السياسية والحكم على حساب الأيديولوجية والعنف، ما يُضفي طابعًا طبيعيًا على المنظمة ويُهمّش العناصر الشمولية والمعادية للسامية والعنصرية الصريحة التي تُشكّل جوهر ميثاق حماس التأسيسي وممارساتها العملية.

على النقيض من ذلك، تشير موسوعة غروكبيديا منذ البداية إلى العقيدة الأيديولوجية العنيفة للحركة، وتُعرّف حماس بأنها "جماعة قومية فلسطينية إسلامية سنية ظهرت أواخر العام 1987 كفرع متطرف من جماعة الإخوان المسلمين الفلسطينية خلال الانتفاضة الأولى. ويتبنى ميثاقها عام 1988 أيديولوجية أصولية إسلامية متطرفة ترفض رفضًا قاطعًا أي تعايش سلمي مع إسرائيل، وتُصنّف فلسطين بأكملها وقفًا إسلاميًا، وتدعو صراحةً إلى تدمير إسرائيل بالعنف من خلال الجهاد كواجب ديني". يضع هذا التعريف الأيديولوجية والعنف في صميم الموضوع، ويُصوّر حماس في المقام الأول كحركة مدفوعة عقائديًا، حيث لا تنفصل أفعالها السياسية عن التزاماتها الدينية الأساسية وتبنيها الصريح للكفاح المسلح.

يقدم موقع غاستابيديا إطارًا يُقرّ بنشاط حركة حماس المعادي للسامية والعنيف، مع إشارة صريحة إليها كمنظمة إرهابية: "حماس منظمة إرهابية فلسطينية سنية إسلامية، تأسست في ديسمبر/كانون الأول 1987 خلال الانتفاضة الأولى كفرع من جماعة الإخوان المسلمين في غزة. تجمع أيديولوجيتها بين الأصولية الإسلامية والقومية الفلسطينية الراضية، وتدعو صراحةً إلى تدمير دولة إسرائيل والقضاء على السيادة اليهودية في المنطقة. سعت حماس لتحقيق أهدافها بالدرجة الأولى من خلال العنف، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية والهجمات الصاروخية وعمليات إطلاق النار الجماعي واحتجاز الرهائن، مستهدفةً

المدنيين عمدًا. وقد صاغ ميثاقها العام 1988 الصراع على أنه واجب ديني للقضاء على إسرائيل، وتضمن نظريات مؤامرة معادية للسامية، وأقرّ الجهاد كواجب، وهي مواقف لم تتخلَّ عنها المنظمة رغم التعديلات الخطابية اللاحقة. "يُصوّر هذا الإطار الإرهاب ومعاداة السامية والعنف الممنهج لا كصفات ثانوية أو تفسيرات متنازع عليها، بل كعناصر أساسية في هوية حماس، تُحدد منذ البداية كيفية فهم أهدافها السياسية وأيديولوجيتها وأسايلها.

تكشف مقارنة الجمل الافتتاحية لمقال حماس في الموسوعات الثلاث عن فجوات كبيرة في التأطير، مما يعكس توترًا عميقًا بين تطبيع صورة الحركة في ويكيبيديا، والضرورة الملحة لتناول خصائصها الأيديولوجية والعنيفة في صميم تعريفها في موسوعي غروكيبيديا وغاستابيديا. تُصوّر ويكيبيديا حماس كحركة سياسية تُقاوم الاحتلال الإسرائيلي، بطريقة تُخفي جوانبها الشمولية وتُصعّب فهم طبيعتها الأيديولوجية. في المقابل، تُركز غروكيبيديا على جوهر عقيدة الحركة، مُشيرةً صراحةً إلى الدعوة لتدمير إسرائيل، ومُقدمةً الجهاد كواجب ديني مُتأصل في ميثاقها. أما غاستابيديا، فتُشدّد على الإرهاب ومعاداة السامية وطابعها العنيف كمكونات مركزية لفهم الحركة.

## الخلاصة

يتمثل الجانب الرئيس المشترك بين منصات المعرفة الثلاث التي تم فحصها في تركيزها على التزامها بالحياد. فقد صُممت المعرفة المعروضة على كل منصة ووُضعت في إطار موضوعي وموثوق من خلال أسلوب الكتابة. واستخدام المراجع، وتنظيم المعلومات، والهيكّل الموسوعي العام، مما يُسهّم في تقديم المداخل كمصادر موثوقة. ويبرز هذا الوضع بشكل خاص في حالة ويكيبيديا، نظرًا لشعبيتها الهائلة ودورها كأساس لتغذية أنظمة الذكاء الاصطناعي، ونماذج التعلم الآلي، ونتائج محركات البحث. وفي هذا السياق، تبرز تساؤلات حول جدوى مقارنة الموسوعات الثلاث في حين تتمتع إحداها بنفوذ وسلطة استثنائيين.

يُظهر الفحص المقارن أن كل موسوعة تُقدم سردًا متميزًا، يحمل في طياته دلالات سياسية بعيدة المدى. ولا تقتصر هذه الدلالات على مستوى التمثيل فحسب، بل قد تؤثر على تصور الجمهور للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بل وحتى على نطاق الإجراءات المشروعة في هذا السياق. عندما يُصوّر الصهيونية كمشروع استعماري، يُمكن اعتبار معارضة وجود دولة إسرائيل أمرًا مشروعًا، بل وبدهيًا. أما عندما تُقدّم الصهيونية كعملية راسخة في أطر دستورية ودولية، فإن شرعية المعارضة تُقوِّض؛ وعندما تُوصف الصهيونية بأنها عودة تاريخية لشعب إلى وطنه، وجزء من هوية متجذرة في مصادر تاريخية، فقد تُعتبر حقًا يجب الدفاع عنه.

يُبرز تحليل التغيرات العميقة في وصف الحركة الصهيونية أن إعلانات الحياد تفقد قوتها في ما يتعلق بالمواضيع الحساسة سياسياً، بما في ذلك إسرائيل والصراع. إن إمكانية التحرير المجهول وعمل المشرفين بشكل مجهول على ويكيبيديا، دون رقابة، تُتيح اتخاذ قرارات هامة تحت ستار الإجماع.

عملياً، يعكس هذا هيمنة مجموعة قادرة على فرض تفسير سائد من خلال تحديد الأولويات وقواعد المحتوى. لا تُحل هذه المشكلة بالضرورة عندما يُعهد بوساطة المعرفة إلى الذكاء الاصطناعي الذي يديره فاعل واحد يتمتع بنفوذ اقتصادي ورمزي، مثل إيلون ماسك. من هذا المنطلق، تُشير محاولة غاستابيديا الجمع بين الحفاظ على المجتمع والرقابة الفعالة على المعرفة إلى

اتجاه بديل هام، لكنها، على الأقل في الوقت الراهن، لا تُشكل حلاً شاملاً لمشكلة تحيز المعرفة على ويكيبيديا. تبقى أسئلة جوهرية حول المسؤولية والسلطة والشفافية وآليات رصد المعرفة على الإنترنت مطروحة، وتُبرز الحاجة إلى تطوير نماذج جديدة تُواجه بوعي ونقد آليات القوة التي تُشكل المعرفة في العصر الرقمي.

استنادًا إلى الدراسات المعاصرة وتحليل دراسة حالة تأطير مدخل الصهيونية، يمكن القول إن الفجوات بين الموسوعات الثلاث تعكس ظاهرة مقلقة تتمثل في العيش في عصر ما بعد الحقيقة، في واقع مستقطب تتضاءل فيه باستمرار القاعدة المشتركة للوقائع التي تُرسخ التصورات والآراء حول القضايا الجوهرية. هذه العملية تُقيد الخطاب العام والقدرة على الانخراط في نقاش هادف. ويُبرز هذا الفهم الحاجة إلى تغيير جذري في كيفية النظر إلى الموسوعات الإلكترونية ونشرها، إلى جانب تعزيز رسالة القراءة النقدية.

إن وضع ويكيبيديا، التي تُظهر، وفقًا لدراسات عديدة، تحيزًا ثابتًا في المواضيع الحساسة، يُثير الحاجة إلى إعادة النظر في درجة احتكاكها في مجال المعرفة. إن اعتماد محركات البحث شبه الحصري على ويكيبيديا لاسترجاع المعلومات، فضلًا عن استخدامها كمصدر مركزي لتدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي وبرامج التعلم الآلي، يُؤدي إلى تركيز خطير لسلطة تفسيرية واحدة. يُضيق هذا التركيز نطاق الاحتمالات التأويلية، ويُرسخ سرديةً واحدةً تحت ستار الموضوعية.

ومن الجانب الإيجابي، فإن إدراك أنّ كلّ موسوعةٍ تُقدّم سرديةً لا تصوريًا إلزاميًا للواقع، يُمكن أن يُعيد للقراء القدرة على إصدار أحكامٍ مستقلة، تستند إلى التعرّف على وجهات نظرٍ مُختلفةٍ حول الموضوع نفسه. وبينما يتأخّر الإصلاح المنشود في ويكيبيديا نفسها، نظرًا لتأخر لجنة المراجعة التي شكّلت، وعدم استعجال المؤسسة في الاستجابة للكونغرس، يجب الاعتراف بأنّ مُحركات البحث تُعدّ أيضًا جهاتٍ فاعلةً رئيسيةً، يتعيّن عليها تغيير طريقة نشرها للمعرفة من مصادرٍ مُختلفة. إنّ التعرّض المُستمرّ لمصدرٍ واحدٍ موثوق، يُنظر إليه على أنّه موضوعي، يُضيق نطاق التأويل المُتاح للقراء، ويُرسخ أطرًا عاطفيةً وأيديولوجيةً للفهم. وبهذه الطريقة، تتشكّل حلقاتٌ مُغلقةٌ من التفكير، تعتمد على تعزيزٍ مُستمرّ للسردية نفسها التي تُسيطر عليها فعليًا قوى ذات مصالح سياسية.

بدل الترويج الحصري لمنصة واحدة مهيمنة أصبحت منحازة في مواضيع حساسة، من الضروري لمحركات البحث استرجاع المعلومات من موسوعات متعددة لإتاحة الاطلاع على تفسيرات مختلفة للموضوع نفسه. من شأن هذه الخطوة تعزيز قدرة القراء على المقارنة والتقييم النقدي، وتشجيع التفكير المستقل والنقاش العام. يُعدّ هذا الإجراء ضروريًا للحد من استخدام ويكيبيديا الإنكليزية كمنصة لنشر الرسائل، ولتمكين رؤية أكثر شمولية للواقع، رؤية لا تعتمد على مصدر واحد موثوق، بل على تعدد وجهات النظر.

\* \* \*

## مركز القدس للأمن والشؤون الخارجية: الخطاب الرسمي، والواقع المسلح: إيران، لبنان، ومعضلة حزب الله

بقلم: العقيد المتقاعد جاك نيريا

جاءت زيارة وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إلى لبنان في أوائل يناير/كانون الثاني 2026 وسط ضغوط داخلية متزايدة على حزب الله لنزع سلاحه، وفي الوقت الذي تنتظر فيه القوات المسلحة اللبنانية توجيهات الحكومة للانتقال إلى "المرحلة الثانية" من خطة نزع السلاح التي تقودها الدولة.

ووفقًا لتقارير حديثة عن الزيارة، عكست رسائل عراقجي العلنية تحولًا ملحوظًا نحو خطاب "دولة إلى دولة" أكثر رسمية، ربما كان مدفوعًا بضغوط مستمرة من الحكومة اللبنانية. أكد عراقجي أن إيران تسعى إلى التواصل حصراً عبر مؤسسات الدولة الرسمية، وجدد دعم طهران لسيادة لبنان ووحدة أراضيه. كما أكد أن القرارات المتعلقة بالشؤون الداخلية اللبنانية هي من اختصاص الشعب اللبناني ومؤسساته وحده.

وعلى الرغم من هذا الخطاب الذي يدعو إلى عدم التدخل، ظل المسؤولون اللبنانيون متشككين علناً. وخلال الزيارة، شدد وزير الخارجية اللبناني يوسف راجي على أنه لا يمكن لدولة قوية ذات سيادة أن تقوم في ظل وجود منظمة مسلحة تعمل خارج نطاق سلطة الدولة. وأبرزت تصريحاته التوتر الجوهرية الذي يهيمن حالياً على العلاقات بين لبنان والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وكانت تقارير صدرت منتصف العام 2025 قد أشارت إلى أن عراقجي نصح حزب الله بالامتناع عن التطرق إلى قضية أسلحته إلى حين اتضح نتائج المفاوضات الإيرانية مع الولايات المتحدة. علناً، صوّر عراقجي الدعوات الدولية والمحلية لنزع السلاح على أنها محاولات "لتجريد حزب الله من أسلحته" نظراً لقوته، مُصوّراً ترسانته كرادع مشروع ضد إسرائيل.

في هذا السياق، ليس من قبيل المصادفة أن تأتي تصريحات الأمين العام لحزب الله، الشيخ نعيم قاسم التحريضية، وحذّر فيها من حرب أهلية محتملة في حال فرض نزع السلاح، عقب زيارة عراقجي لبيروت مباشرةً. وتزامنت هذه التصريحات مع تقارير عن مخطط كبير مزعوم بين الولايات المتحدة وإسرائيل يهدف إلى إسقاط النظام الإيراني. وأكد العديد من وسائل الإعلام اللبنانية وجود صلة مباشرة بين موقف حزب الله المتشدد وتفاقم الأزمة التي تواجه إيران.

ويواصل عراقجي وصف حزب الله بأنه جماعة مقاومة حيوية للدفاع عن لبنان ضد الانتهاكات الإسرائيلية المزعومة لوقف إطلاق النار في نوفمبر/تشرين الثاني 2024. وفي حسابات إيران الاستراتيجية، يبقى لبنان ساحة محورية للحفاظ على النفوذ الإيراني في بلاد الشام. بينما أصرّ عراقجي علناً على أن إيران "لا تسعى إلى الحرب" مع الولايات المتحدة، فقد قال في الوقت نفسه أن حزب الله "تعاقي تمامًا" من انتكاساته العسكرية السابقة وأنه "أعاد تنظيم صفوفه".

يشير هذا التقييم إلى أنه حتى وإن لم يُصغ الأمر صراحةً على أنه مساعدة مباشرة لإيران في مواجهة مع واشنطن، فيُنظر إلى وضع حزب الله المسلح على أنه ركن أساسي لا غنى عنه في محور المقاومة الإقليمي. في هذا السياق، يعمل الحزب كجبهة مساندة محتملة مصممة لاستنزاف الموارد العسكرية الإسرائيلية، وإجبارها على إبقاء قواتها على طول الحدود اللبنانية بدل تركيز كامل قدراتها ضد إيران.

\* \* \*

مركز القدس للأمن والشؤون الخارجية: التناقض في حقوق الإنسان: ألا يحق للإسرائيليين التمتع بالحماية نفسها؟

بقلم: السفير آلان بيكر

يبدو أن آلة التلقين والتأثير الأيديولوجي الغربية تعمل بكامل طاقتها. فنحن نشهد يوميًا ظاهرة جماعية من الاتهامات أحادية الجانب الموجهة عمدًا ضد إسرائيل وحدها، بزعم انتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين.

منصات التواصل الاجتماعي ذات التوجهات الواضحة، ووسائل الإعلام الدولية التي كانت تتمتع بسمعة طيبة، وهيئات الأمم المتحدة ولجان حقوق الإنسان ذات التحيز السياسي، والقادة والبرلمانيون والوطنيون والدوليون الذين يتعرضون لضغوط وتأثيرات سياسية، وطلاب الجامعات وأعضاء هيئة التدريس الذين تم تحريضهم، ومشاهير الفن الذين يفتقرون إلى الوعي، جميعهم يتهمون إسرائيل دون تفكير بارتكاب جرائم مثل الإبادة الجماعية، والفصل العنصري، والتمييز، والوحشية، والعمليات العسكرية غير المتناسبة. ومن المثير للدهشة أن كل هؤلاء "النماذج المثالية للفضيلة الدولية" يبدو أنهم يتجاهلون حقوق الإنسان للجميع في العالم، باستثناء الفلسطينيين. فهم يتجاهلون:

.معاناة ملايين المواطنين الإيرانيين الذين يتعرضون، بشكل تعسفي، في الوقت الفعلي، لقمع وحشي يومي وقتل جماعي لآلاف منهم.

.المذابح المنهجية التي طالت عشرات الآلاف من المدنيين من الأقليات العرقية غير العربية في السودان ودارفور والفاشر عام 2025.

.العدد الهائل من القتلى والجرحى المدنيين في الصراع الأوكراني الروسي عام 2025.

.العنف المنهجي والقمع الحكومي في ميانمار ضد الروهينغيا والأقليات العرقية الأخرى.

.الفضائح الجماعية في نيجيريا جراء هجمات جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات المتطرفة.

.مذابح المسيحيين في الكنائس والمستشفيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

.الاستهداف المتعمد للمدنيين وعمليات القتل خارج نطاق القضاء في تنزانيا على يد قوات الأمن خلال الاضطرابات المرتبطة بالانتخابات.

إن هذا النفاق وازدواجية المعايير من جانب من يدعون حماية حقوق الإنسان العالمية أمرٌ صارخ. فهم يتجاهلون بوقاحة ودون ستر، بل وينكرون، حقوق الإنسان وحمايتها في إسرائيل ومواطنيها، وهي الحقوق نفسها التي يطالبون بها بإصرار وعاطفة للفلسطينيين.

إنّ جوقة المتلاعب بها سياسياً والمُنافقة من المدّعين الدوليين المُحرّضين لإسرائيل، تُوجّه اتهامات أحادية الجانب بشكلٍ مُفرط وغير مُتناسب، مُتجاهلةً بشكلٍ صارخ حقيقة أنّ إسرائيل ومواطنيها لا يقلّون استحقاقاً لحقوق الإنسان. وبذلك، فقد قلبوا ما ينبغي أن يكون معياراً أخلاقياً وإنسانياً مُعترفاً به عالمياً ومُطبّقاً على قدم المساواة، إلى سلاح سياسي ساخر وأحادي الجانب، مُوجّه عمداً ضد إسرائيل فقط. إنهم يتجاهلون حقيقة أنّ الشعب الإسرائيلي يُعاني من أعمال مُستمرة ويومية تُنقّذها جماعات فلسطينية مُتطرفة ومُتعصبون إسلاميون يعملون بتحريض وتشجيع وتمويل من القيادة الفلسطينية، فضلاً عن الأنظمة الإسلامية في إيران وقطر وتركيا التي تدعمهم.

الانطباع الذي يُستشف من هذه الآلة الإعلامية الدولية الضخمة والمتلاعب بها، وتستهدف إسرائيل تحديداً، هو أنها اختارت عمداً أن تتجاهل، أو تنكر، الاغتصاب والذبح والحرق والتعذيب الذي طال آلاف الإسرائيليين والأجانب في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. ويبدو أنها تتجاهل احتجاج المئات، واستخدام حركة حماس الفلسطينية، التي تُصنّف حركة إرهابية، لسكانها الفلسطينيين كدروع بشرية.

هذه النظرة الضيقة والسطحية تعتبر إسرائيل المجرم الدولي الوحيد الذي يمارس قمعاً غير منطقي لحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين. لقد أصبحت الشعارات والعبارات الرنانة الشائعة، سهلة التكرار، والمعروفة دولياً، والتي تُردد بسخاء وجهد ضد إسرائيل، لغةً مشتركةً لآلة الدعاية الغربية هذه.

"إبادة جماعية"، "فصل عنصري"، "استعمار"، "عنصرية"، "مجاعة"، "استعمار استيطاني"، "تدمير عشوائي" - موجهة دينياً وليبرالياً وبشكل متواصل ضد إسرائيل فقط. يرددها ويهتف بها في المظاهرات العامة جهلةً مُحرّضون، وتُطلقها بلا تفكير في البرلمانات سياسيون يمارسون تحيزاً حزبياً واضحاً، ومعادياً لإسرائيل، وغالباً ما يكون معادياً للسامية. تظهر هذه الشعارات في بيانات حكومية يقودها قادة ساذجون وغير مطلعين، يتأثرون بضغوط سياسية داخلية، ويتم الترويج لها من قبل محاكم وهيئات دولية مسيسة للغاية، مستوحاة وموجهة بقرارات الأمم المتحدة السياسية ومصالح سياسية واقتصادية إقليمية حزبية.

كل هذا يُدار عبر نظام غسيل دماغ مُحكم، مُتقن التنظيم، وممول بسخاء، ينبع من خزائن دول مثل قطر وإيران وتركيا. لكن للأسف، يُستقبل هذا كله بحماس وتأييد من قبل جوقة دولية في أوروبا ودول غربية أخرى، مُتأثرة بأفكار "الصحة"، مُستعدة تماماً لاستيعاب ونشر هذه الدعاية وغسيل الدماغ، وتوجيهها حصراً ضد إسرائيل. وبعض هذه الشعارات والعبارات المُضللة والمُخادعة، التي أصبحت لغةً مشتركة في مفردات حركة التحريض الدولية المُعادية لإسرائيل، يجب فضح سخافتها وعدم جدواها.

الإبادة الجماعية: إن الاستخدام الخبيث لمصطلح "الإبادة الجماعية" يُعدّ مسيئاً للغاية ومُختلفاً بشكل واضح، إذ تمّ اقتباسه عمداً من أحداث الهولوكوست المرّوعة التي ارتكبتها النازيون بهدف إبادة الجنس اليهودي. في الواقع، صاغ مصطلح "الإبادة الجماعية" الفقيه اليهودي البولندي رفايل ليمكين عام 1944 في إطار محاولته صياغة اتفاقية دولية تُجرّم أفعال النازيين ضد اليهود.

إن هذه المحاولة الساخرة لإعادة صياغة مصطلح "الإبادة الجماعية" ونسبه إلى إسرائيل سطحية بشكل سافر. وقد تبنت جنوب أفريقيا هذا المصطلح عمداً في مبادرتها التي تتهم فيها إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة بانتهاك اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1948 بشأن جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وذلك بسبب أفعالها في غزة.

رغم أن هذا الاتهام المغلوط يُسيء تفسير تعريف جريمة الإبادة الجماعية الوارد في الاتفاقية الدولية نفسها، فإن محكمة العدل الدولية تنظر في هذا الادعاء الجنوب أفريقي، المدعوم من مجموعة غريبة تضم نحو 14 دولة، معادية لإسرائيل علناً، انضمت طواعيةً إلى هذه المحاولة لتشويه سمعة إسرائيل دولياً. وتشمل هذه الدول أمثلةً على الديمقراطية والقيم الإنسانية، مثل البرازيل وكولومبيا وأيرلندا والمكسيك وإسبانيا وتركيا وبوليفيا وتشيلي ونيكاراغوا وليبيا وكوبا وبلجيكا. وقد تبنت آلة الدعاية الدولية مبادرة جنوب أفريقيا المغلوطة، وحوّلها إلى شعارها الرئيس ضد إسرائيل.

لعلّ أكثر ما يثير السخرية في هذه المحاولة لقلب الحقائق دولياً هو أن الدول التي تبنت هذه الاتهامات الباطلة والمضللة بالإبادة الجماعية ضد إسرائيل، إلى جانب حشود المتظاهرين المحرّضين الذين يتبعونها، تتجاهل عمداً نداءات الإبادة الجماعية التي أطلقها الإسلاميون وحماس، والتي بشرت بـ"طوفان الأقصى" الذي أطلقته حماس في 7 أكتوبر 2024 للقضاء على إسرائيل "من النهر إلى البحر". ومن المفارقات أن محكمة العدل الدولية لم تُطالب ببدء أي ملاحقة قضائية ضد الدول التي تدعم دعوات الإبادة الجماعية ضد إسرائيل، كما لم تُطالب المحكمة الجنائية الدولية بفتح أي تحقيق ضد القادة والعناصر الدولية التي تدعو إلى إبادة إسرائيل والشعب اليهودي.

. الفصل العنصري: لا يقلّ عن ذلك إساءةً وتصنّعاً مصطلح "الفصل العنصري" المستخدم ضد إسرائيل، والذي، على غرار اتهام الإبادة الجماعية، تمّ نسخه ولصقه وإعادة صياغته في محاولةٍ لنسب نظام الفصل العنصري والتمييز المؤسسي والقانوني القمعي في جنوب أفريقيا، والذي حُرمت فيه فئة عرقية من حقوقها السياسية والمدنية، إلى إسرائيل.

يُمكن إيجاد مصدر ظاهرة نسب اتهام الفصل العنصري إلى إسرائيل في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة السيئ السمعة الرقم 3379 الصادر عام 1975، وقدمه الاتحاد السوفيتي السابق قبل خمسين عاماً. صنّف هذا القرار الصهيونية على أنها عنصرية، مُضيفاً بذلك شرعيةً على التمييز الذي تمارسه الأمم المتحدة ضد اليهود وإسرائيل. ويتبني هذا القرار، حوّلت الأمم المتحدة نفسها رسمياً إلى الأداة الدولية الرئيسية التي تُنتج وتُدافع وتُقرّ التمييز ضد إسرائيل علناً. ورغم أن الأمم المتحدة ألغت لاحقاً هذا القرار المسيء عام 1991، إلا أن الضرر كان قد وقع بالفعل.

عادت وصمة "الفصل العنصري" لتطارّد إسرائيل مجدداً مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لمناهضة العنصرية عام 2001 في ديربان، جنوب أفريقيا، حيث اتهمت مجموعة من قادة العالم والمنظمات غير الحكومية، بقيادة ياسر عرفات، زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، إسرائيل صراحةً بممارسة الفصل العنصري. وقد ورد هذا الاتهام لاحقاً في البيان الختامي لمنتدى المنظمات غير الحكومية في المؤتمر، مما أدى إلى تشويه سمعة المؤتمر برمته.

إن الاستخدام السطحي لمصطلح "الفصل العنصري" ضد إسرائيل يجسد غياب فهم هذه الظاهرة العنصرية، فضلاً عن سوء فهم أوسع نطاقاً لطبيعة إسرائيل كمجتمع منفتح، تعددي، ليبرالي، وديمقراطي. وقد رُفضت أي مقارنة بين إسرائيل ونظام

الفصل العنصري السابق في جنوب أفريقيا رفضاً قاطعاً من قبل من لديهم فهم عميق لنظام الفصل العنصري، لاسيما الجنوب أفريقيين أنفسهم. إن هدف هذه الدعاية، إلى جانب نزع الشرعية عن أساس وجود دولة إسرائيل، هو التلاعب الساخر بالمجتمع الدولي وتشجيع فرض نظام عقوبات دولية على إسرائيل على غرار الإجراءات المتخذة ضد النظام السابق في جنوب أفريقيا.

يتجاهل هذا الاتهام الباطل عن عمد حقيقة أن إسرائيل مجتمع متعدد الأعراق والألوان. يتمتع المواطنون والمقيمون العرب في إسرائيل بالمساواة الدستورية وحرية التعبير. ولهم حضور سياسي قوي ومؤثر في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي). ويلعب المواطنون العرب دوراً محورياً في جميع مجالات المجتمع الإسرائيلي. يعمل قضاة عرب في النظام القضائي الإسرائيلي، بما في ذلك منصب قضاة المحكمة العليا. ويشغل العرب الإسرائيليون مناصب رؤساء وموظفين كبار في أقسام المستشفيات والجامعات الإسرائيلية. كما يعمل العرب في السلك الدبلوماسي والقنصلي الإسرائيلي، بالإضافة إلى شغلهم مناصب عليا في الشرطة والجيش.

لكل طائفة دينية في إسرائيل نظامها القضائي الديني الخاص، حيث تُطبق الشريعة الإسلامية، والقانون الكنسي، والقانون الدرزي، والقانون اليهودي على التوالي وبشكل متساوٍ على عكس الدول العربية وغيرها التي تُعلن فيها ديانة واحدة ديناً رسمياً للدولة، أو الدول الغربية التي تُهيمن عليها المسيحية، أو حتى الدول الإسلامية كإيران والسعودية حيث تُخصص مناطق وبلدات وطرق معينة للمسلمين فقط، وتُعامل النساء كمواطنات من الدرجة الثانية ويُجرّم المثليون، فإن القانون الإسرائيلي يعتبر اليهودية والإسلام والمسيحية ديانات رسمية، ويضمن دستورياً الحرية والمساواة الكاملة للجميع.

ويستند بعض منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام في ادعائها بوجود "فصل عنصري" إلى مزاعم بأن إسرائيل تُطبق أنظمة قانونية مختلفة على الإسرائيليين والفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية، بما في ذلك قيود على الحركة وعدم المساواة في الوصول إلى الأراضي والموارد والحقوق السياسية. ومع ذلك، فإن هذه الادعاءات تتجاهل عمداً حقيقة أن القيود التي تفرضها إسرائيل في هذه المناطق بعيدة كل البعد عن العنصرية، ولا تنتهك قيم حقوق الإنسان، بل هي مدفوعة بالأمن فقط في ضوء الوضع الأمني السائد الذي ينخرط فيه جمهور فلسطيني معادٍ، بتحريض من حماس وغيرها من المنظمات الإرهابية، وبدعم وتشجيع وتمويل من السلطة الفلسطينية، في أعمال عنيفة، ويحق لإسرائيل الرد عليها بموجب القانون الإنساني الدولي.

.التجوع: تكررت مزاعم التجوع في الادعاءات الموجهة ضد إسرائيل خلال عملياتها العسكرية ضد حركة حماس في غزة. وتروج لهذه المزاعم القيادة الفلسطينية، مستخدمةً إحصاءات مغلوطة، وبدعم من وسائل الإعلام العربية والأجنبية، والأمم المتحدة، بالإضافة إلى العديد من الهيئات الدولية، بما فيها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وبالنظر إلى استمرار الصراع الناجم عن كارثة 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، ورغم المعاناة الحقيقية التي يواجهها السكان المدنيون في غزة، فإن هذه المزاعم لا تُعد بأي حال من الأحوال سياسة تجوع متعمدة. إنما تنبع أساساً من عدم توزيع المواد الغذائية داخل غزة، والفوضى التي تعترى المساعدات الواردة من قبل الهيئات الدولية المسؤولة عن الإمدادات الإنسانية. هذا بالإضافة إلى استيلاء حماس على شاحنات المساعدات وحمولاتها بشكل ممنهج وقسري، وبيع محتوياتها في الأسواق المحلية بأسعار باهظة.

تتفاقم هذه التهمة الموجهة ضد إسرائيل بـ"التجوع" داخل المجتمع الدولي، وترتبط باتهامات الإبادة الجماعية المذكورة آنفًا، من خلال الادعاء بأن منع المساعدات الإنسانية والغذاء والماء والدواء والمعدات الطبية جزء من سياسة التجوع. وقد أقر هذا رسميًا في مذكرة التوقيف الصادرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، والتي تأثرت بدوافع سياسية، من قبل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، حيث استشهدت تحديداً بجريمة التجوع كأحد أساليب الحرب.

وتستند مزاعم التجوع بشكل أساسي إلى دراسة نُشرت في أغسطس/آب 2025، وفقدت مصداقيتها لاحقًا، من قبل "لجنة استعراض المجاعة" التابعة للأمم المتحدة. وقد وُجّهت انتقادات دولية لهذه الدراسة بسبب عيوب وأخطاء منهجية خطيرة، في محاولة لتطويع بياناتها ومنهجيتها لدعم استنتاجاتها. وعلى الرغم من هذه الاتهامات بتعمد حجب المساعدات الإنسانية وتجويع السكان الفلسطينيين، فقد أكدت إسرائيل مرارًا وتكرارًا أنها تُسهّل وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى المدنيين في قطاع غزة. وأثبتت إحصاءات الأمم المتحدة نفسها زيف مزاعم المجاعة في غزة في يوليو/تموز 2025. وقد أكد برنامج الأغذية العالمي وجود نشاط في أسواق المواد الغذائية في جميع أنحاء غزة، بما في ذلك بيع المساعدات الإنسانية، مما يناقض مزاعم المجاعة.

.الهجمات العشوائية أو المفرطة، والاستخدام غير المناسب للقوة، والتدمير التعسفي للممتلكات: تُروج آلة التضليل التابعة لحماس بانتظام في الغرب لهذه الاتهامات، لعلمها بأنها ستُبنى وتُضخّم بسهولة من قبل السياسيين ووسائل الإعلام الذين يسعون لتشويه سمعة إسرائيل. وفي سياق شتّى عمليات عسكرية ضد إرهاب حماس المنطلق من غزة، والتزامًا منها بواجباتها بموجب القانون الدولي الإنساني، تبذل إسرائيل جهودًا كبيرة للحد من عملياتها لضمان إجلاء المدنيين غير المتورطين من المناطق المُهددة بالعمليات العسكرية. هذا على الرغم من استخدام حماس المتعمد وغير القانوني بشكل صارخ لسكانها المدنيين في المدن والقرى كدروع بشرية. يُعدّ استخدام المنازل الخاصة والمدارس والمستشفيات، بالإضافة إلى المباني الشاهقة، كمرافق اتصالات واستخبارات وتخطيط وتخزين وعمليات تكتيكية واستراتيجية، تكتيكيًا عملياتيًا مُعتمدًا لدى حماس. وتُجسّد شبكتها الواسعة من الأنفاق تحت الأرض، الواقعة في مناطق تجمعات المدنيين، استهتارها التام بأي معايير إنسانية.

يحظر القانون الدولي الإنساني استخدام البنية التحتية المدنية كدروع بشرية، ويُبرّر العمل العسكري الموجه بشكل متناسب ضد هذه الأهداف العسكرية المشروعة لمنع استمرار استخدامها. وفي سعيها لإجلاء سكان غزة الأبرياء من هذه المناطق لتمكين العمل العسكري ضد مواقع الإرهاب، اتخذت إسرائيل جميع التدابير التي يُلزمها القانون الإنساني لتقليل المعاناة الإنسانية. وتستهدف عملياتها بشكل صارم أهدافًا عسكرية مشروعة.

#### الخلاصة

لقد أن الأوان للدول والمنظمات في المجتمع الدولي، وكذلك وسائل الإعلام الدولية ومنصات التواصل الاجتماعي المُتلاعب بها، أن تُدرك سخافة وافتقار هوسها المُعادي لإسرائيل إلى أي منطق.

إن التركيز فقط على اتهامات باطلة ضد إسرائيل، مع تجاهل تام لأعمال العنف والقتل والقمع الجارية والمثبتة والواسعة النطاق في جميع أنحاء العالم، يُشير إلى سابقة تاريخية مُقلقة ومُثيرة للقلق. لقد آن الأوان لاستبدال هذا التفكير المُضلل وإعادة النظر في الوضع الحقيقي بمنطق سليم.

إن هذا النفاق الدولي الصارخ في مجال حقوق الإنسان، من خلال قلب القيم رأسًا على عقب، والذي يهدف فقط إلى استهداف إسرائيل، كان ينبغي أن يكون واضحًا جليًا. لكن للأسف، ليس كذلك.

\* \* \*

### جيروزاليم بوست: الاحتجاجات في إيران تُهدد بقاء حزب الله - رأي

بقلم: يوسي منشاروف

تعكس حركة الاحتجاج في إيران أزمة عميقة ستؤثر ليس فقط على سلوك النظام، الخائف على مستقبله والذي يكافح من أجل البقاء، بل أيضًا على مستقبل حزب الله في لبنان. ففي غضون يوم واحد، تحوّل ما بدأ كاحتجاج اقتصادي إلى انتفاضة شاملة ضد النظام نفسه، مصحوبة بمطالبات بإزاحته. وامتدت الاضطرابات تدريجيًا لتشمل محافظات البلاد البالغ عددها 31 محافظة.

كانت إيران تعاني بالفعل من ضائقة اقتصادية حادة، تفاقمت بسبب أزمات حادة في المياه والطاقة. ومع ذلك، ومنذ يناير/كانون الثاني 2025، حوّلت مليار دولار إلى حزب الله، في إطار جهودها للحفاظ على الحزب وتعزيزه. ويؤكد هذا الدعم المالي الضخم أهمية حزب الله البالغة بالنسبة لإيران، حتى في مرحلة ما بعد نصر الله. لكن السؤال هو: هل تستطيع إيران جني ثمار هذا الاستثمار وهي غارقة في أزمة داخلية حادة وتواجه تهديدًا عسكريًا أمريكيًا ملموسًا؟

تعتمد إيران على حزب الله لتعزيز موقفها الرادع تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل، والمساعدة في قمع المتظاهرين، الذين بلغ عددهم ذروته قرابة مليوني شخص، وفقًا لمؤسسة إيران الدولية التابعة للمعارضة، على الرغم من أن الاضطرابات قد هدأت إلى حد ما وقت كتابة هذا التقرير.

منذ تصاعد الاحتجاجات، أفادت وسائل إعلام، من بينها شبكة CNN، بوصول مسلحين من مجموعات مختلفة إلى إيران للمساعدة في قمع الاضطرابات. وذكرت CNN أن نحو 5000 مقاتل من كتائب حزب الله، والنجباء، وكتائب سيد الشهداء، ومنظمة بدر - تم نشرهم لهذا الغرض.

تتفق هذه التقارير مع بيان صدر في 12 يناير/كانون الثاني عن الأمين العام لكتائب حزب الله، أبو حسين الحميداي، الذي أعلن للنظام الإيراني وللمرشد الأعلى خامنئي أن منظمته "معكم بشكل قاطع وستدافع عن الشعب الإيراني". وتشير شهادات مواطنين إيرانيين أيضاً إلى مشاركة عناصر أجنبية ناطقة بالعربية في القمع. كما هددت كتائب حزب الله في 16 يناير/كانون الثاني بمهاجمة القواعد الأميركية في العراق والمنطقة في حال تعرض النظام الإيراني للهجوم.

أظهر حزب الله ضابطاً للنفس. في المقابل، أدان حزب الله نفسه الاحتجاجات في بيان صدر في 13 يناير/كانون الثاني، ملتزماً برواية إيران بأن الاضطرابات مؤامرة أميركية إسرائيلية وليست تعبيراً حقيقياً عن إرادة الشعب الإيراني. وبخلاف نظيره العراقي، امتنع حزب الله اللبناني عن إبداء استعداداته للمشاركة في قمع الاحتجاجات أو التهديد بمساعدة إيران في حال تعرضها للهجوم. وينبع هذا الضبط للنفس من المأزق السياسي المعقد الذي يواجهه حزب الله في لبنان. تؤكد الجهود المستمرة التي تبذلها الدولة اللبنانية لنزع سلاح حزب الله أنه، في ظل ضعفه الحالي، لا يستطيع حتى التلميح إلى نيته مساعدة إيران في قمع الاحتجاجات. فمثل هذه الخطوة ستثير انتقادات حادة من النخب السياسية والمجتمع اللبناني، الذين يهتمون حزب الله بالفعل بأنه جهة إيرانية وليست لبنانية.

علاوة على ذلك، إذا نَقَدَ الرئيس دونالد ترامب تهديداته وهاجم إيران، فالمرجح أن يعجز حزب الله عن الانضمام إلى أي حملة انتقامية ضد المصالح الأميركية في المنطقة أو إسرائيل بخلاف الحوثيين. فمشاركته في هذه الحملة ستعرضه لضربة عسكرية أميركية، وستمنح إسرائيل ذريعة لشن هجوم واسع النطاق، بدل الضربات الموجهة ضد عناصر حزب الله وبنيتة التحتية.

تجدد الإشارة إلى أن الحزب لم يقدم أي مساعدة لإيران خلال حرب الأيام الاثني عشر بين إيران وإسرائيل. بحسب صحيفة "ذا ناشيونال" الإماراتية، نقلاً عن مصادر لبنانية، تعهد حزب الله للدولة اللبنانية بعدم المشاركة في تلك الحرب أو جرّ لبنان إليها، استجابةً لضغوط من مسؤولين لبنانيين رفيعي المستوى. بالإضافة إلى ذلك، إذا نجحت الاحتجاجات وسقط النظام الإيراني، فسيواجه حزب الله خطراً جسيماً لأسباب. فهو يعتمد اعتماداً كبيراً على إيران، وانهيار النظام قد يضعه في مأزق وجودي. والمرجح أن يسعى خصومه في الساحة السياسية والمجتمع اللبناني - الذين أعلنوا بالفعل أن سقوط النظام الإيراني سيُنهي حزب الله ويُمكّن من إقامة دولة لبنانية ذات سيادة - إلى استغلال هذا التطور استغلالاً كاملاً.

أكد كبار القادة الإيرانيين بعد سقوط نظام الأسد أن طهران أمضت العقد الماضي في تزويد حزب الله بقدرات إنتاج محلية. وبينما يستخدم هذه القدرات إلى جانب التهريب من إيران وسوريا، فيبدو أن هذه الترسانة مصممة في المقام الأول لمحاربة إسرائيل. وجزء كبير منها غير مناسب لصراع من أجل بقاء الحزب داخل لبنان.

كما تُظهر الحالة السورية، يميل العنف الطائفي إلى التصاعد عقب التحولات الجذرية في المنطقة. ولذلك، قد يواجه حزب الله عنقاً واسع النطاق من بعض خصومه. ويتضح حجم التغيير المتوقع في ظل إيران حرة من خلال هتاف يُسمع بين المتظاهرين الإيرانيين: "لا غزة، لا لبنان، حياتي فداءً لإيران." علاوة على ذلك، أكد ولي العهد الإيراني في المنفى، رضا بهلوي، في بيان نُشر في 15 يناير/كانون الثاني، يُحدد فيه سياساته المتوقعة، أنه سيعمل على إحلال السلام مع إسرائيل، وإنهاء دعم الإرهاب، والتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية ضد التطرف الإسلامي.

من الواضح أن إسقاط النظام الإيراني سيستخدم مصالح إسرائيل الاستراتيجية. وبالتالي، تبدو مطالب طهران باللعب النظيف وشكواها من التدخل الأجنبي جوفاء، بالنظر إلى تاريخها في إرسال عشرات الآلاف من المرتزقة إلى سوريا للدفاع عن بشار الأسد، إلى جانب تدخلاتها العسكرية المباشرة في المنطقة وخارجها. ستجني إسرائيل فوائد جمة من هذا التحول الجذري، الذي ستتردد

صداه في الشرق الأوسط، لاسيما في لبنان. وفي ظل وضعه الهش الحالي، يبدو حزب الله عاجزاً عن مساعدة إيران في حال تعرضها للهجوم، أو عن قمع الاحتجاجات المتجددة.

ينبغي على إسرائيل العمل على تهيئة الظروف المناسبة لهذا السيناريو، مع الاستعداد لاحتمال شن حماس هجمات من لبنان دعماً لإيران.

\* \* \*

## جيزوزاليم بوست: إيران وجماعة الإخوان المسلمين قد يحولان السودان إلى منصة هجوم ضد إسرائيل - رأي

بقلم: ناتاليا كوادروس

لا يقتصر التهديد الذي تشكله إيران على لبنان أو غزة أو سوريا. يتزايد ظهور هذا التوجه من دول هشة تقع خارج حدود إسرائيل المباشرة، حيث تتلاقى الأيديولوجيا والتطرف والحرب بالوكالة تحت غطاء السيادة. وقد أصبحت أفريقيا إحدى هذه الساحات. لم تعد الاستراتيجية الإيرانية اليوم تقتصر على المواجهة المباشرة، بل تقوم على العمق والتطويق والإنكار من خلال التحالفات مع الحركات الإسلامية والوكلاء المسلحين. وفي هذا السياق، يحتل الإخوان المسلمون دوراً محورياً كمُيسّر أيديولوجي، وغطاء سياسي، ومُيسّر لوجستي. لذا، يجب فهم حرب السودان لا كصراع أفريقي بعيد، بل كجزء من بيئة استراتيجية طويلة الأمد تؤثر على أمن إسرائيل بشكل مباشر. إن السودان الخاضع لعقيدة الإخوان المسلمين والنفوذ الإيراني لا يُمثل أزمة أفريقية فحسب، بل منصة محتملة أخرى في مسار الضغط المتنامي على إسرائيل.

تقف أفريقيا اليوم على مفترق طرق استراتيجي. إنها قارة تتمتع بثروة طبيعية هائلة، وديناميكية ديموغرافية، وإمكانات جيوسياسية هائلة - ولكنها أيضاً هدف متزايد للقوى الخارجية والحركات العابرة للحدود التي تزدهر على الدول الضعيفة، والتطرف الأيديولوجي، والصراعات المطولة. من منطقة الساحل إلى القرن الأفريقي، تتوسع الجماعات المسلحة المستلهمة من العقائد الإسلامية المتطرفة، مدعومة في كثير من الأحيان بشبكات إسلامية سياسية مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين، ومُيسرة بدعم إيراني.

في هذا السياق، لا تُعدّ حرب السودان مأساة وطنية معزولة، بل هي معركة حاسمة من أجل مستقبل أفريقيا، واختبار حقيقي لقدرة إيران وحلفائها الأيديولوجيين على تحويل انهيار الدولة إلى مكاسب استراتيجية مستدامة. إذا لم تُحلّ أزمة السودان من جذورها، فلن تتوقف تداعياتها عند حدودها، بل ستتردد أصدائها في كل أنحاء أفريقيا، وستؤثر بشكل مباشر على أوروبا وإسرائيل على حد سواء، من خلال الهجرة، والتداعيات الأمنية، والحروب بالوكالة.

بكل المقاييس الجادة، لا يعمل النظام العسكري السوداني بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان بمعزل عن غيره. ففي جوهره تكمن قوة أيديولوجية وتنظيمية راسخة: جماعة الإخوان المسلمين السودانية. وبينما ركز الاهتمام الدولي في الغالب على الحرب السودانية باعتبارها صراعاً بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، فإن هذا التصنيف الثنائي يحجب حقيقة أكثر أهمية.

يمثل هذا الصراع أحدث فصول مشروع الإخوان المسلمين الممتد لعقود من الزمن للهيمنة على الدولة السودانية - بالقوة عند الضرورة، وبالتسلل عند الإمكان، وبالتحالفات الإقليمية عند الحاجة. وما يجري في السودان اليوم يتبع نمطاً مألوفاً لوحظ في أماكن أخرى: مؤسسات الدولة تُفرغ من الداخل، والسيادة تُستغل كسلاح، والحرب تطول من أجل الحفاظ على السيطرة الأيديولوجية.

## الإخوان المسلمين كقوة مؤثرة في زمن الحرب

منذ اندلاع الحرب الشاملة في أبريل 2023، لم يكتفِ الإخوان المسلمون بدعم الجيش السوداني، بل رسّخوا أنفسهم في صميم عملياته واستخباراته وسياسته. حشدت شبكات مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين آلافًا من ضباط المخابرات السابقين، والكوادر الإسلامية، وقدمى المحاربين في الحملات الجهادية السابقة للقتال إلى جانب القوات المسلحة السعودية.

أعيد تنظيم هؤلاء المقاتلين في ميليشيات ذات توجه أيديولوجي، أبرزها كتيبة البراء بن مالك، إلى جانب تشكيلات أخرى مثل درع الوطن ودرع الشمال. ووفقًا لتقارير موثقة، تلقت هذه الوحدات أسلحة وتمويلًا ودعمًا لوجستيًا عبر قنوات عسكرية رسمية، مما أدى فعليًا إلى طمس الخط الفاصل بين قوات الدولة والميليشيات الإسلامية.

سياسيًا، عملت الأحزاب ووسائل الإعلام الموالية لجماعة الإخوان المسلمين بشكل ممنهج على تقويض جهود وقف إطلاق النار، ورفض المفاوضات، ونزع الشرعية عن البدائل المدنية. وتم تصوير الحرب على أنها صراع وجودي ضد "عملاء أجنبي" و"أعداء الإسلام". هذا الخطاب ليس وليد الصدفة، بل هو مصمم لتبرير الصراع المفتوح، مع تصوير جماعة الإخوان المسلمين كحليف لا غنى عنه في زمن الحرب.

أدى إنشاء ما يُسمى بهيكل "المقاومة الشعبية"، بدعم من قيادة برهان، إلى توفير بيئة مؤسسية جديدة لجماعة الإخوان المسلمين بعد حلّ حزبها الحاكم السابق رسميًا. وبذلك، أصبحت الحرب الآلية التي عادت من خلالها الجماعة إلى الدولة تحت راية الدفاع الوطني.

## نمط مُجرب: من القاعدة إلى الحاضر

ليست هذه الاستراتيجية جديدة. فموقف جماعة الإخوان المسلمين اليوم يُحاكي سلوكها خلال تسعينيات القرن الماضي، عندما أصبح السودان أحد أكثر مراكز العالم تساهلاً مع شبكات الجهاد العابرة للحدود. ففي ظل حكم الإخوان المسلمين، استضاف السودان أسامة بن لادن من العام 1991 إلى العام 1996، موفرًا له ملاذًا آمنًا وفرصًا تجارية وحرية في العمليات. وخلال هذه الفترة، أنشأت القاعدة بنية تحتية مالية وزراعية وتدريبية داخل السودان، بدعم من حماية الدولة.

وكانت العواقب عالمية. ارتبط اسم السودان لاحقًا بمحاولة اغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا عام 1995، وتفجيرات السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا عام 1988، والهجوم على المدمرة الأميركية كول عام 200. أدت هذه الروابط إلى تصنيف السودان دولة راعية للإرهاب لما يقرب من ثلاثة عقود.

على الرغم من اختلاف جماعة الإخوان المسلمين وتنظيم القاعدة أيديولوجيًا، إلا أنهما تقاربا تكتيكيًا. شكّل السودان بيئة مواتية سمحت للشبكات المتطرفة بالعمل بأقل قدر من القيود. الدرس واضح وذو صلة وثيقة بإسرائيل: عندما يستولي الإسلام السياسي على الدولة، فإنه يخلق باستمرار مساحة لجهات فاعلة أكثر عنفًا وتشدّدًا منه.

### حماس وإيران ولوجستيات العداء تجاه إسرائيل

تُظهر علاقة جماعة الإخوان المسلمين بحماس دورها كميسر إقليمي للتطرف الموجه، في نهاية المطاف، ضد إسرائيل. منذ أوائل التسعينيات، استضاف السودان مكاتب وأفرادًا وآليات استثمار تابعة لحماس. لعب حسن الترابي، زعيم جماعة الإخوان المسلمين، دور الراعي السياسي والوسيط، مساعدًا حماس على ترسيخ مكاتبها الإقليمية. وبمرور الوقت، استفادت الجماعة من معاملة تجارية تفضيلية، وإعفاءات ضريبية، وتدفقات رأسمالية غير مقيدة عبر الشركات والجمعيات الخيرية السودانية.

بعد سقوط عمر البشير عام 2019، فككت السلطات السودانية شبكة من الشركات المرتبطة بحماس، وصادرت عقارات وأراضي زراعية ومصانع ووسائل إعلام وشركات مالية تُقدر قيمتها بعشرات الملايين من الدولارات. وأكدت العقوبات اللاحقة أن ممولين سودانيين حوّلوا نحو 20 مليون دولار إلى حماس. لم يكن السودان مجرد مركز مالي، بل كان ممرًا لوجستيًا.

على الرغم من الخلافات السنية الشيعية، اتسمت علاقة جماعة الإخوان المسلمين بإيران بالبراغماتية الاستراتيجية. فقد مثل السودان نقطة عبور للأسلحة الإيرانية المتجهة إلى حماس، لاسيما بين عامي 2009 و2012. وانتقلت أسلحة من إيران وليبيا ما بعد معمر القذافي عبر السودان باتجاه غزة، مما ساهم في شنّ إسرائيل غارات متكررة على الأراضي السودانية.

بالنسبة لإيران، وقّر السودان نفوذاً جغرافياً في أفريقيا وقرباً من البيئة الاستراتيجية الجنوبية لإسرائيل. أما بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين، فقد وقّر الدعم الإيراني نفوذاً وموارد وأهمية إقليمية. وبرزت الأيديولوجية كعامل ثانوي أمام الأعداء المشتركين - وعلى رأسهم إسرائيل - والمنفعة المتبادلة.

### لماذا السودان مهم لإسرائيل و أفريقيا وأوروبا؟

بالنظر إلى هذه الأنماط مجتمعة، نصل إلى استنتاج لا مفر منه: جماعة الإخوان المسلمين ليست مجرد قوة خارجية مؤثرة على نظام برهان، بل هي عماده الأيديولوجي والتنظيمي. إذ تُزوّد الجماعة النظام بالمقاتلين والخبرات الاستخباراتية والتبرير السياسي لحروب طويلة الأمد، فضلاً عن شبكات إقليمية قادرة على حشد التمويل والدعاية. تُوفر قيادة برهان، بدورها، الشرعية والسلاح والوصول إلى الدولة، مُكررةً بذلك نفس الصفقة التي دعمت حكم الإسلاميين في عهد البشير.

بالنسبة لإسرائيل، فإن التداخليات الاستراتيجية وطويلة الأمد. فالسودان الذي تهيمن عليه أيديولوجية الإخوان المسلمين والنفوذ الإيراني يُخاطر بأن يُصبح منصةً أخرى في شبكة إيران المتنامية للمواجهات غير المباشرة، وتمتد من لبنان وغزة إلى أفريقيا.

أما بالنسبة لأفريقيا، فالخطر لا يقلّ خطورة: دولةٌ في قلب القارة تتحول إلى مركزٍ للحركات الإسلامية المتطرفة، والحروب بالوكالة، والشبكات غير المشروعة. أفريقيا قارة الفرص، وليست حتمية. لكن استمرار عدم الاستقرار في السودان سيُسرع من

وتيرة التطرف، والاقتصادات الإجرامية، وزعزعة الاستقرار الإقليمي. وإذا كانت أفريقيا هي من تتحمل العبء الأول، فإن أوروبا - وإسرائيل - ستشعران حتماً بالعواقب.

للحرب في السودان جهاتٌ عديدة، لكن مركز ثقلها ثابت. فما لم تُكسر قبضة الإخوان المسلمين على الدولة، فسيظل السلام بعيد المنال، وسيستمر التهديد الاستراتيجي الناجم عن السودان في التزايد.

\* \* \*

## جيروزاليم بوست: نهاية العلاقة الخاصة: إسرائيل لم تعد ترغب في أن تكون ورقة سياسية في يد أميركا - رأي

بقلم: ليف شتسين

في مقابلة أجراها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مع مجلة الإيكونوميست، أعلن عن هدف إسرائيل المتمثل في تقليص المساعدات الأميركية لإسرائيل تدريجيًا. ويتوقع أن تستغرق هذه العملية نحو عقد من الزمن، لتنتهي بانقطاع المساعدات تمامًا عن إسرائيل.

كخطوة أولى نحو تحقيق هذا الهدف، كشف نتنياهو أن إسرائيل قد لا تسعى إلى تجديد حزمة المساعدات العسكرية الأميركية السنوية البالغة 3.8 مليار دولار بالكامل، والمقرر إعادة التفاوض عليها عام 2028. يُعد هذا أول تصريح علني يُعلن فيه عن نية وقف المساعدات الأميركية، وليس من قبيل المصادفة أن يظهر في صفحات مجلة الإيكونوميست. كانت الرسالة موجّهة إلى الولايات المتحدة، والجمهور الناطق بالإنجليزية، والجمهور العالمي الأوسع.

يمثل هذا الإعلان العلني تويجًا لإعادة تقييم طويلة ومؤلمة للمشهد الاستراتيجي، ودور أميركا على الساحة الدولية على وجه الخصوص. بالنسبة لأي شخص يتابع العلاقات الأميركية الإسرائيلية، فإن هذا الإعلان ليس مفاجئًا: فهو يُوضح أخيرًا ما كان يُشاع ويُداول همسًا بين الكثيرين؛ وهو تجاوز خط أحمر سياسي. يتطلب الأمر شجاعة سياسية هائلة للاعتراف بواقع جديد، ولإعلان أن أوهايم عالم متراجع قد وُلّت.

لماذا قد ترفض إسرائيل المساعدة من الولايات المتحدة؟ لماذا قد يُقدم أي شخص على فعل يبدو أحمق؟ هناك أسباب عدة، بينها الاضطرابات السياسية الحادة داخل الولايات المتحدة. أميركا منقسمة بشكل مأساوي إلى نصفين تقريبيًا، كما لم تكن عليه الحال منذ السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية. إنها تعيش حالة من التوتر الشديد يمكن وصفها بحرب أهلية ثقافية، حيث يرفض كل طرف تقديم أي تنازلات أو مراعاة الطرف الآخر.

لم يعد هناك أي توافق في الآراء حول القضايا، بما في ذلك السياسة الخارجية. فالقضايا الساخنة، مثل إسرائيل والشرق الأوسط عمومًا، وتتطلب تدخلًا مباشرًا ومستمرًا من الإدارة، أصبحت تُدار بشكل سيئ، والسياسات التي تسري عبر إدارات متعددة باتت أشبه بتصرفات مريض مصاب بالفصام.

في غضون عام واحد، تذبذبت المواقف بين حظر إدارة بايدن للأسلحة على إسرائيل، ويهدف إلى التأثير على تحركاتها في رفح بقطاع غزة، وانضمام إدارة ترامب إلى إسرائيل في ضرباتها ضد إيران. كان هذا التغيير في السياسة بمثابة تحول جذري مُرحب

به، ولكنه أبرز المشكلة الكامنة في السياسة الخارجية الأميركية، حيث أصبحت غير موثوقة وغير قابلة للتنبؤ. قد يُحل هذا التذبذب في نهاية المطاف، لكن ذلك سيستغرق عقودًا. في المستقبل القريب، من المرجح أن تتأرجح أميركا بين أقصى درجات التطرف في سياساتها.

ونظرًا لغياب أي توافق في الآراء، يتخذ الديمقراطيون والجمهوريون مواقف متضاربة بشأن كل قضايا السياسة الخارجية تقريبًا. أما القضايا الساخنة، كإسرائيل وأوكرانيا، فهي أكثر حساسية، إذ تجذب تأييدًا أو معارضة شديدة. لقد ولى زمن الدعم الحزبي لإسرائيل، واختفت الأيام التي لم تكن فيها المساعدات تثير سوى التفاهم والرغبة في المساعدة.

لقد تحوّل الأمر إلى قضية خلافية، وأصبح النقاش الدائر حولها أشبه بمسرحية هزلية، حيث يتنافس كل طرف على إظهار فضائله وكسب الظهور الإعلامي. يستخدم كل من أقصى اليسار وأقصى اليمين المساعدات كدليل في رواياتهما حول سبب زعمهما أن إسرائيل تُدير السياسة الخارجية الأميركية من وراء الكواليس. هذا النقاش يضرّ بشدة بصورة إسرائيل العامة، وأصبح نقطة خلاف رئيسة في التعامل مع الإدارتين والكونغرس.

### تراجع نفوذ اليهود الأميركيين

ثمة أيضًا مسألة تراجع نفوذ اليهود الأميركيين. بات من المستحيل إخفاء أقول تأثيرهم السياسي. شخصيات مثل إلهان عمر من اليسار ونيك فوينتيس من اليمين تُضفي على لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (إيباك) نفوذًا شبه سحري في السياسة الأميركية. ما يغيب عنهم - وما أدركه السياسيون الأمريكيون منذ زمن - هو أن إيباك بخلاف جماعات النفوذ الأخرى، لم تكن مجرد منظمة ضغط قوية، بل كانت ذراعًا سياسيًا لملايين المواطنين الأميركيين المهتمين برفاهية إسرائيل والمستثمرين فيها.

كان وراء لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (إيباك) ناخبون حقيقيون في كل أنحاء الولايات المتحدة مستعدون لدعم المواقف المؤيدة لإسرائيل بأصواتهم في الانتخابات المحلية والولائية والفيدرالية. هذا، وليس الدعم المالي وحده، كان المصدر الحقيقي لقوة اللجنة. لكن بعد جيلين من المحرقة، يتفكك المجتمع اليهودي الأمريكي. لقد تلاشى الإجماع حول إسرائيل. وبينما يبدو أن عدد اليهود يزداد مع كل تعداد سكاني، فإن عدد المهتمين بإسرائيل وغيرها من القضايا اليهودية يتناقص بسرعة.

كانت الضربة القاضية للنفوذ السياسي اليهودي الأمريكي هي انتخاب زهران مامداني عمدةً لمدينة نيويورك. لم تكتفِ المدينة التي تضم أكبر جالية يهودية في الشتات بانتخاب معادٍ للسامية ومناهض للصهيونية، بل إن نسبة كبيرة من الناخبين اليهود - غالبيتهم من الشباب - دعموه. "إن لم أكن لنفسى، فمن لي؟" هكذا تساءل الحكيم التلمودي هليل ذات مرة. وقد تنبّه السياسيون من كلا الجانبين إلى هذا الأمر.

إسرائيل تسير بخطى ثابتة نحو التحول إلى اقتصاد تريليوني دولار. قد تحتاج إلى بعض المساعدة، لكنها اليوم قادرة على البقاء والازدهار بمفردها دون مساعدة أميركية. هذه المساعدة باتت تُؤدى إلى نتائج عكسية بشكل متزايد، مُسببةً احتكاكات غير ضرورية داخل المجتمع الأمريكي، بينما تتضاءل فوائدها أمام الخطاب السلبي الذي تُثيره. بإمكان إسرائيل، بل يجب عليها، أن تمضي قدمًا بمفردها - لاتزال صديقة مُقربة للولايات المتحدة، لكنها صديقة مُستقلة، وليست صديقة في حاجة. إن "العلاقة الخاصة"، التي حظيت بكل هذا الثناء والاحتفاء، تُسدل الستار على فصلها الأخير.

\* \* \*

## موقع واينت: يُقاتل الأكراد السوريون من أجل البقاء، ومستقبل إسرائيل مرتبط بمصيرهم - رأي

بقلم: بوشالي لاس

يعيد التاريخ نفسه حتى يُجبر من يتجاهله على مواجهة عواقبه. وما يحدث في شمال سوريا اليوم هو أحد تلك اللحظات. تشير التقارير إلى إطلاق سراح معتقلين إسلاميين من سجون دير الزور، مما يثير مخاوف ملحة بشأن تجدد التهديد الجهادي. دير الزور ليست مجرد مدينة استراتيجية على نهر الفرات في شرق سوريا، بل هي جزء من أرض عريقة في التاريخ. يُمثل الفرات الحدود التوراتية لأبناء إبراهيم عليه السلام. هذه هي الأرض التي استقر فيها إبراهيم، وجمع ثروة ونفوذاً، وعاش في وئام مع أتباع مختلف الأديان. القيم التي جسدها - الاحترام والكرامة والتعايش - لا تزال تُشكّل النسيج الثقافي للمنطقة.

اليوم، هذه القيم نفسها، التي تنعكس في المجتمع الكردي من خلال احترام كرامة الإنسان وحقوق المرأة والتعددية، مُعرضة لخطر مباشر من أيديولوجيات متطرفة تسعى إلى تدميرها.

لقد بنوا أنظمة حكم تعددية ومستقرة نسبياً، وهي صفات نادرة في منطقة تمزقها الطائفية والاستبداد. لقد قاتلوا في الخطوط الأمامية ضد داعش بتكلفة باهظة. وفي كل مرة تتغير فيها المصالح الجيوسياسية، يتم التخلي عنهم. تُعامل حياتهم وأمنهم ومستقبلهم على أنها أمور يمكن التضحية بها. وإذا لم تتدخل الولايات المتحدة بشكل حاسم، فلن يتوقف النظام السوري حتى يتم إضعاف المناطق التي يسيطر عليها الأكراد غرب نهر الفرات بشكل كبير.

في غضون ذلك، يجب على القوى الغربية التدقيق جيداً في الرواية التي تزعم أن أبو محمد الجولاني أصبح "شريكاً شرعياً". تصف التقارير الواردة من المناطق الكردية في روج آفا (شمال وشرق سوريا) انتهاكات واسعة النطاق تحت قيادته، حتى مع إصدار الجولاني بيانات يعد فيها باحترام اللغة والثقافة الكردية وحرية التعبير السياسي.

هل يمكن الوثوق به؟ لقد دأبت قواته على ترويع المدنيين، وتدنيس الجثث، وتهجير المجتمعات من أراضيها. وسواء كان هو من يدير هذه الأحداث أو يتغاضى عنها، فالأمر يكاد يكون غير ذي صلة. يُحكم على القادة من خلال أفعال القوات التي يقودونها.

بالنسبة للإسرائيليين الذين عاصروا أحداث السابع من أكتوبر، فإن أوجه التشابه بين الفظائع الجماعية المرتكبة في روج آفا ضد الأكراد والجماعات غير العربية الأخرى مألوفة بشكل لافت. هذا ليس مجرد عنف جسدي، بل حرب نفسية أيضاً - شاحنات بيك آب بيضاء، ورجال مسلحون يرتدون عصابات رأس تهديدية، وإذلال علني، وتعذيب، وأسر نساء. الهدف هو كسر إرادة السكان وإجبارهم على ترك أراضيهم.

تلعب تركيا دوراً محورياً ومتعمداً في هذه العملية. إن غزواً شاملاً سيثير غضباً دولياً، لذا يدير الرئيس رجب طيب أردوغان عملياته من خلال وكلاء في شمال سوريا. طموح تركيا واضح: زعزعة استقرار المنطقة، وتوسيع نفوذها، وإعادة تشكيل الأراضي العثمانية السابقة وفقاً لرؤيتها، كل ذلك متسترًا وراء ستار الإنكار المعقول. لكن هذه الأزمة لا تنتهي عند الأكراد.

### العيش تحت تهديد الإبادة

الأكراد، كالدروز، أقليات أصلية غير إسلامية تقف في وجه التوسع المتطرف. وهم حلفاء طبيعيين لإسرائيل. أعرف هذا ليس فقط بصفتي محللاً، بل بصفتي شخصاً. فمنذ السابع من أكتوبر، رأيتُ أفراداً أكراداً يتحدثون علناً وبشجاعة تضامناً مع

إسرائيل، غالباً ما يُعرضون أنفسهم لمخاطر جسيمة. إنهم يُدركون معنى العيش تحت تهديد الإبادة، ومواجهة حركات تُنكر حق شعب في الوجود على أرض أجداده.

ثمة أيضاً صدى أعمق. فاليهود والأكراد كلاهما شعوب عريقة شكّلتها المنفى والهجر والشوق الدائم للوطن والكرامة. وقد صمد كلاهما بفضل الصمود والقيم المشتركة والالتزام بالتعايش السلمي بدلاً من الهيمنة. إن التفكيك الممنهج للمجتمع الكردي ليس مأساة إقليمية فحسب، بل هو ضربة قاصمة للقيم التي تُحافظ على المنطقة نفسها.

غالباً ما تتجنب وسائل الإعلام الغربية ذكر حقيقة بسيطة: ما إن تنجح القوى الإسلامية في تفكيك منطقة حكم ذاتي لأقلية ما، حتى تنتقل إلى المنطقة التالية. يراقب الدرّوز في السويداء روج أفا عن كثب. وقد أوضحت إسرائيل أنها لن تسمح بإلحاق أي أذى بالدرّوز، لكن الردع لا يُجدي نفعاً إلا إذا أُخذ على محمل الجد مبكراً، لا بعد سقوط المناطق العازلة وتغلغل المتطرفين. إذا لم تتحرك إسرائيل ولا الولايات المتحدة، فسيزداد ضعف الأكراد، وتتعرض الأقليات للخطر، وتُزال المناطق العازلة، وتتحرك القوى المتطرفة بثبات نحو حدود إسرائيل - نحو الأردن وجنوب سوريا، وفي نهاية المطاف نحو الجولان. وهذا ما يجب أن يُقلق القدس بشدة.

إن دعم الأكراد ليس مجرد موقف أخلاقي، بل هو مسألة أمن إسرائيلي. تُشجع تركيا علناً العداء لإسرائيل، وتزعزع استقرار المنطقة عبر وكلائها، وتسعى إلى بسط نفوذها على الأراضي العثمانية السابقة.

هذه رسالة يجب أن تسمعها إسرائيل بوضوح: لقد اختار الرئيس دونالد ترامب الرئيس التركي أردوغان شريكاً في صياغة خطة السلام في غزة، لكننا نعلم الآن أكثر من أي وقت مضى أنه مهندس رئيسي لزعزعة استقرار المنطقة. وهذا درس قاسٍ في التحالفات الخاطئة.

لا تطمح إسرائيل إلى التوسع في شمال سوريا، لكن من مصلحتها الحيوية منع امتداد حزام متصل من الأراضي الخاضعة لسيطرة الإسلاميين من إدلب جنوباً. إن سحق منطقة كردية ليس مجرد مأساة محلية، بل هو فشل استراتيجي ذو تداعيات إقليمية.

نعم، من منظور أممي، تُشكل حماية الأكراد منطقة عازلة تحمي إسرائيل. لكن وراء هذه الاستراتيجية، تكمن مسؤولية أعمق. نحن ندافع عن الأكراد لأنهم بشر. نرى معاناتهم وشجاعتهم وصمودهم. حياتهم مهمة، ومجتمعهم مهم، وقيمهم - الاحترام والتعايش والكرامة والصمود - مهمة.

إن التزام الصمت ليس مجرد تخلي عن شعب، بل عن المبادئ التي تجعل المنطقة جديرة بالدفاع عنها.

يجب على إسرائيل والغرب التحرك الآن. يجب تبادل المعلومات الاستخباراتية، وممارسة الضغط الدبلوماسي والعسكري.

يجب توجيه رسالة ردع واضحة إلى أنقرة ودمشق مفادها أن المزيد من التطهير العرقي وزعزعة الاستقرار له عواقب وخيمة.

هذه هي اللحظة الحاسمة للاختيار: أن نقف مع الأكراد، وأن نحافظ على المنطقة العازلة، وأن نعترف بإنسانية نضالهم قبل قوات الأوان. علينا أن نراهم. علينا أن ندافع عنهم. وعلينا أن نتحرك - من أجلهم ومن أجلنا.

\* \* \*

## موقع واينت: أحدثت الحرب والاحتجاجات ضد إسرائيل وتصاعد معاداة السامية تحوُّلاً في سوق العقارات

بقلم: هيللا تسيون

بالنسبة لشارون، المقيمة في نيويورك، كان اختيار سياسي معادٍ لإسرائيل بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. ومثلها، يعاني العديد من اليهود من الولايات المتحدة وأوروبا وحتى الإمارات من تصاعد موجة معاداة السامية، ما يُزعزع استقرار أمنهم الشخصي، ويدفعهم إلى الاهتمام بشكل أكبر بالشقق السكنية في إسرائيل. وتشير بيانات الشراء في الأشهر الأخيرة إلى هذا التغيير. وقالت شارون، وهي من سكان بروكلين وأم لثلاثة أطفال، اشترت مؤخرًا شقة من خمس غرف في بيت شيمش مع زوجها، لمجلة "مامون" هذا الأسبوع: "لقد صُدمنا بانتخاب زوهار مامداني عمدةً لمدينة نيويورك". بدأ الضغط والقلق عقب أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول. شعر أفراد الجالية اليهودية في الأحياء بقلق بالغ، وقرر أصحاب الشقق شراء شقة في إسرائيل. "أنفقنا مدخراتنا وبدأنا البحث عن شقة. بعد عامين من الحرب والضغط، سقطت قبلة ممداني، ورأينا كيف دفع هذا الضغط المزيد والمزيد من أفراد الجالية إلى إعادة النظر في مساهمهم والبحث عن شقق في إسرائيل. ووفقًا لها، فقد تغيرت حياتهم نحو الأسوأ في الأشهر الأخيرة. "منذ انتخابه، تجنبنا الخروج من منطقتنا السكنية. على سبيل المثال، توقفت عن الذهاب إلى مانهاتن." هناك تزايد في حوادث معاداة السامية، ونحن نشعر بالخوف.

كان البحث عن شقة للسكن في إسرائيل أمرًا صعبًا. تقول: "استغرق الأمر وقتًا طويلاً حتى وجدنا ما يناسبنا تمامًا. نحن عائلة متدينة محافظة، وكانت لدينا معايير محددة مثل وجود مجتمع، ومؤسسات تعليمية، ومشروع سكني في حي غير مزدحم - وهكذا استقر بنا المقام في حي نيفي شامير في بيت شيمش". اشترت الشقة مقابل 2.65 مليون شيكل في مشروع ناتيف التابع لمجموعة ناتيف. وتضيف: "امتلاكنا شقة في إسرائيل واستلامنا المفتاح قريبًا يمنحنا راحة البال. أعتقد أننا سنؤجرها أولاً، ريثما ننتهي من ترتيبات الهجرة إلى إسرائيل."

لا تُعدّ حالة بيت شيمش الحالة الوحيدة التي اشترى فيها مقيمون أجانب أو يهود من الخارج عقارات في إسرائيل مؤخرًا بسبب تصاعد معاداة السامية في العالم. ورغم أن سوق العقارات يشهد ركودًا مستمرًا من حيث حجم المعاملات، ويُشكّل المستثمرون نسبة ضئيلة بين مشتري الشقق، فإنه من المستحيل الجزم بأن هذا اتجاه عام؛ ومع ذلك، تُلاحظ مثل هذه المشتريات على أرض الواقع، بعضها للاستثمار بمبالغ كبيرة، والبعض الآخر لعيش حياة كريمة.

وتُشير مجموعة ناتيف إلى اهتمام كبير بين اليهود من نيويورك. بحسب نفتالي بار ناتان، مدير المبيعات في مجموعة إيلدار للتسويق العقاري، المسؤولة عن تسويق مشروع ناتيف في بيت شيمش، "يوجد جالية أمريكية كبيرة في حي نيفي شامير، ومنذ دخول ممداني المنافسة، تلقينا استفسارات من مديري معارض عقارية في الخارج، أكدوا فيها تزايد الطلب على الشقق في إسرائيل بين اليهود المقيمين في نيويورك، واقترحوا علينا المشاركة في معارض بالولايات المتحدة". ويضيف بار ناتان: "عندما وصلنا إلى نيويورك، التقينا بعائلات كانت تخشى البقاء هناك. حتى قبل أن يقرروا الهجرة إلى إسرائيل، كانوا يرغبون في شراء شقة هنا ليشعروا بالاطمئنان. يُعدّ الحيّ ملاذًا آمنًا لهم، بفضل الجالية الأنجلوسكسونية التي تسكنه، لذا كان من السهل عليهم أن يقرروا أنه المكان المناسب لهم. بعضهم يخطط للهجرة، وبعضهم اشترى شققًا كملاذ آمن. أتوقع أن يستمر هذا التوجه وأن يزداد الطلب."

## الطلب على الشقق الكبيرة

بيت شيمش ليست وحدها في هذا الوضع. في مشروع "شيرت هايام" في كريات يام، المملوك أيضاً لمجموعة ناتيف، بيعت مؤخراً شقة بنتهاوس من أربع غرف بمساحة 110 أمتار مربعة مع شرفة بمساحة 50 متراً مربعاً لرجل يهودي من نيويورك مقابل 2.72 مليون شيكل. يضم المشروع 18 مبنى من ثلاثة طوابق تحتوي على 172 شقة مطلة على البحر مباشرة، ويتفاوض المشتري حالياً على شراء شقة إضافية لابنه. وتقول المجموعة إنها تخطط للمشاركة في ثلاثة معارض مبيعات خارجية هذا العام - واحد في إنجلترا واثانان في الولايات المتحدة.

باع أفييف ميليسرون شقة بنتهاوس في نتانيا في ديسمبر الماضي مقابل حوالي 18 مليون شيكل لإسرائيلي مهاجر من الولايات المتحدة. هذه شقة مساحتها 185 متراً مربعاً مع شرفة مساحتها 92 متراً مربعاً في الطابق الخامس عشر من مشروع SEA AVIV في حي شيرات هايام، والذي يضم برجين فاخرين من 15 و 16 طابقاً مع 125 شقة على الواجهة البحرية، بالقرب من ممشي حديقة الشاطئ ومحمية إيروسيم. يعكس هذا السعر مبلغاً يقارب 97 ألف شيكل للمتر المربع، وتؤكد الشركة أن هذه الصفقة هي الأعلى في المدينة حتى عام 2025.

يقول تساحي ديدي، الرئيس التنفيذي لشركة أفييف ميليسرون: "في ظل تنامي معاداة السامية عالمياً، نلاحظ اتجاهًا تصاعدياً في شراء الشقق من قبل المقيمين الأجانب، خاصة من الولايات المتحدة وإنكلترا. وفي الوقت نفسه، طرأ تغيير على نمط عمليات الشراء: فبعد أن كان التركيز في السابق على الشقق الصغيرة كاستثمار، أصبح الطلب اليوم يتجه نحو الشقق الأكبر حجمًا المخصصة للسكن، وأحيانًا بهدف الهجرة الدائمة إلى إسرائيل."

أنجزت شركة رايك العقارية، التابعة لمجموعة أسبن، عدة صفقات لبيع شقق لمقيمين أجانب، معظمهم من الولايات المتحدة، في عدد من مشاريعها خلال شهر ديسمبر. فعلى سبيل المثال، في مشروع شيلو 5 الذي تُشيدُه الشركة في حي الشمال القديم بتل أبيب، بيعت شقة من أربع غرف بمساحة 118 متراً مربعاً مع شرفة مقابل 6.99 مليون شيكل لإسرائيلي مقيم في بوسطن؛ بينما في مشروع يهودا مكابي 17، بيعت شقة من ثلاث غرف بمساحة 80 متراً مربعاً مع شرفة لإسرائيلي مقيم في ميامي مقابل 4.6 مليون شيكل. أما في مشروع يهودا مكابي 17، فقد بيعت شقة من ثلاث غرف بمساحة 80 متراً مربعاً مع شرفة لإسرائيلي مقيم في ميامي مقابل 4.6 مليون شيكل.

يقول يوسي رايك، الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لمجموعة رايك: "نشهد عودة تدريجية لمكاتب المبيعات، ليس فقط من الإسرائيليين، بل خاصة من المقيمين الأجانب. هذه صفقات تستغرق وقتاً لإتمامها، لكنها تُظهر عودة المشترين إلى تل أبيب. كان هؤلاء المقيمون الأجانب يبحثون عن مشاريع تلي احتياجاتهم، وربما لاستخدامهم الشخصي عند عودتهم إلى إسرائيل."

كما أن الوضع الجيوسياسي المتوتر في أستراليا، التي شهدت مؤخراً هجوماً دموياً في سيدني أسفر عن مقتل 15 شخصاً خلال احتفالات عيد الأنوار (حانوكا)، يُلقى بظلاله على البلاد. علمت صحيفة مامون أن مهندساً معمارياً إسرائيلياً مقيماً في أستراليا اشترى مؤخراً شقة بنتهاوس صغيرة من ثلاث غرف مقابل 8 ملايين شيكل في مشروع بيزاليل ريزيدنس البوتيكي التابع لشركة كابيتال بلاتينيوم في شارع بيزاليل بالمنطقة الرابعة في تل أبيب. تبلغ مساحة الشقة 91 متراً مربعاً، وتضم شرفة مساحتها 42 متراً مربعاً، لذا فإن سعرها يعادل حوالي 88 ألف شيكل للمتر المربع.

يتكون المشروع من مبنين من سبعة طوابق يضمان 39 شقة، وقد صممه المهندس المعماري بيتسو كيدم، ويجري بناؤه ضمن إطار مشروع تاما 2/38. تقع الشقة في الطابق السادس من أصل سبعة طوابق، وتشير الشركة إلى أن عملية البيع والشراء تمت عن بُعد عبر تطبيق زووم. بعد دراسة حوالي 10 مشاريع في المنطقة الرابعة، وقع اختيارها على شقة في شارع بتسلييل. تم إتمام عملية البيع والشراء وإجراء التعديلات اللازمة على الشقة خلال زيارة استغرقت 10 أيام إلى إسرائيل.

يقول روني زوهار، المحاسب القانوني المعتمد ورئيس مجلس إدارة شركة كابيتال بلاتينيوم: "تشير هذه الصفقة إلى اتجاه جديد وامتنامي. نشهد تحولاً عميقاً في نظرة يهود الشتات. فقد أدى اجتماع الحرب ومظاهر معاداة السامية في العالم إلى تحويل سوق العقارات الإسرائيلية من مجرد فرصة استثمارية إلى ضرورة استراتيجية. بالنسبة لهم، لم تعد الشقة في إسرائيل تُقاس فقط من حيث العائد المادي، بل أصبحت بمثابة ركيزة للاستقرار وضمانة لمستقبل الأسرة".

مثل المطور العقاري في هذه الصفقة كلٌّ من روي كينر وشاني شولتز من مجموعة مونتيفيوري العقارية، التي تتولى تسويق المشروع وتتمتع بخبرة واسعة في التعامل مع المقيمين الأجانب والمهاجرين الجدد. ووفقاً لهما، "أُبرمت هذه الصفقة بسعر مرتفع للمتر المربع، مما يعكس الطلب الاستثنائي الذي نشهده حالياً من مشتريين من الخارج يبحثون عن عقارات آمنة وعالية الجودة في مواقع مركزية. المشتري مقيم في أستراليا، وهي دولة شهدت جاليته اليهودية مؤخراً مجزرة مروعة".

ويضيفون: "في وقت نشهد فيه تزايداً مقلقاً في حوادث معاداة السامية حول العالم، نرى المزيد من اليهود من الشتات يسعون إلى تعزيز ارتباطهم بإسرائيل، سواء كان ذلك كاستثمار أو استعداداً للانتقال مستقبلاً. المشترون من الخارج على استعداد لدفع مبالغ إضافية مقابل الأمن والاستقرار وجودة العقارات العالية. هذا الطلب يدعم الأسعار ويعزز السوق حتى في أوقات عدم اليقين، ونتوقع استمرار هذا الاتجاه".

تُعد مدينة القدس من المدن القليلة التي استمرت فيها أسعار الشقق في الارتفاع، على الرغم من الاتجاه التنازلي الأخير (الذي توقف بشكل غير متوقع وفقاً لأحدث مؤشر). أحد أسباب ذلك هو جاذبيتها للمقيمين الأجانب واليهود في الخارج. تجذب العديد من المشاريع اهتمام أولئك الذين يخططون للهجرة إلى إسرائيل، وكذلك أولئك الذين يرغبون ببساطة في شقة سكنية، ويشير المطورون إلى مجموعة متنوعة من المعاملات الأخيرة التي أجراها المقيمون الأجانب.

على سبيل المثال، في حي جفعات هاماتوس بالقدس، باعت شركتنا رام أديريت وسالايت شقة من خمس غرف بمساحة 125 متراً مربعاً وشرفة بمساحة 17 متراً مربعاً في مشروع أديريت بجفعات هاماتوس لزوجين يهوديين من نيوجيرسي مقابل 4.075 مليون شيكل. ووفقاً للشركة، يخطط الزوجان أيضاً للهجرة إلى إسرائيل في أعقاب موجة معاداة السامية".

وفي حي موردوت أرنونا، بيعت شقة بنتهاوس في مشروع لوري الذي تبنه مجموعة تسرفاتي شيمون بالقرب من مجمع السفارة الأمريكية المستقبلي في نهاية ديسمبر/كانون الأول لعائلة لديها ثلاثة أطفال، هاجرت إلى إسرائيل من لندن. تبلغ مساحة الشقة 128 متراً مربعاً، منها 39 متراً مربعاً شرفات، وموقفان للسيارات، وغرفة تخزين، وقد تم شراؤها بمبلغ 4.8 مليون شيكل.

تشير المجموعة إلى أن أقارب آخرين اشتروا شققاً في المشروع، وأن جد العائلة يتفاوض أيضاً لشراء شقة بحديقة في المجمع. من بين الصفقات التي أُبرمت مؤخراً في المشروع نفسه، بيع شقة مساحتها 98 متراً مربعاً، تضم أربع غرف وشرفة مساحتها 14 متراً مربعاً، بالإضافة إلى موقف سيارات ومخزن، لسيدة يهودية من جنوب إفريقيا تبلغ من العمر 35 عامًا، دفعت 3.6 مليون شيكل إسرائيلي. وقد تمت الصفقة عبر تطبيق زووم.

وتشهد وكالة العقارات ألينا غوتز، المتخصصة في الشقق المستعملة في وسط المدينة، إقبالاً متزايداً من المقيمين الأجانب على شراء الشقق المستعملة. ووفقاً لها، يتركز البحث بشكل أساسي على العقارات القائمة للأبناء والأحفاد. وتضيف: "نلاحظ اهتماماً بمناطق كانت بعيدة عن متناولهم سابقاً، مثل بيتاح تكفا والمناطق المحيطة بها، إلى جانب ازدياد عدد الاستفسارات عن العقارات المستعملة. ويكمن وراء هذه القرارات اعتبار عملي في ظل تصاعد معاداة السامية والحاجة إلى توفير بيئة آمنة في إسرائيل".

\* \* \*

## موقع واينت: الفشل في إعادة إعمار الشمال - والتحذير: "على الدولة أن تستيقظ"

بقلم: يائير كراوس

يُقدّم الخطأ السياسي المحيط بإقرار قانون موازنة العام 2026 مرة أخرى "موازنة مستمرة". بالنسبة لسكان الشمال، يعني هذا أن مئات الملايين من الشواغل، التي تنتظر تنفيذ خطط إعادة الإعمار في المستوطنات الحدودية، عالقة الآن. كان يفترض أن تُرفع عشرات الطلبات لتنفيذ القرارات في مجالات التعليم والصناعة والترفيه إلى السلطات أوائل يناير، لكن جُمّدت لحين الانتهاء من عملية تشريع ميزانية الدولة، وهو أمرٌ غير مُتوقع. في الشمال، تُسمع أصواتاً تطالب بإعادة النظر من قبل المحاسب العام في وزارة المالية، الذي يُمكنه الموافقة على استثناء برامج إعادة التأهيل كما حدث العام الماضي، لكنه لم يتخذ القرار حتى الآن.

"صدر قرار الحكومة قبل نحو عام، ويشمل هذا العام أيضاً، ولكن نظراً لعدم وجود ميزانية عامة، لا تُصرف الأموال، وقد يتوقف كل شيء هنا"، هذا ما قاله أضاف لانغيلفان، رئيس المجلس الإقليمي للجليل الأعلى. وأضاف: "لا تستطيع وزارة الاقتصاد تحويل أي أموال إلى أي مشروع. هذا أمر خطير، لأننا ننتظر أصواتاً قوية تطالب بعودة المصانع التي أُخليت من هنا خلال الحرب، ولا شيء يُستجاب. جميع قرارات الحكومة لهذا العام جوفاء ولا يمكن تنفيذها."

حذر لانغيلفان من أنه ما لم تُستثنَ ميزانيات إعادة الإعمار، فإن محاولات جلب المشاريع الصناعية ومشاريع التوظيف إلى الشمال ستفشل أيضاً: "نريد جلب الشركات إلى هنا. ننتظر أصواتاً تطالب بترميم المباني لتكييفها مع استيعاب الشركات الجديدة التي لا يمكنها المغادرة. وبالمثل، تحتاج المصانع التي تم إخلاؤها إلى منح لإعادة توطينها في الجليل الشرقي. لقد أوضحت لجميع الأطراف المعنية أنني أنوي معارضتهم. من المستحيل ألا يقوموا بواجبهم. إذا لم تستيقظ الدولة، فسيتعين علينا مرة أخرى توجيه الأموال الخيرية إلى حيث ينبغي للدولة توجيهها".

قد يضيع عام آخر في عملية إعادة الإعمار.

كما يشعر قطاعا الأعمال وريادة الأعمال في الشمال بمشاعر صعبة. يخشى نيسان زيفي، من حركة "العودة إلى الوطن، إلى الجليل" ورجل أعمال من كفار جلعادي، أن "أصبحنا في الجليل الشرقي، وكريات شمونة، وفي جميع أنحاء منطقة خط المواجهة، رهائن للواقع السياسي في القدس". جميع الأدوات الاقتصادية التي كان من المفترض أن تُمكن من إعادة إعمار وتنمية المنطقة التي دمرها الحرب معطلة. في الواقع، تبدو جميع القرارات الرئيسية والعناوين الرئيسية التي صدرت في الأشهر الأخيرة وكأنها وُقعت على جليد.

## مخطط معلوماتي: خطة إعادة التأهيل عالقة في الشمال

حذر زيفي من هروب الشركات التي كانت قد خططت بالفعل للقدوم إلى الشمال: "هناك عشرات الشركات التي تنتظر تلك الأدوات والحوافز الاقتصادية لبدء عملياتها في الشمال، وسيؤدي التأخير والخوف من تأجيل ميزانية الدولة بشكل متزايد إلى تراجع بعضها عن خططها. يُعدّ عامل الوقت حاسماً لإعادة تأهيل الشمال. لقد خسرنا بالفعل أكثر من عام من إعادة التأهيل - يجب ألا نخسر العام المقبل أيضاً. يجب أن تحصل الجليل على جميع الأدوات المتاحة لإنعاشها. وإلا، فلن يكون هناك استيطان هنا، ولن يكون هناك أمن بدون استيطان".

يحذر رؤساء السلطات في الشمال من أن أزمة الميزانية ليست مجرد مسألة فنية. إذا فشلت الحكومة في إقرار الميزانية وسقطت، فسيتم تأجيل جهود إعادة الإعمار إلى أجل غير مسمى بعد الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة، ما سيؤدي إلى ضياع عام كامل آخر من عملية إعادة الإعمار. بالنسبة للجليل الشرقي وعاصمته كريات شمونة، اللتين تتفانقن فيهما الانهيارات والأضرار، قد يكون هذا التأخير كارثياً. في الأسبوع المقبل، ستتوجه الحكومة إلى كريات شمونة لعقد اجتماع خاص والإعلان عن سلسلة من الخطوات العاجلة لإعادة إعمار المدينة وتنميتها، ولكن قد يتعين أيضاً تأجيل الخطط التي ستعرضها الحكومة إلى حين إقرار ميزانية الدولة.

ووفقاً لمصدر اقتصادي مشارك في جهود إعادة إعمار الجليل، "من الجنون أن تعتقد وزارة المالية أن هذه المنطقة المنكوبة يمكنها انتظار الحكومة لإنهاء صراعاتها السياسية واسترضاء الحريديم مقابل دعمهم للميزانية. إن الأموال التي تعهدت بتحويلها إلى الشمال معلقة، وهذا نفاق، وبدونها لن نتمكن من مواصلة إعادة تأهيل هذه المنطقة". ويضيف: "لا أفهم إطلاقاً لماذا هناك حاجة إلى إجراء نقاش حول هذا الأمر والتوسل. ما الذي يغيب عنهم من اسرائيل التي تفهم هذا الأمر بوضوح تام؟"

ردّت وزارة المالية قائلةً: "لا جدال في الأهمية البالغة لبرامج إعادة التأهيل وتعزيز المرونة الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الشمال والجنوب، لاسيما ضرورة تنفيذ القرارات الحكومية المحددة التي وُضعت لمعالجة هذه المسألة، وتهدف إلى الاستجابة للواقع المعقد والحساس في الشمال، بما في ذلك المناطق المتاخمة للسياح ومدينة كريات شمونة. ويخضع عمل ديوان المحاسبة للإطار القانوني، بما في ذلك أحكام قانون أسس الميزانية والأحكام السارية في السنة التي لا تُقَرّ فيها ميزانية. وتتطلب هذه القيود توخي الحذر الشديد والالتزام الصارم بالقواعد المتعلقة بإنشاء الالتزامات في السنة التي لا تُقَرّ فيها ميزانية، ولا تسمح بالتفعيل الشامل لآليات إنشاء الالتزامات كالمعتاد قبل إتمام تشريع الميزانية. أما بالنسبة للقرارات الحكومية المتوقعة بشأن كريات شمونة، فسيراجع ديوان المحاسبة تنفيذها، في حال الموافقة عليها، وفقاً للإطار القانوني وبالتنسيق مع الجهات المختصة".

\* \* \*

موقع واينت: ثمة مشكلة حقيقية في استيعاب قيم روح الجيش الإسرائيلي.

بقلم: أفياد هومينر-روزنبوم

خلال آخر جولة لي في الخدمة الاحتياطية، من بين جولات عديدة لا أعرف عددها، لاحظتُ أن اللافتات المنتشرة في القاعدة المؤقتة التي كنا نقيم فيها، وتشرح دور كل منها (مركز القيادة، غرفة الطعام، الكنيس، دورة المياه)، تحمل شعار اللواء الذي

أخدم فيه، اللواء الثامن، مأخوذاً من كلمات إسحاق ساد، مؤسس اللواء الذي سُمي في الأصل باسمه "لواء الرجل العجوز":  
"ليس من أجل الموت الذي يمنحنا إياه السلاح، ولكن الحفاظ على الحياة.

كان ساد يُعرف اليوم باسم "الضابط الهجومي". وهو صاحب فكرة الخروج من أسوار المستوطنات وحمايتها من الخارج أيضاً، من خلال عمليات فعالة، وليس مجرد دفاع سلبي. لم يكن ساد مُطالباً جيداً فحسب، بل كان أيضاً مُنفذاً جيداً، وقد أسس "السرايا الميدانية" التي قامت بذلك على أكمل وجه.

عندما كنت في الكتيبة الأولى، كتبتُ ورقة بحثية قصيرة اقتداءً به، انتقدتُ فيها الاعتماد السلي على نظام القبة الحديدية، في ضوء تعاليم ساد. في الوقت نفسه، وبالتحديد لهذا السبب، كان ساد مؤمناً راسخاً بـ"طهارة السلاح"، وهو مفهوم صاغه صهيوني متحمس آخر ومحِب لإسرائيل، وهو بيرل كاتزنيلسون. في مناسبة أخرى، كتب: "البطولة صفة إنسانية إيجابية. لا بطولة بدون هدف إنساني وبدون إنسانية، لأن جوهرها هو الالتزام بالحياة، الحياة بكل مظاهرها الحسنة. لذلك، يصعب على الشخص الموهوب بفضيلة البطولة أن يقتل. لا يصل إلى ذلك إلا عندما لا يكون هناك مخرج آخر، عندما لا يكون هناك أدنى شك في عدالة القتل، عندما يكون الفعل ضرورياً من أجل الحياة".

تجتمع لجنة التعليم والثقافة والرياضة في الكنيست لمناقشة عاجلة حول موضوع استيعاب قيم "روح الجيش الإسرائيلي" في النظام التعليمي وفي المدارس التحضيرية العسكرية. بمعرفة رئيس اللجنة الجديد، عضو الكنيست تسفي سوكوت، وهو من أبناء غيفو ولم يخدم في الجيش، يصعب تصديق أن حرصه على استيعاب قيم الروح العسكرية الإسرائيلية مماثل لما دفع يتسحاق ساديه وبيريل كاتزنيلسون. وبناءً على تصريحاته السابقة حول هذا الموضوع، يُرجح أنه يسعى للانضمام إلى من يشوهون صورة الجيش بادعاء باطل مفاده أن قيمة النصر غائبة عن روح الجيش، مع أنها أول قيمة تظهر فيها، ويزعم أن "الكرامة الإنسانية" و"نقاء السلاح"، وهما قيمتان موجودتان أيضاً في وثيقة الروح العسكرية، تضرّان بالجنود.

وإلى جانب القتال المستميت، عدنا من الميدان بشعور عميق بالقلق حيال صورة الجيش الأخلاقية. من خلال خبرتنا العملية في الميدان، لاحظنا تآكلاً خطيراً ومستمرّاً لقيم روح جيش الدفاع الإسرائيلي. فإلى جانب مظاهر البطولة المذهلة والشجور العابرة للقطاعات والأيدولوجيات التي شهدناها في الحرب، كانت هناك أيضاً حالات خطيرة فقد فيها الجنود والضباط صوابهم.

لكن الحقيقة هي أن العنوان المحايد للنقاش يلامس في الواقع هاجساً حقيقياً ينبغي أن يسكن قلب كل إسرائيلي، كل صهيوني مهتم بمستقبل إسرائيل وصورتها الأخلاقية. في الأشهر الأخيرة، اجتمعت مجموعة من مئات جنود الاحتياط والضباط والقادة، والمقاتلات، والداعمين للمقاتلين، الذين غادروا منازلهم في 7 أكتوبر/تشرين الأول، وخاضوا مئات الأيام في حرب السيوف الحديدية، لأنهم قلقون مما عانوه خلال القتال.

ذهبنا إلى هذه الحرب في غزة والضفة الغربية ولبنان بإيمان راسخ بأن الجيش هو المدافع عن إسرائيل وقيمتها التأسيسية. تركنا عائلاتنا، وأغلقتنا أعمالنا، وتخلينا عن كل شيء. لقد ضحينا بحياتنا بأكملها لإزالة الخطر وإعادة المحتجزين إلى ديارهم. ولكن إلى جانب القتال المستميت، عدنا من الميدان بشعور عميق بالقلق حيال صورة الجيش. من خلال خبرتنا العملية في الميدان، لاحظنا تآكلاً خطيراً ومستمرّاً لقيم روح الجيش. فإلى جانب مظاهر البطولة المذهلة وحسن النية العابرة للقطاعات

والأيديولوجيات التي شهدناها في الحرب، كانت هناك حالات خطيرة فقد فيها الجنود والضباط صوابهم وتصرفوا بما يخالف القانون وروح الجيش. نُشر بعض هذه الحالات في وسائل الإعلام، وخاصة الدولية منها، بينما بقيت أخرى طي الكتمان. والأسوأ من ذلك، أنه على الرغم من أن بعض الانتهاكات اتسعت وحدثت على نطاق واسع نسبياً، إلا أن قادة الجيش لم يتعاملوا معها بالشكل المناسب. لقد خاطرنا بحياتنا وأرواحنا لحماية أطفالنا وعائلاتنا، ولكن أيضاً للقتال من أجل الوطن الذي نحبه، وهو وطن يهودي ديمقراطي، تأسس على قيم إعلان الاستقلال، ونؤمن بقيمه. إن انتهاك هذه القيم، وفقدان الثقة في قدرة قادة الجيش على التمسك بها، أمرٌ مقلق للغاية. إن تسلل أجندات غريبة عن التقاليد اليهودية والصهيونية والعملية إلى الجيش الإسرائيلي يُمثل أزمة خطيرة لن نتجاهلها.

علاوة على ذلك، أثبتت تجربتنا العملية أنه حيثما تأكلت القيم، تضررت الانضباطية العسكرية والمهنية على الفور. فالجندي الذي لا يلتزم بقيم "روح الجيش" يكون مقاتلاً أقل فعالية، ووحدته تكون أقل انتصاراً. والقائد الذي يفقد أعصابه ولا يعرف كيف يحقق هدفه بمهنية، يُغطي ذلك بأفعال غير مرغوب فيها أو غير ضرورية. وهكذا، في إحدى الحالات، قُتل جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي لأنه خرج، بأوامر من قائده، لرسم نجمة داود على منزل بهدف "رفع الروح المعنوية". وفي حالات أخرى، كان الفلسطينيون الأبرياء هم من دفعوا الثمن.

في ضوء الاستنتاجات المؤلمة للحرب، نقرأ ونأمل أن تُعالج لجنة التعليم وأعضاؤها بجدية القضية التي وُضعت من أجلها. يجتمعون ويعملون على ضمان غرس القيم التي تجسدها "روح الجيش الإسرائيلي" واستيعابها حتى قبل الخدمة العسكرية، لتشكيل الإرث الأخلاقي الذي سيحمله الجنود الجدد إلى الجيش الإسرائيلي، ويساهمون في بناء جيش ومجتمع أفضل، أكثر أخلاقية وأفضل حماية لأمننا جميعاً.

\* \* \*

## موقع واينت: وكيل نتنياهو

بقلم: نيفو كوهين

أُعلن الأسبوع الماضي أن بنيامين نتنياهو يدرس ضم ديدي سيمتشي إلى قائمة الليكود، وأُعلن هذا الأسبوع أن سيمتشي يستعد لخوض الانتخابات كعضو في حزب مستقل. من المحتمل أن يكون تزامن هذه الأخبار مجرد صدفة، ومن المحتمل أيضاً أن يكون هذا تمهيداً مُدبراً يُمثل استراتيجية سيمتشي ونتنياهو قبل الانتخابات المقبلة. التعاون بين نتنياهو وسيمتشي ليس بالأمر الجديد؛ لأكثر من عامين، دأب سيمخي على إيصال رسائل مكتب نتنياهو بأسلوبٍ أنيقٍ وفعّالٍ في برنامج "أولبان شيشي". ويشير التنسيق الحالي بينهما إلى أن نتنياهو وسيمخي يُكتفان جهودهما لاستقطاب أصوات الناخبين الذين يميلون إلى التحالف.

بينما كانت كتلة المعارضة تدفع بيبي غانتس نحو منطقة الانتدابات المزروعة السلاح، كان نتنياهو وسيمتشي منشغلين ببناء بنية تحتية جديدة بالوكالة من شأنها استقطاب الانتدابات التي مُنحت لبينيت وليبرمان في العامين الماضيين. نشهد اليوم طرفاً يُضيق فرص فوزه، وطرفاً آخر (مجدداً) يلعب لعبة ذكية واستراتيجية.

...كان الإعلان عن بقاء سيمتشي في الليكود بمثابة إشارة إلى قاعدته الشعبية لحقيقتين: الأولى هي أن سيمتشي سينتقل قريباً من الظهور الإعلامي إلى خوض غمار الانتخابات، أي أنه سيخوض غمارها. أما الثانية، والتي لا تقل أهمية، فهي الإشارة إلى أن سيمتشي يحظى بمحبة وشعبية كبيرتين لدى نتنياهو. يا أنصار الليكود، لا تخافوا، ولا تقعوا في خطأ الاعتقاد بأنه سينضم إلى اليسار، بل ادعموه إعلامياً، ولا تهجموه في البرامج التلفزيونية.

أما المرحلة الثانية من الاستراتيجية، فستكون عندما نرى سيمتشي يرفض قريباً خطة الإبقاء عليه في الليكود. بعد إرسال الإشارة ووصول الدعم الإعلامي، خاصة في برنامج "ستوديو 14"، سنحتاج إلى حشد الأصوات اللازمة، وبذل كل ما في وسعنا. سيتحدث سيمتشي عن الوحدة، والعمل، والقيادة الحازمة، والعزيمة الراسخة. قد تبدو هذه مجرد عبارات مبتذلة، لكن من المهم أن نتذكر أن يائير لايبند قد بنى مسيرته السياسية على هذا النهج، وحصد أربعة وعشرين مقعداً.

لم يولد بعدُ السياسي الذي يرفض تصديق استطلاعات الرأي التي تُشيد به (وقد احمرّ وجه سيمحاي خجلاً لأسابيع عديدة)، فلا يوجد سياسي يُفضّل البقاء في منصبه على قيادة حزبه، فالأنانية لا ترحم، والمناحون سعداء بالتبرع، والمستشارون يُسارعون إلى تقديم النصائح، والمتملقون يُسارعون إلى التملق والتوسل للحصول على مكان في القائمة.

#### بصمة البطولة

يتكون حزب سيمحاي من "قيم" اليمين، من اليمينيين الذين لم تتلخ سمعهم بفضيحة "سيفا" في أكتوبر، بل يحملون بصمة البطولة، أولئك الذين لم يمدوا يد العون ولم يدعموا قانون "التجنيد الإجباري"، يمينيين ذوي نزعة ليبرالية أكثر، أقل ميلاً إلى النزعة المسبانية، يمينيين سيتقبلون حكومة يمينية بقيادة نتنياهو ولكن بدون سموتريتش في الخزنة، وبدون بن غفير في الشرطة، وبدون غولدكنوب في التهريب.

يحصد حزب سيمحاي بالفعل أصواتاً لصالح الليكود، ما بين ولاية واحدة ولايتين (وفقاً لاستطلاعات الرأي الداخلية)، ونصف ولاية أخرى من بن غفير، لكن المكاسب الكبيرة تأتي من كتلة المعارضة، ومن قاعدة بنيت الانتخابية، ومن أنصار ليبرمان. بحملة انتخابية ناجحة ومركزة، قد يكون حزب سيمحاي الحصان الأسود في الانتخابات المقبلة.

إذا سارت الأمور كما خطط لها حزب سيمخي، فسيكون فوز نتنياهو في الانتخابات في متناول اليد. كل ما يحتاجه سيمخي (ونتنياهو) هو حملة انتخابية تُجيد مخاطبة اليمين المتطرف لأهل الوسط، وتقليل مقاطع الفيديو الشخصية مع مردخاي دافيد، وزيادة مقاطع الفيديو مع جنود الاحتياط، وتقليل المظاهرات في بني براك، وزيادة جولات الحانات في ريشون لتسيون. لن نرى سيمخي يختلط بشباب الطبقة المتوسطة، بل سنراه يُلقى خطاباً في المدارس الإعدادية العلمانية. ستضعه الحملة الانتخابية في قلب الوسط، أي متماشياً مع روح العصر - يمين، ولكن في الوسط.

كل ما ينقص الآن هو اسم حزب جذاب يُحبه الإسرائيليون، اسم يُوحى بالأمل، ليس اسماً جريئاً، اسماً إسرائيلياً بلمسة إعلانية، كاسم طيار مقاتل، ولكن من منظور محلي، اسم مثل "ديدي سيمخي".

\* \* \*

## موقع واينت: يثبّطون العزائم أيضًا

بقلم: بن دروريمي

تلقي صديق عزيز أمرًا بالخدمة لمدة 82 يومًا إضافية، بعد أن قضى مئات الأيام في الاحتياط خلال العامين الماضيين. سيصل هو. لكن ليس كل أصدقائه سيصلون. يحدث هذا عندما تُسمع طبول الحرب في الخلفية. ربما هجوم أميركي على إيران، ما سيُثير ردًا من الحوثيين، مع احتمال انضمام حزب الله وحماس أيضًا. وربما ترغب المجموعات الشيعية العراقية، وغيرها من التنظيمات الجهادية التي تعيثُ فسادًا في سوريا، وبعضها في السلطة، في المساهمة بدورها. ففي نهاية المطاف، هذا هو جوهر وجودها. لذا، قد نكون بصدد الدخول في ساحة صراع متعددة الأنظمة.

لنفترض جدلاً أنه لا مفر من تجدد القتال، وأنه من الممكن، بل من المؤكد، أن يكون سبب تزايد إصدار الأمر الرقم 8 هو الاستعداد الضروري للقتال الذي سيُستأنف قريبًا. ولكن كيف لنا أن نستعد؟ كتبت روتيم ليفي، رئيسة "منتدى زوجات جنود الاحتياط" هنا الأسبوع الماضي: "لم يعد بإمكان المجلس تحمل هذا الوضع". لا أحد يُصغي إليها. لا أحد يهتم بالرأي العام. يستمر الوضع على حاله. يجب هزيمة حماس، هذا ما أكده عضو الكنيست أميت ليفي على القناة 13 قبل أيام. وهو مُحق. سألته خلال البث: كيف ستخوض حربًا حاسمة، في حين أن الجيش يعاني من نقص 12 ألف جندي، معظمهم من المقاتلين، بينما يقوم التحالف الذي تنتهي إليه بالترويج لقانون التهرب من التجنيد الإجباري المثير للريبة؟ أجاب بشيء عن تغيير ما في القانون. حسناً، قد يكون هناك تغيير في الاقتراح الذي صاغه بوعز ببسموث، لكنه سيكون في الاتجاه المعاكس تمامًا. هاليفي يعلم ذلك.

ولأننا نعيش في عصر الخداع، فإن معنى قانون التهرب من التجنيد الإجباري لا يقتصر على نقص المقاتلين فقط. لأن تأثير القانون لا يقتصر على أولئك الذين يؤمنون بمبدأ "الموت يُعفينا من التجنيد"، والذين يحصلون في المقابل على ميزانيات ضخمة. بل يمتد تأثيره إلى دافعنا للانتحاق بالوحدة التي استدعتنا لمدة 82 يومًا أخرى. إن الوقوف في وجه الظلم نابغ أيضًا من الإيمان بالمسار الصحيح والشعور بالتضامن. ولا، ليس هناك حاجة لدعم أي خط سياسي. إسرائيل ديمقراطية. حتى وإن كانت مُتضررة. طالما لا يوجد أمرٌ غير قانوني بشكل واضح، فإننا نُصرّ على موقفنا ونقف في وجه الظلم. بشرط، ولكن فقط بشرط، أن نؤمن بأن الحكومة تفعل، على الأقل وفقًا لمعتقداتها، ما هو الأفضل لإسرائيل. وهذه هي المشكلة بالضبط. نحن لسنا كذلك. هناك أغلبية في المجتمع تُدرك أن الائتلاف الحالي يفعل ما يضر بالبلاد لخدمة مصالح الحكومة. إنهم لا يعملون من أجلنا، بل يعملون من أجل مصالحهم. وليذهب الدافع إلى الجحيم. وليذهب الوطن إلى الجحيم.

لا مجال للأوهام. نعلم أنه حتى لو استعاد الائتلاف الحالي وعيه وعمل على تجنيد الحريديم، فلن يأتوا بأعداد غفيرة. متى سيأتون على دفعات؟ لكن مجرد بذل الجهد لتجنيدهم، والاستعداد لاتخاذ إجراءات حقيقية، مثل حرمان كل شاب ملزم بالخدمة العسكرية ورفض التجنيد من الميزانيات، سيزيل عن أولئك المنتفضين شعورهم بأنهم يُهانوا ويُبصق عليهم. لكن هذا ليس الشعور. نشعر بالعكس تمامًا. نحن من يُبصق علينا، نحن من يُداس.

لقد أوصلتنا جميع الحكومات الإسرائيلية إلى هذه الحالة. لكننا لسنا في زمن بن غوريون، حين كان معظم الحريديم يقدمون المساعدة، بل إن الكثير منهم انضموا إلى الجيش، ولم يُستثن سوى 400 من النخبة. ولسنا في سبعينيات القرن الماضي. صحيح أن حرب يوم الغفران كانت قائمة آنذاك، وكانت الحاجة ماسة إلى المزيد من المقاتلين، لكن لم يكن هناك أي احتجاج على التهرب من الخدمة. ففي تلك الأيام، لم يُسرح سوى 2.4% من أعضاء كل دورة تجنيد لأسباب تتعلق بالتوراة والفنون. لم يكن

الأمر مريحًا حينها، لكنه كان محتملاً. ومنذ ذلك الحين، تغيرت أمور كثيرة. تأسس حزب شاس، وأعاد التاج إلى ليتوانيا، وانضم المزيد من السفارديم إلى دائرة المتهربين من الخدمة. ازدادت الاحتياجات. ووصلنا إلى حرب 7 أكتوبر حين تجاوزت نسبة التسريح من دورة التجنيد 18%. لذا، لا تظنوا أن "الأمر كان دائمًا هكذا". فقد كان الوضع أقل بكثير في ظروف مختلفة تمامًا.

نحن نواجه حملة أخرى. قد لا يبدأ الأمر خلال يومين، بل بعد شهرين أو عامين. لأن احتمال تخلي إيران عن برنامجها النووي أو إنتاج المزيد من الصواريخ الباليستية، واحتمال نزع حماس أو حزب الله سلاحهما طواعيةً، يكاد يكون معدومًا. المسألة هي أن خوض أي حملة يتطلب أمرين: المزيد من المقاتلين والمزيد من الحافز. قانون التهرب يحرماننا من كليهما.

يمكننا أن نفترض أن معظم أعضاء الائتلاف الحالي، باستثناء الحريديم، يدركون أنهم يلحقون الضرر بالبلاد. يدركون أن ناخبهم يتحملون العبء. يدركون أن كل أعذارهم الواهية ما هي إلا استهزاء بالرأي العام. هناك اثنان أو ثلاثة منهم يعترفون بذلك صراحةً. لكن أين البقية؟ ألا تدركون حقًا أنكم تثبطون عزيمة الجنود؟ ألا تعلمون أن ليس فقط المتشددين المتهربين من الخدمة هم من لا يأتون، بل أيضاً جنود الاحتياط، الذين يتردد الكثير منهم في الالتحاق بالخدمة، وهم على وشك اليأس والانهيار؟ لسنا بحاجة إلى أي تمرد من جنود الاحتياط. ولكن إن حدث ذلك، وهو يحدث جزئياً بالفعل، فاللوم يقع عليكم وحدكم.

\* \* \*

## موقع واينت: كلا الجانبين مخطئ

بقلم: داني أورباخ

بعد إعلان الرئيس دونالد ترامب عن هوية أعضاء "مجلس السلام" في غزة، ادعى العديد من المعلقين أن نتنياهو قاد إسرائيل إلى فشل ذريع. ووفقاً لهذه الادعاءات، كان يمكن إنهاء الحرب في وقت أبكر، مثلاً في صيف 2024، بنفس النتائج، ولكن بخسائر بشرية أقل. إلا أن نتنياهو رفض مقترحات "التسويات الإقليمية"، وقادنا إلى هزيمة استراتيجية. في المقابل، يدعي بعض مؤيدي نتنياهو تحقيق "نصر كامل". لكن كلا الجانبين مخطئ. ينبغي على مؤيدي نتنياهو ومعارضيه على حد سواء الاعتراف بالحقائق التالية، حتى وإن كانت غير مريحة لمن يسعون إلى سرد قصة مبسطة عن هزيمة ساحقة أو نصر كامل.

أولاً، يجب قول الحقيقة: خلال الحرب، لم يُطرح أي اتفاق معقول من وجهة نظر إسرائيل. كانت مطالب حماس متطرفة منذ البداية تقريباً، إذ طالبت بانسحاب شبه كامل من القطاع مقابل إطلاق سراح بعض المحتجزين، وانسحاب كامل مقابل إطلاق سراحهم جميعاً، أحياء كانوا أم أمواتاً. والأسوأ من ذلك، أن إسرائيل كانت ستفقد تقريباً أي أوراق ضغط إقليمية للضغط من أجل إطلاق سراح المتبقين. كان هذا سيعني عودة قوات حماس إلى حدود باري وكفر غزة، بينما تبقى قيادة الحركة سليمة، وشبكة أنفاقها وخطوط إمدادها فعالة، وقوتها العسكرية لم تُهزم. لم يكن هذا "حلاً وسطاً مؤلماً"، بل عودة واعية إلى نقطة انطلاق 7 أكتوبر، ولكن بشرعية دولية أقل. حتى لو عُرض على إسرائيل تبادل إقليمي في صورة تطبيع العلاقات مع السعودية، لما استطاعت أي دولة خليجية إجبار حماس على التخلي عن مطالبتها أو حل المشكلة الإسرائيلية في غزة.

يختلف الوضع الراهن، رغم كل عيوبه، اختلافاً جوهرياً. فهو يُبقي إسرائيل مسيطرة على نحو نصف قطاع غزة كورقة ضغط، بما في ذلك المناطق ذات الأهمية الجغرافية، والحدود الشمالية، ورفح، ومعبر رفح، وهو منفذ غزة الوحيد إلى العالم الخارجي. كما يُنشئ هذا الوضع منطقة عازلة مادية هامة بين حماس والمجتمعات المحيطة بها، ويُوفر مساحة مفتوحة يسهل السيطرة

عليها ومراقبتها. وقد اندمجت التحصينات العسكرية لحماس في المنطقة العمرانية لدرجة يصعب معها التعرف عليها. طالما بقي هذا النظام مدمراً، وسيستغرق إعادة بنائه سنوات عديدة، فلن تتمكن حركة حماس من إعادة بناء منظومتها العسكرية التي نشرتها في السابيع من أكتوبر. ليس من قبيل المصادفة أن الضربة الأقسى التي تلقتها حماس كانت في المراحل الأخيرة من القتال، بعد القضاء على قيادتها العليا، خاصة في عملية "عربات جدعون 2"، التي تم فيها تحطيم القدرات الأساسية للحركة. كما نجحت إسرائيل في تدمير قدرات حماس الصاروخية بشكل شبه كامل، والتي كانت تُرهبنا من خلالها لسنوات.

علاوة على ذلك، فإن إيقاف الحرب في مراحلها الأولى، كما اقترح العديد من المعلقين مراراً، كان سيحول دون تحقيق إسرائيل لأوسع إنجاز استراتيجي في الحرب: تفكيك محور المقاومة الإيراني. حماس ليست جزيرة معزولة، بل جزء من منظومة إقليمية. إن تدميرها، إلى جانب إلحاق الضرر بحزب الله وفروع أخرى، غير موازين القوى الإقليمية بطريقة لم يكن ليسمح بها اتفاق مبكر.

... لا يقل أهمية عن ذلك: أن هدف نزع سلاح حماس، الذي لم يتحقق بعد، يرتكز على التزام أميركي ودعم غير مسبوق من مجلس الأمن. تستطيع إسرائيل التمسك بالأراضي التي تسيطر عليها ومنع إعادة الإعمار ودخول مواد البناء كورقة ضغط في سبيل نزع السلاح. لم تكن لتملك مثل هذه الأوراق الراححة لو انسحبت من قطاع غزة بالكامل، بما في ذلك معبر رفح، كما اقترح في الاتفاقيات السابقة.

يشوب الترتيب الحالي أيضاً العديد من العيوب. فوجود تركيا وقطر في لجنة الإشراف أمرٌ مثير للقلق، كما أن إشراك بعض العناصر الأوروبية يثير تساؤلات جدية. لكن الصورة الكاملة أكثر تعقيداً: إذ يتألف نصف اللجنة على الأقل من عناصر موالية لإسرائيل أو تابعة للولايات المتحدة. إن تصوير الآلية برمتها على أنها معادية هو، على أقل تقدير، غير دقيق.

يُحَقُّ منتقدو الاتفاق من المعارضة حين يدعون أن نتايجها لم يحقق بعد "النصر الكامل" الذي تباهى به خلال الحرب. فمن غير الواضح، على سبيل المثال، كيف ستتعامل اللجنة التي تُسيطر على قطاع غزة مع التهديدات المسلحة من حماس، وكيف سيكون من الممكن فرض وقف إطلاق النار على هذه المنظمة.

للأسف، من المحتمل جداً أن تُطبّق حماس نموذج حزب الله في غزة، أي النفوذ المسلح من وراء الكواليس. سيتعين على إسرائيل بذل جهد دبلوماسي كبير، واستخدام أوراقها الراححة، وتوجيه تهديدات عسكرية ذات مصداقية لتقليص نفوذ حماس على الحكومة الجديدة إلى أدنى حد ممكن.

إن الطبيعة الإشكالية والجزئية لهذا الاتفاق تنبع من رفضٍ قاطعٍ من جميع الأطراف لفرض حكومة عسكرية إسرائيلية في قطاع غزة. وفي هذه المسألة، لا يوجد اختلاف حقيقي بين رئيس الوزراء ومعظم المعارضة ومعلقها.

والأهم من ذلك: أن الطبيعة الإشكالية والجزئية لهذا الاتفاق تنبع من رفضٍ قاطعٍ من جميع الأطراف لفرض حكومة عسكرية إسرائيلية في قطاع غزة. في هذه المسألة، لا يوجد فرق جوهري بين رئيس الوزراء ومعظم المعارضة ومعلقها. إذا لم تكن إسرائيل مستعدة للسيطرة المباشرة على السكان المدنيين في غزة - وستكون تلفة هذه الخطوة باهظة للغاية - فسيفعل ذلك طرف آخر. إن لم تكن حماس، فسيكون هناك عامل فلسطيني آخر، بالتعاون مع قوة دولية، بكل ما ينطوي عليه ذلك من قيود ومخاطر. السلطة الفلسطينية، في وضعها الراهن، لا تملك القدرة على ممارسة سيطرة فعالة حتى في الضفة الغربية، وبالتأكيد ليس في

غزة، على الأقل قبل إجراء إصلاحات جذرية. بالنظر إلى القيود التي فرضتها إسرائيل على نفسها، فإن الاتفاق المُبرم هو أفضل ما يمكن.

أخيراً، هناك حقيقة لا يجب إغفالها: هوية الحكومة في غزة مهمة، لكنها غير كافية. فبدون نزع التطرف من النظام التعليمي والفضاء الثقافي، قد يكون من الممكن إضعاف دوامة العنف، لكن ليس كسرهما. أولئك الذين يتحدثون فقط عن الهياكل الحكومية ويتجاهلون الأيديولوجيا جوهر المشكلة. بدون تغيير الوعي، لن يدوم أي اتفاق - مهما كان ناجحاً - على المدى الطويل.

\* \* \*

### موقع واللا الاخباري: باحث بارز في الشأن الإيراني: "هناك حدثٌ يُغيّر الواقع، وهو الأخطر على الإطلاق بالنسبة للنظام"

في مقابلة مع إذاعة 103 إف إم، صرّح داني سيتيرينوفيتز بأن الحكومة الإيرانية عاجزة عن الاستجابة لمطالب الشعب الإيراني، وبالتالي، ومع التدخل الأميركي في الأمر، يواجه النظام وضعاً حرجاً للغاية. بحسب قوله، ستكون "الثلاجة الفارغة" هي الدافع الرئيس للمواطنين الإيرانيين للخروج إلى الشوارع مجدداً.

قام داني سيتيرينوفيتس، الباحث الرئيس في برنامج "إيران والمحور الشيعي" بمعهد دراسات الأمن القومي، بتحليل الاحتجاجات الأخيرة في إيران، وقمعها العنيف من قبل النظام، والمعضلات الأمريكية المتعلقة بمستقبل الشرق الأوسط، صباح اليوم (الاثنين) في مقابلة مع إذاعة FM.103 وأوضح سيتيرينوفيتس أن النظام عاجز عن الاستجابة لمطالب الشعب الإيراني. أكد قائلاً: "أثبتت هذه المظاهرات، حتى بعد قمعها، أن النظام عاجز عن تلبية مطالب الشعب الإيراني، لاسيما في المجال الاقتصادي. وإذا لم يغير سياسته، وخاصة تجاه الولايات المتحدة، فسيكون مصيره محتوماً."

ووفقاً له، فإن التدخل الأميركي في الاحتجاجات "يُغيّر الواقع". وأوضح أنه حتى لو لم يتعمق هذا التدخل، فإنه يضع النظام في مأزقٍ خطير. وأضاف: "قد يستغرق هذا الحدث سنوات. صحيح أن النظام أثبت في هذا السياق أنه قمع المظاهرات بوحشية، وهذه القسوة فريدة من نوعها في النظام الإيراني. وهذا يُظهر أننا كنا أمام أخطر حدث، وأخطر تحدّي ملموس للجمهورية الإسلامية الإيرانية". وتابع: "لم يقتصر الأمر على العدد غير المسبوق من القتلى المدنيين، بل تجاوز عدد قتلى النظام نفسه 500 قتيل، ما يعني وجود عنفٍ غير مسبوق. لقد تمكن النظام من تجاوز هذه المحنة، لكنه غير قادر على الاستمرار."

في وقت لاحق من المقابلة، قال سيتيرينوفيتز إنه من الصعب تقييم كيف سيساعد عمل عسكري أميركي الناس على النزول إلى الشوارع مرة أخرى في إيران. في نهاية المطاف، سيسود الخوف، وسيكون للثلاجة الفارغة الكلمة الفصل. إذا مات خامنئي، فقد يكون ذلك هو التغيير الجوهرية. وأوضح قائلاً: "كلما طال أمد النظر إلى الإطار الزمني للاحتجاجات، كلما أصبحت أقصر وأشدّ حدة، لذا فإن الاحتجاجات المستقبلية مسألة وقت لا أكثر، ما لم يغير النظام نهجه."

وأوضح الباحث في البرنامج أن النظام الإيراني يتبنى استراتيجية ذات مسارين في الخارج. وقال: "إنهم يعملون على خطين متوازيين. الخط الأول هو ردع الولايات المتحدة، هكذا نرى التهديدات. وفي الوقت نفسه، يدرس الإيرانيون بالطبع الخيار السياسي، أي مسارين متوازيين."

وفي ما يتعلق بخيار اغتيال المرشد الأعلى علي خامنئي، أكد أن مثل هذا الحدث لن يُسقط النظام فعلياً، ولكنه سيؤدي إلى سيطرة مبدئية للحرس الثوري على إيران. وأضاف: "أشك في أن يخرج الناس للاحتجاج في تلك الحالة، لأن الحرس الثوري سيلجأ إلى العنف المفرط للحفاظ على حكمه. تكمن مشكلة الولايات المتحدة في أنها وصلت إلى هذا الحدث دون خطة استراتيجية". ثم تساءل، ضارباً مثلاً أكثر صعوبة: "لنفترض أن الولايات المتحدة نجحت في هجومها، فكيف لها أن تمنع وصول الحرس الثوري إلى السلطة والسيطرة على قدرات استراتيجية هامة؟". وأضاف: "أو الأسوأ من ذلك، أن تتورط إيران في حرب أهلية، فتسيطر جهات مجهولة على قدرات استراتيجية قد تضر بإسرائيل".

وأخيراً، لخص أكثر السيناريوهات إشكالية لإسرائيل في اليوم التالي للاحتجاجات، قائلاً: "هناك خياران سيئان بالنسبة لنا. الخيار الأول هو أن تتوصل الولايات المتحدة وإيران إلى اتفاق يُعزز النظام الحالي. هذا خيار قائم، وهو سيئ لإسرائيل التي تسعى للإطاحة بالنظام الحالي. أما الخيار الثاني، في السياق الجاد، فهو أن الحرس الثوري، وهو أكثر الفصائل تنظيمًا في إيران، سيُنفذ انقلاباً عسكرياً، وأول ما سيفعله للإطاحة بالنظام هو السعي الحثيث لامتلاك القنبلة النووية".

وأشار إلى أن خامنئي عدواً لدوداً لإسرائيل، لكن قد يُلبي زعيم آخر مطالب الحرس الثوري في كل ما يتعلق بسباق امتلاك القنبلة النووية. وشدد ستيبرينوفيتش قائلاً: "لذلك، علينا أن نكون حذرين ونراقب تطورات الأمور، حتى وإن سقط النظام".

\* \* \*

## موقع واللا الاخباري: "قطار الطائرات" - وتدفق الأسلحة إلى الضفة الغربية

بقلم: أمير بوخبوط

أنشأت المنظمات مسار تهريب جديداً باستخدام طائرات مسيّرة تحمل أسلحة ومسدسات من الحدود المصرية، ومنها تدفق إلى الضفة الغربية عبر معابر خط التماس. ويزيد تدفق الأسلحة إلى المنطقة من المخاوف من توجيهها ضد المدنيين والجنود، على غرار أحداث 7 أكتوبر.

يتعامل الجهاز العسكري مع واقع أمني جديد على حدود البلاد. تُشغل منظمات وعصابات ما يُشبه "قطاراً جويًا" من الطائرات المسيّرة التي تتقدم على طول الحدود المصرية، مستخدمةً إياها لتهريب الأسلحة إلى إسرائيل. وتبلغ كلفة هذه الطائرات المسيّرة، التي تُقدّر بنحو 150 ألف شيكل أو أكثر، ولديها القدرة على حمل عشرات الكيلوغرامات من الأسلحة، بما في ذلك البنادق والمسدسات بكميات تجارية. ويُقرّ مسؤولون في الجيش الإسرائيلي بأنه "على الرغم من بعض النجاحات المتفرقة في إحباط هذه العمليات، إلا أنها لا تُمثّل سوى قطرة في محيط هذه الظاهرة الخطيرة والمتنامية".

وكشف مسؤول رفيع في القيادة المركزية أن الأسلحة التي تصل إلى الأراضي الإسرائيلية تُنقل بعد ذلك إلى الضفة الغربية عبر معابر مفتوحة على خط التماس. وبينما يخضع العابرون من الضفة الغربية إلى إسرائيل لإجراءات تفتيش صارمة من حراس أمن وزارة الدفاع أو جنود الجيش الإسرائيلي، فإن الدخول إلى الضفة الغربية يتم دون أي تفتيش أمني يُذكر. وتُتيح هذه الثغرة للمنظمات إنشاء مسار لوجستي لنقل ترسانة فتاكة إلى هذه الأراضي.

لمواجهة الاختراقات على الحدود، تم تشكيل فريق عمل مشترك مؤخرًا، يضم الجيش الإسرائيلي، وجهاز الأمن العام (الشاباك)، والشرطة، وحرس الحدود، بهدف إغلاقها. ومع ذلك، يبدو في هذه المرحلة أن أحدًا لم يلتفت إلى مسار التهريب الواضح. يحدث كل هذا في الوقت الذي تشهد فيه الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية توترًا شديدًا: ففي الخليل، يُهدد نزاع قبلي عنيف ومسلح حياة الإسرائيليين في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، ثمة مخاوف جدية من سيناريو مشابه لما حدث في 7 أكتوبر، حيث يقرر المسلحون غزو المستوطنات في الموجة الأولى، ثم تقتحمها حشود من الأهالي العنيفين والناهبين في الموجة الثانية. في مثل هذا السيناريو، قد تُستخدم الأسلحة المهربة كوقود للتصعيد في أي يوم.

وفي سيناريو ثانوي، ولكنه منطقي ومحتمل في المستقبل القريب، يتزايد القلق بشأن ما سيحدث بعد رحيل رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن. تُشير تقديرات المؤسسة العسكرية إلى أن صراعات الخلافة قد بدأت بالفعل، وفي غياب شخصية شعبية متفق عليها، قد تتطور هذه الصراعات إلى اشتباكات عنيفة بين الفصائل الفلسطينية المسلحة.

ويتفاقم هذا التهديد بسبب مرور مسار الطائرات المسيرة أيضاً على الحدود الأردنية. تُشكل الأسلحة التقليدية المتدفقة إلى الضفة الغربية تهديدًا استراتيجيًا للمجتمعات المحلية وقوات الجيش الإسرائيلي، ما لم يتم كبح جماح التهريب الجوي بشكل كامل، ودون تشديد الرقابة على المعابر الحدودية.

\* \* \*

## تايمز أوف إسرائيل: ماذا يحدث فعلاً عند سقوط الحكومة الإيرانية: اليوم التالي لطهران

بقلم: تيم أور

كثيرًا ما يُنظر إلى سقوط الجمهورية الإسلامية على أنه استراحة، ووقت تعود فيه إيران أخيرًا إلى مسارها التاريخي بعد انحرافها عنه خلال الثورة. يُظهر هذا التأطير منتقدي إيران ومؤيديها على حد سواء بصورة إيجابية، لكنه يتجاهل كيفية تصرف الدول بعد انهيار أيديولوجياتها. إيران لا تتخلى عن التاريخ، بل تعود إليه. الثورات ليست بدايات، بل هي انقطاعات. وهي لا تمحو عادةً غرائز الدول التي سبقتها. عندما يسقط النظام الديني، لا تبدأ إيران من الصفر، بل تتحول إلى دولة تسعى إلى الاستمرارية بعد انكشاف زيفها.

في إيران، ستكون الشرعية أول ما ينهار، لا الإكراه. لطالما تمتعت الجمهورية الإسلامية بالسلطة لأنها أخضعت الناس مقابل منحهم معنىً لحياتهم. وبمجرد أن يتلاشى هذا المعنى، لا يمكن للقمع أن يدوم إلى الأبد. لكن القمع يُخلف وراءه أمورًا كالقيود الأمنية، والاحتكارات الاقتصادية، والآليات البيروقراطية التي لا تزول حتى عندما يتوقف الناس عن الإيمان بها. هذه الهياكل تبحث سريعًا عن مبررات جديدة لوجودها، وغالبًا ما تستخدم كلمة "الاستقرار". لقد سئم الناس من الجهل بما يجري، لذا غالبًا ما يتقبلون هذا الخطاب حتى وإن لم يروق لهم التفكير القديم. إذن، الانهيار لا يجلب الحرية، بل يُعيد التوازن.

يُعدّ الحرس الثوري الإسلامي جزءًا هامًا من هذا التوازن، ولكن ليس بالطريقة التي يُتحدث عنها عادةً. فالحرس الثوري أقرب إلى مجموعة من المديرين منه إلى جنود مُدرّبين على العمل تحت الضغط. لم تُضعفه العقوبات، بل جعلته أكثر مرونةً وتكتمًا وقدرةً على العمل على مختلف المستويات. تعلّم الضباط التضحية بالأيديولوجيا من أجل الكفاءة والولاء من أجل السلطة.

هذه المهارات بالغة الأهمية بعد سقوط النظام. قد ينهار الهيكل الأيديولوجي للحرس الثوري، لكن جوهره الوظيفي قد يبقى كما هو.

لن يكون هذا البقاء سهلاً؛ بل سيُثار حوله الجدل والنقاش. ستبدأ فصائل الحرس الثوري المختلفة بالقتال فيما بينها، بعضها يركز على القضايا الاقتصادية والبعض الآخر على القضايا الأيديولوجية، وبعضها على القضايا المركزية والبعض الآخر على القضايا الإقليمية، وبعضها على تجارب الأجيال المختلفة. لن يكون الفائزون هم الأكثر صرامة، بل أولئك الذين يسهل على الغرباء فهمهم. ستجذب الحكومات الأجنبية والشركات والدول المجاورة إلى القادة الذين يعدون بالحفاظ على سير الأمور بسلاسة وتجنب الفوضى. ومع مرور الوقت، ستُستعاد الشرعية لا عبر الانتخابات، بل من خلال الفعالية. ستثبت السلطة جدارتها مرة أخرى من خلال أداء واجبها.

يخلق الانهيار فراغاً لا يمكن للدين أن يملأه. سرعان ما تبرز القومية الفارسية لأنها تقدم ما لم يعد الإسلام السياسي قادراً على تقديمه: عمقاً تاريخياً دون الحاجة إلى رجال الدين. هذه القومية ليست رومانسية، بل عقابية. فهي تُصوّر المعارضة على أنها انقسام، والتنوع على أنه ضعف، والتسوية على أنها هشاشة. محورها العاطفي هو التظلم، لا التسامح. وبهذا المعنى، قد لا تكون بنفس قوة الإسلام الثوري، لكنها ستدوم لفترة أطول.

لهذا التحول في الأفكار آثار كبيرة على الاستراتيجية. تسعى الحكومات الثورية إلى تغيير الأمور، بينما تسعى الحكومات القومية إلى الحفاظ على الوضع الراهن. في إيران ما بعد رجال الدين، لن يكون الهدف هو نشر الثورة، بل التخلص من الحصار. يضع هذا الهوس الردع والتكرار والغموض الاستراتيجي في صدارة الأولويات. وتصبح القوة العسكرية دليلاً على البقاء بدلاً من كونها فضيلة. وهذا منطقي تماماً بالنسبة للبرنامج النووي.

الافتراض السائد خاطئ: تغيير النظام لا يؤدي تلقائياً إلى نزع السلاح. عندما تكون الدول ضعيفة، لا تُعير اهتماماً للمبادئ، بل تُعنى بالحفاظ على السلطة. ستنظر حكومة إيرانية انتقالية إلى الأسلحة النووية كوسيلة لمنع تدخل القوى الخارجية، والانقسام الداخلي، والدبلوماسية العدوانية. سيكون التحلي عنها أمراً غير حكيم. يبقى الهدف كما هو، لكن السبب يتغير.

هذا يجعل عدو إسرائيل أكثر هدوءاً، ولكنه يُعقد الأمور أيضاً. يتحول العداء الأيديولوجي إلى ضغط مُنظم، وإشارات غير مباشرة، وتصعيد يمكن رفضه. لم يعد الردع بهذه البساطة في الفهم أو التنفيذ الصحيح. لا تزال إسرائيل تمتلك جيشاً قوياً، لكن وضوحها الأخلاقي يتلاشى. يتحول النقاش من مسألة حياة أو موت إلى كيفية التعامل مع المخاطر بطريقة عادلة للجميع. هذا النوع من المنافسة أشد برودة وأطول أمداً.

طريقة إدارة إيران أهم لسلامة أراضيها من سكانها. لا تثور المحافظات لمجرد عدم رضاها عن الحكومة المركزية، بل عندما تتوقف الحكومة المركزية عن تمويلها وحمايتها. ستكون عائدات النفط والكهرباء والوظائف أهم من النظرية الدستورية. ستستمر إيران طالما استطاعت حكومة جديدة ضمان استمرار تدفق الأموال. وإذا لم تستطع، سيتحول الولاء إلى صفقة، وسيتبعه العنف.

ستظهر التداخيات فوراً في المنطقة. ستفقد الجماعات الوكيلة داعماً كان يُقيمها تحت السيطرة، وستكتسب حرية لا تعرف كيف تتعامل معها. سيصبح بعض الناس أكثر تطرفاً، بينما سيزداد آخرون عزلة، وسيتفكك الكثيرون. ستختبر الدول

المتجاوزة حدودها، تشعر بالمخاطر والفرص في آن واحد. لم يعد الشرق الأوسط يدور حول الأفكار بقدر ما يدور حول استغلال الفرص. وقبل عودة التوازن، سيزداد الاضطراب سوءاً.

الحقيقة المُرّة هي أن سقوط الجمهورية الإسلامية لا يعني أن المنطقة ستصبح أكثر أماناً أو أن إيران ستصبح أكثر تسامحاً. بل سيجعل الدولة أقل شبيهاً بالمسرحية وأقل شبيهاً بالدين، ما قد يُحسّن من أدائها. سيتحول الموقف الأخلاقي الواضح للمعارضة إلى موقف استراتيجي غامض. عادت إيران إلى النظام الإقليمي، ولكن هذه المرة ليس كقوة ثورية مُنعزلة؛ إنها قوة غاضبة ومتألّمة. قد يكون هذا تقدماً، لكنه ليس سلاماً.

\* \* \*

### تايمز أوف إسرائيل: هجوم جديد على سيادة القانون: الآن جاء دور الجيش الإسرائيلي

بقلم: إران شامير-بورر

وصلت محاولة الائتلاف الحاكم لتقويض استقلالية القضاء الإسرائيلي إلى مرحلةٍ قد يكون لها فيها تأثيرٌ حاسم: الجيش الإسرائيلي. ففي وقتٍ سابقٍ من هذا الأسبوع، صوتت اللجنة الوزارية للتشريع لصالح مشروع قانونٍ اقترحه عضو الكنيست أوشر شيكاليم (الليكود) يجعل المدعي العسكري العام، أعلى سلطةٍ قانونيةٍ في الجيش الإسرائيلي، مسؤولاً أمام رئيس الأركان ليس فقط في التسلسل القيادي العسكري، بل أيضاً في مسائل التوجيه القانوني المهني. حالياً، ولضمان استقلاليته المهنية كمستشارٍ قانونيٍّ ورئيسٍ للنيابة العسكرية، يخضع المدعي العسكري العام في المسائل القانونية للتوجيه المهني للنائب العام. وقد أُرست المحكمة العليا هذا الإطار قبل عقود، وهو مُرسّخٌ منذ ذلك الحين في توجيهات النائب العام.

إذا أُقرّ هذا القانون، فسيكون له تداعيات سلبية ليس فقط على سيادة القانون، بل أيضاً على الجيش الإسرائيلي ومن يخدمون فيه، إذ سيتعرضون لمخاطر قانونية متزايدة في الخارج، ولانتهاكات لحقوقهم الأساسية أثناء خدمتهم العسكرية.

ووفقاً لمذكراته التفسيرية، يهدف القانون إلى "تعزيز التسلسل القيادي في الجيش، والحفاظ على مسؤولية قيادية واضحة وموحدة، وضمان عمل الجيش باستقلالية ومهنية، ودون تبعية لجهات خارجية."

كما يهدف القانون إلى السماح لرئيس أركان الجيش الإسرائيلي بوضع سياسات وإصدار أوامر تتعارض مع الموقف القانوني لمكتب المدعي العام العسكري، أي سياسات وأوامر تخالف القانون. ومن المهم فهم ما يلي: بموجب لائحة الجيش الإسرائيلي المتعلقة بمكتب المدعي العام العسكري، السارية منذ عقود، يُعدّ مكتب المدعي العام العسكري السلطة المخوّلة بتحديد ما هو قانوني وما هو غير قانوني للسلطات العسكرية. ورغم أن مكتب المدعي العام العسكري يتبع لرئيس أركان الجيش الإسرائيلي، إلا أنه في المسائل المهنية، "لا يخضع لأي سلطة سوى القانون."

للحفاظ على دور المدعي العام العسكري كجهة رقابية وضمان استقلاليته عن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، يُعيّن وزير الدفاع، وهو سلطة مدنية، المدعي العام العسكري، على عكس أعضاء هيئة الأركان العامة الآخرين، وليس رئيس الأركان.

إن إخضاع السلطة المهنية للمدعي العام العسكري في تحديد ما هو قانوني لرئيس الأركان يمنح الأخير فعلياً ترخيصاً للتصرف بشكل غير قانوني. كما يسمح القانون لرئيس الأركان بالتدخل في صلاحيات المدعي العام العسكري في البيت في مقاضاة الجنود بتهم ارتكاب مخالفات مزعومة.

يزعم عضو الكنيست شكاليم أنه يسعى لحل "وضع عبثي يتمثل في تدخل النظام القضائي [المدني] في التسلسل القيادي للجيش الإسرائيلي"، الأمر الذي أدى، بحسب قوله، إلى القضية الأخيرة المتعلقة بالمدعي العام العسكري السابق (مع أنه لا أساس للدعاء بتورط النائب العام). مردداً شعاراً شائعاً، يعلن شكاليم أن "حان وقت الحكم الرشيد - حتى في الجيش".! لكن القانون الذي يقترحه هو عكس الحكم الرشيد تماماً. إنها دعوة للفوضى.

اليوم، تُقدّم المشورة القانونية للسلطات الحكومية بشكل موحد ومتسق. لكن إقرار هذا القانون سيُتيح سيناريو يُمكن فيه لمكتب المدعي العام أن يُجيز أنشطة نصح النائب العام الحكومة بأنها غير قانونية. هناك أيضاً خطر الفوضى في ممارسة صلاحيات إنفاذ القانون الجنائي. فعلى سبيل المثال، إذا امتنعت النيابة العامة العسكرية عن مقاضاة جندي لأسباب غير سليمة، فلن يتمكن النائب العام من توجيهها بخلاف ذلك. وهذا يُذكر بأن مبدأ التبعية المهنية للنيابة العامة العسكرية للنائب العام قد أُرسِيَ قبل نحو ثلاثين عاماً في حكم المحكمة العليا في قضية أفيفيت عطية.

في تلك القضية، رفعت عائلة جندي قُتل خطأً بنيران صديقة في جنوب لبنان التماساً إلى النائب العام، مطالبةً إياه بتوجيه النيابة العامة العسكرية لمقاضاة قائد الفصيلة المتورط بدلاً من الاكتفاء بتوبيخه على مستوى القيادة. إذا تم اعتماد مشروع قانون عضو الكنيست شكاليم، فستترك العائلات التي تواجه ظروفًا مماثلة دون أي سبيل للانتصاف. أو ستُغرق المحكمة العليا بالنزاعات بين سلطات الدولة ومستشاريها القانونيين، كالنيابة العامة العسكرية. فهل هذه هي الحوكمة؟

علاوة على ذلك، إذا تم إقرار مشروع القانون، فسيتعرض المجندون في جيش الدفاع الإسرائيلي لانتهاكات جسيمة لحقوقهم من قِبَل النظام العسكري. بحكم طبيعتها، تتطلب المؤسسة العسكرية، لاسيما مع نموذج التجنيد الإلزامي، من المجندين التنازل عن العديد من حقوقهم. وقد يؤدي الوضع المقترح إلى ترك الجنود والقادة على حد سواء دون حماية في الحفاظ على الحقوق المتبقية لهم، خاضعين لإرادة رؤسائهم التعسفية.

يواجه الجيش الإسرائيلي خطر الانزلاق إلى الفوضى، وقد ينهار نموذج "جيش الشعب" القائم على ثقة المجندين والجمهور بالجيش وقادته. كما سيترك آخرون خاضعون لسلطة الجيش، مثل أولئك الموجودين في الضفة الغربية أو في ساحة المعركة، دون حماية.

وأخيراً، سيؤدي إلغاء الاستقلال المهني للنيابة العامة العسكرية إلى زيادة كبيرة في تعرض جنود وقادة الجيش الإسرائيلي للمخاطر القانونية في الخارج. إن أنجع وسيلة للحماية من هذه المخاطر اليوم هي وجود مدعية عسكرية مستقلة، سواء في المشورة القانونية التي تقدمها بشأن سياسات الجيش العملياتية وسلوكه، أو في قراراتها المتعلقة بالتحقيق في مزاعم انتهاكات قانون النزاعات المسلحة ومقاضاة مرتكبيها.

حتى اليوم، تُعدّ إسرائيل حالةً استثنائيةً، إذ تُعهد مثل هذه التحقيقات إلى القضاء العسكري، لا إلى القضاء المدني كما هو الحال في العديد من الديمقراطيات الأخرى. إنّ الالتزام الصارم باستقلالية المدعي العام العسكري هو ما يمكّن إسرائيل من الحفاظ على النموذج القائم مع حماية جنودها من المخاطر القانونية في الخارج. يسعى عضو الكنيست شيكاليم إلى حرمان الجيش الإسرائيلي ومن يخدمون فيه من هذه الحماية.

إنّ خطوة إلغاء الاستقلالية المهنية للمدعي العام العسكري وهيئة المدعي العام العسكري برمتها خطر على سيادة القانون، وعلى الجيش الإسرائيلي، وعلى من يخدمون فيه. يجب منعها من المضي قدمًا.

\* \* \*

### تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو يتعهد بعدم وجود قوات قطرية أو تركية في غزة بعد منحهما دورا في هيئة إدارة القطاع

تعهد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، يوم الاثنين، بأن القوات التركية والقطرية لن تطأ أقدامها أرض غزة، وذلك بعد أيام من إعلان البيت الأبيض عن مشاركة مسؤولين من البلدين في لجنة رئيسية تُعنى بالإشراف على إدارة القطاع بعد الحرب. وأقرّ نتنياهو بوجود "خلافات" بين إسرائيل والولايات المتحدة حول هذه القضية.

وفي خطاب ألقاه يوم الاثنين في الكنيست، أكد رئيس الوزراء أيضًا أن البلدين، اللذين يُعتبران خصمين لإسرائيل، لن يكون لهما "أي سلطة أو نفوذ" في الهيئات المختلفة التي شكلتها إدارة الرئيس دونالد ترامب لإدارة غزة بعد الحرب. في الواقع، فإن قرار الولايات المتحدة بإشراك ممثلين رفيعي المستوى من كلا البلدين في اللجنة، المسماة "المجلس التنفيذي لغزة"، يعني مشاركتها في الإشراف على القطاع.

قبل الإعلان الأمريكي، أصرّ مكتب نتنياهو مرارا على أن إسرائيل لن تسمح لتركيا أو قطر بتسيخ أي موطن قدم لهما في غزة بعد الحرب. إلا أنه، عقب إعلان الولايات المتحدة عن دور البلدين، تحوّل نتنياهو إلى التركيز على معارضته للوجود العسكري التركي والقطري هناك. وقال نتنياهو في خطاب ألقاه من على منصة الكنيست: "لن يكون هناك جنود أترك أو قطريون في قطاع غزة."

وبينما أبدت تركيا رغبتها في الانضمام إلى القوة متعددة الجنسيات المكلفة بالإشراف على أمن غزة، لم تُبدِ قطر أي اهتمام بالفكرة، إذ لا يمتلك جيشها القدرة الكافية لمثل هذه المساهمة، وذلك وفقًا لما صرحت به مصادر مطلعة لـ"تايمز أوف إسرائيل".

وأدلى نتنياهو بهذه التصريحات خلال ما يُعرف بـ"جلسة الأربعاء توقيعيًا" في الكنيست، وهي فرصة شهرية للنواب لحث رئيس الوزراء على التحدث والرد على معارضيه من خلال جمع العدد المطلوب من التوقيعات على عريضة. وقد بادر منصور عباس، رئيس حزب "القائمة العربية الموحدة"، جلسة هذا الشهر، مطالبًا رئيس الوزراء بتوضيح رد البلاد على تفشي الجريمة في البلدات العربية داخل إسرائيل. ولكن كالعادة، استغل نتنياهو وخصومه الجلسة كفرصة لمهاجمة بعضهم البعض حول مجموعة من القضايا الساخنة. وقد زادت حدة الرهانات يوم الاثنين، في ظل مسارعة الحكومة لإقرار موازنة الدولة لعام 2026، ومع اقتراب موعد الانتخابات المقررة في وقت لاحق من العام.

وتعهد نتنياهو، في كلمته، بنزع سلاح حماس في غزة، وهدد بالرد بقوة على إيران إذا هاجمت إسرائيل. وادعى أنه "لا يخفي شيئاً" بشأن سلوكه فيما يتعلق بهجوم حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. كما وجّه انتقادات لاذعة لزعيم المعارضة يئير لبيد. وفي خطابه اتهم لبيد نتنياهو بالفشل في حرب غزة، والاستسلام للمتطرفين في ائتلافه، وتقويض الجيش الإسرائيلي. وقال إن رئيس الوزراء ترك إسرائيل معزولة وفقد ثقة الناخبين. وتساءل سياسي معارض آخر، وهو أفيغدور ليبرمان، بصوت عالٍ عما إذا كان نتنياهو قد "نسي معنى أن يكون صهيونياً."

### نتنياهو يتعهد بنزع سلاح حماس

أفادت التقارير أن نتنياهو لم يكن على علم بانضمام تركيا وقطر إلى المجلس التنفيذي لغزة. لكنه تفاخر في خطابه بأنه مستعد لمواجهة الولايات المتحدة عند وجود خلافات حول القضايا الجوهرية. وقال: "عندما يتعلق الأمر بمصالح إسرائيل الأساسية، يمكننا أن نتحاور، ويمكننا أن نوضح مواقفنا، وبالمناسبة، يمكننا التوصل إلى اتفاقات."

وشدد على أن الخلافات العرضية لا تضر بالعلاقات مع ترامب، "أعظم صديق لنا في البيت الأبيض." كما زعم أن حماس ستُجبر على إلقاء سلاحها، وهو عنصر أساسي في المرحلة الثانية من غزة. وتعهد بإعادة جثمان الرهينة الأخير، الرقيب أول في الشرطة ران غفيلي. وقال: "المرحلة الثانية تنص على أمر بسيط: سيتم نزع سلاح حماس، وسيتم تجريد غزة من السلاح. نحن ملتزمون بهذه الأهداف، وسيتم تحقيقها سواء بالطريقة السهلة أو الصعبة."

### إسرائيل ستتحرك بقوة إذا تعرضت لهجوم من إيران

تطرق رئيس الوزراء أيضاً إلى قضايا أخرى، من بينها المظاهرات الحاشدة الأخيرة المناهضة للنظام في إيران. وقال إن إسرائيل تتابع عن كثب التطورات في البلاد، وأشاد بنضال الشعب الإيراني البطولي ضد النظام. وهدد ترامب بمهاجمة إيران، ما دفع طهران إلى التهديد بضرب إسرائيل رداً على ذلك. وأصدر نتنياهو، الذي شنّ حرباً جوية استمرت 12 يوماً ضد إيران العام الماضي، تهديداً مماثلاً يوم الاثنين. وتوعد قائلاً: "إذا أخطأت إيران وهاجمتنا، فسنصرف بقوة لم نعرفها إيران من قبل."

كما دافع مجدداً عن رفض حكومته تشكيل لجنة تحقيق رسمية، وهي أعلى سلطة تحقيق في إسرائيل، للتحقيق في الإخفاقات المحيطة بهجوم 7 أكتوبر. وبدلاً من ذلك، تمضي حكومته قدماً في تشكيل لجنة تحقيق معينة سياسياً، والتي تعهدت المعارضة في الكنيست بمقاطعتها. وادعى نتنياهو أيضاً أنه أجاب على أسئلة "لساعات طويلة" من مراقب الدولة بشأن هجوم 7 أكتوبر. وقد شكك خصوم رئيس الوزراء في تحقيق المراقب، جزئياً لأنه عُيّن من قبل حكومة بقيادة نتنياهو. وقال: "سيأتي يومٌ تُكشف فيه الحقيقة كاملة عن كل ما سبق الحرب وكل ما جرى خلالها، وستُكشف الحقيقة أمام أعين عامة الناس. أنا أول من يُطالب بعرض كل شيء للعلن، فليس لديّ ما أخفيه."

قوبل هذا التعليق بصيحات الاستهجان والسخرية من أعضاء الكنيست الحاضرين. فاتهم يئير لبيد، في خطابه، نتنياهو بإساءة إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة وملف غزة ما بعد الحرب، قائلاً له من على منصة الكنيست إن ترامب تصرف "من فوق رأسك."

وقال زعيم المعارضة ورئيس حزب "يش عتيد": "لقد دُعي مُضيفو حماس في إسطنبول والدوحة، شركاؤها الأيديولوجيون، لإدارة غزة"، مضيفاً أن "العامل المهيمن" في اللجنة التكنوقراطية الفلسطينية المكلفة بحكم القطاع "هو السلطة الفلسطينية". وتابع مدعيًا أن نتنياهو إما "وافق سرًا على وجود تركيا وقطر والسلطة الفلسطينية في غزة"، أو أن رئيس الوزراء لم يكن على علم بإدراجهما، ما يعني أن "ترامب لا يكتث لأمرك". "وتوقع أن إطار ما بعد الحرب الذي يتشكل في القطاع قد يستدعي العودة إلى الحرب هناك.

وقال لبيد "عندما تضطر دولة إسرائيل إلى العودة إلى القتال في غزة، فإن كل جندي يتم استدعاؤه إلى الاحتياط سيعلم أن ذلك بسبب فشلك السياسي. فشل ذريع"، مضيفاً "نحن نعود إلى غزة، ليس إلى نقطة البداية، بل إلى نقطة أسوأ بكثير من البداية". وأضاف أن الانتخابات المقبلة ستوقف على من يمكن الوثوق به من القادة، و"لم يعد بإمكانك إقناع الناخبين بأنهم يستطيعون الوثوق بك. كنت قادر على ذلك سابقًا، لكنك لم تعد قادرًا الآن".

ليبرمان: نتيناهو "متواطئ" مع المتطرفين

كما انتقد لبيد نتيناهو بشدة لعمله على تمرير مشروع قانون يمنح طلاب المعاهد الدينية (يشيفا) إعفاءات واسعة النطاق من التجنيد الإجباري، متهمًا إياه بـ"الترويج لقانون تهرب مشين في الوقت الذي يصرخ فيه الجيش الإسرائيلي بأنه يفتقر إلى المقاتلين، ويُقتل ويُصاب أولادنا بالآلاف" وتساءل ليبرمان، في خطابه، عما إذا كان نتيناهو قد "نسي معنى أن تكون صهيونيًا". وسأل: "كيف يُعقل أن يتعرض جنود من لواء الحشمونيم لهجوم في قلب دولة إسرائيل، في مدينة بني براك، وأن يُصاب خمسة جنود بجروح، وأنت صامت؟".

وتابع ليبرمان: "لم يصدر أي رد من مكتب رئيس الوزراء. كيف يُعقل ألا يتمكن جندي يرتدي الزي العسكري من التجول في بني براك؟ كيف يُعقل أن تُغلق أحياء بأكملها أمام جنود الجيش الدفاع... وأنت ما زلت صامتًا؟". وأضاف ليبرمان أن نتيناهو "أصبح شريكًا لهؤلاء المتطرفين"، وتعهد بإرسال رئيس الوزراء "إلى مقاعد المعارضة" بعد الانتخابات.

عباس: الجريمة في إسرائيل "فشل بنيوي"

في معرض حديثه عن سبب الدعوة إلى هذا النقاش، قال نتيناهو إن حكومته تتعامل مع قضية الجريمة والعنف في البلدات العربية "كتحدٍ وطني جوهري". وأشار إلى أنه اصطحب الأسبوع الماضي قيادات الدفاع والاستخبارات وإنفاذ القانون الإسرائيلية إلى النقب للاطلاع مباشرةً على المشكلة. وصرح قائلاً: "المنظمات الإجرامية هي منظمات إرهابية بكل معنى الكلمة. هذا هو أسلوب تعاملنا معها، وهذا هو نهجنا في مواجهتها".

وأشار عباس، زعيم حزب القائمة العربية الموحدة، في خطابه، إلى أن نتيناهو يشغل منصب رئيس الوزراء بشكل شبه متواصل منذ عام 2009، وأنه "على مدى العشرين عامًا الماضية، قُتل ما يقرب من ألفي مواطن في إطار ظاهرة الجريمة والعنف في المجتمع العربي". وأضاف عباس: "في العام الماضي وحده، تجاوز عدد ضحايا القتل 250 ضحية، من بينهم 46 امرأة قُتلن في إسرائيل"، متذمراً من أن "آلاف المواطنين في إسرائيل يدفعون منذ سنوات طويلة أموال الحماية للمنظمات الإجرامية، ولا يوجد رد حتى الآن".

وقال عباس إن الإسرائيليين يعانون من "تراجع في الأمن الشخصي والمجتمعي والبلدي والوطني"، وهو أمر لا يقتصر على المجتمع العربي. وأضاف أن هذا يمثل "فشلاً بنيويًا - سواء على مستوى السياسات، من حيث الاهتمام والأولويات والجهود المبذولة في هذه القضية، أو على مستوى الأداء اليومي لأجهزة إنفاذ القانون وسلطات الدولة عموماً."

### نتنياهو هويشن هجوما على حزب القائمة العربية الموحدة

انتقد نتنياهو، متحدثاً بعد عباس، حزب القائمة العربية الموحدة، ذي التوجه الإسلامي تاريخياً، مشيراً إلى خط هجوم محتمل في الحملة الانتخابية. وقال رئيس الوزراء للمعارضة: "لكي يوافق مجلس شورى الإخوان المسلمين على انضمام القائمة العربية الموحدة إلى حكومتكم، فقد استسلمتم ببساطة لمطالبهم." وزعم أن أحد هذه المطالب هو غض الطرف عن العصابات الإجرامية العربية التي تسعى للسيطرة على السلطات المحلية المحلية.

ونأى حزب القائمة العربية الموحدة بنفسه عن جماعة الإخوان المسلمين بعد أن أشار نتنياهو إلى أنه سيحاول حظرها، معلناً أنه سيصبح حزبا مدنيا مفتوحا أمام المرشحين اليهود. وقال عباس إن نتنياهو سبق أن سعى لضم حزبه إلى ائتلافه في عام 2021.

\* \* \*

### تايمز أوف إسرائيل: ترامب يعترم عقد حفل توقيع لميثاق "مجلس السلام" في دافوس، لكن عدد المشاركين قد يكون محدوداً

حفنة فقط من بين عشرات الدول المدعوة تعلن أن رؤساء دولها قد قبلوا عرض الانضمام إلى اللجنة، وسط استياء من الجهود الأمريكية الواضحة لاستخدام هذه الهيئة لانتزاع صلاحيات الأمم المتحدة

تعترم الولايات المتحدة عقد حفل توقيع لـ"مجلس السلام" التابع للرئيس دونالد ترامب في وقت لاحق من هذا الأسبوع، في محاولة منها لإطلاق المرحلة الثانية من خطته للسلام في غزة، وتحويل هذه الهيئة الدولية الناشئة إلى مركز لحل النزاعات حول العالم. ومن المقرر عقد حفل التوقيع يوم الخميس الساعة 10:30 صباحاً على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، سويسرا، وذلك وفقاً لنسخة من الدعوة المتداولة على الإنترنت والتي أكد مسؤول أمريكي صحتها. ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح عدد القادة الذين سيشاركون في الحفل، وسط تزايد القلق إزاء ما يبدو أنه مسعى من واشنطن لاستخدام مجلس السلام لتجاوز صلاحيات الأمم المتحدة.

وكان من المقرر في البداية أن تُشرف اللجنة، التي يرأسها ترامب وتضم قادة من العالم، بشكل حصري على إدارة غزة بعد الحرب، وهو ما وافق عليه مجلس الأمن الدولي في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي بمنحها ولاية لمدة عامين. لكن الميثاق الذي حصل عليه "تايمز أوف إسرائيل" لا يذكر غزة، ويبدو أنه ينتقد الأمم المتحدة، إذ يقول إن على المجلس الجديد أن يتحلّى "بالشجاعة للخروج عن النهج والمؤسسات التي فشلت مراراً". وقد أرفقت الوثيقة بدعوات الانضمام إلى المجلس، والتي وُجّهت إلى عشرات من قادة العالم يوم الجمعة. ومنذ ذلك الحين، أكد قادة ألبانيا، أستراليا، بيلاروسيا، كندا، قبرص، مصر، ألمانيا،

اليونان، الهند، إسرائيل، الأردن، باكستان، باراغواي، بولندا، روسيا، سنغافورة، تايلاند، تركيا، وأوزبكستان، تلقيهم الدعوة، بينما أعلنت الأرجنتين، المجر، المغرب، وفيتنام فقط قبولها العرض.

من المقرر أن يحضر رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ المنتدى، بينما لن يحضره رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وقد أكد نتياهو تلقيه دعوة للانضمام إلى مجلس السلام يوم الاثنين، لكنه انتقد قرار واشنطن بتعيين ممثلين رفيعي المستوى من تركيا وقطر في اللجنة التنفيذية لغزة، الذراع التشغيلية لمجلس السلام في غزة. لذا، يبقى من غير الواضح ما إذا كان سيرغب في إضفاء الشرعية على تشكيل اللجنة التنفيذية لغزة من خلال الانضمام إلى مجلس السلام، الذي يُعدّ هيئة جامعة من الناحية الفنية، حتى وإن كان من المتوقع أن تلعب دورًا هامشيًا في صنع القرارات المتعلقة بغزة.

وأفادت القناة 12 أن نتياهو اتصل بوزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو يوم الاثنين ليُعرب مجددا عن استيائه من تشكيل اللجنة التنفيذية لغزة.

وقبل ساعات، ادعى مكتب نتياهو أنه كلف وزير الخارجية ساعر بإجراء هذا الاتصال، إلا أن الأخير مُستبعد إلى حد كبير من المشاركة في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية. وأكد نتياهو لروبيو معارضة إسرائيل لإدراج قطر وتركيا، وشدد على أن إسرائيل فوجئت بالبيان الأمريكي الذي أعلن تشكيل المجلس التنفيذي لغزة، بحسب ما ذكرت القناة 12. وأفادت مصادر للشبكة أن نتياهو يدرك، مع ذلك، أنه لا سبيل للتراجع عن القرار بعد إعلانه من قبل البيت الأبيض.

وسط استياء إسرائيل من تشكيل اللجنة التنفيذية لقطاع غزة، أفاد موقع "واينت" الإخباري يوم الاثنين أن مجموعة صغيرة من كبار وزراء الحكومة قررت قبل يوم عدم إعادة فتح معبر رفح بين غزة ومصر، متجاهلةً بذلك المطالب الأمريكية باستئناف عمل المعبر وفقًا لخطة ترامب المكونة من 20 بندًا لإنهاء حرب غزة.

وقد جادلت إسرائيل بأنه لا ينبغي إعادة فتح معبر رفح في كلا الاتجاهين قبل موافقة حماس على نزع سلاحها وإعادة جثمان الرهينة الإسرائيلي الأخير، ران غفيلي.

في غضون ذلك، كان رد فعل العديد من الحلفاء الرئيسيين فاترًا تجاه البند الوارد في ميثاق مجلس السلام، والذي يشترط على الأعضاء دفع مليار دولار إذا أرادوا الحصول على مقعد دائم في اللجنة بعد فترة أولية مدتها ثلاث سنوات.

وقال وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو، يوم الاثنين، خلال نقاش مع المشرعين الفرنسيين: "في هذه المرحلة، لا يمكن لفرنسا قبول ذلك"، مشيرًا إلى أن ميثاق المجلس يتجاوز نطاق إعادة إعمار وإدارة غزة ما بعد الحرب الذي أقرته الأمم المتحدة. وأضاف أن ذلك "يتعارض مع التزامات فرنسا الدولية، ولا سيما عضويتها في الأمم المتحدة، التي لا يمكن التشكيك فيها تحت أي ظرف من الظروف." وفرنسا هي إحدى الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، والتي تتمتع بحق النقض (الفيتو)، إلى جانب الولايات المتحدة والصين وروسيا وبريطانيا.

وصرح مصدر حكومي كندي بأن أوتاوا لن تدفع مقابل الانضمام إلى المجلس، ولم تلتق أي طلب بذلك، بعد أن أشار رئيس الوزراء مارك كارني إلى استعداده لقبول دعوة الانضمام.

وأفادت تقارير أن الرئيس البولندي كارول نافروتسكي أعرب عن قلقه بشأن إدراج الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في المجلس، كما غرد رئيس الوزراء البولندي دونالد تاسك بأن الانضمام إلى مجلس السلام يتطلب موافقة البرلمان، وأضاف: "لن نسمح لأحد بأن يتلاعب بنا."

وقال بول ويليامز، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورج واشنطن، لوكالة فرانس برس إن عرض العضوية الدائمة مقابل مليار دولار يُظهر أن ترامب "يحاول تحويله إلى بديل مدفوع الأجر لمجلس الأمن الدولي، حيث يمتلك ترامب وحده حق النقض". وقد انتقد ترامب الأمم المتحدة بشكل متكرر، وأعلن هذا الشهر أن بلاده ستسحب من 66 منظمة ومعاهدة دولية، نصفها تقريبًا تابع للأمم المتحدة. وقد ردت الهيئة الدولية - التي تعاني من نقص مزمّن في التمويل وجمود سياسي في مجلس الأمن - يوم الاثنين.

وصرحت لانيس كوليز، المتحدث باسم رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، للصحفيين قائلة: "هناك منظمة عالمية متعددة الأطراف واحدة معنية بقضايا السلام والأمن، وهي الأمم المتحدة."

وقال دانيال فورتني، من مركز أبحاث "مجموعة الأزمات الدولية"، إن بعض قادة العالم قد ينظرون إلى الانضمام إلى "مجلس السلام" كوسيلة لكسب ودّ ترامب، لكن العديد من الدول الأعضاء ستعتبره محاولة للاستئثار بالسلطة.

سيتمتع ترامب بصلاحيات إقصاء الدول الأعضاء من المجلس، شريطة أن يعترض ثلثا الأعضاء على ذلك، كما سيتمتع بصلاحيات اختيار خليفته في حال تنحيه عن منصبه كرئيس.

وصرح إيان ليسر، من مركز أبحاث "صندوق مارشال الألماني"، لوكالة فرانس برس، بأنه سيتفاجأ إذا ما أبدت دول كثيرة استعدادها للانضمام "في وقتٍ يركز فيه معظمها على الحفاظ على المؤسسات متعددة الأطراف القائمة."

\* \* \*

**هآرتس: من أين هذه الغطرسة للادعاء بان القصف الإسرائيلي سيسقط النظام في إيران؟**

**بقلم: اسحق بريك**

**ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث**

مؤخرا نحن نشاهد وابل من التصريحات المتغترسة التي نسمعها في وسائل الاعلام من قبل "شخصيات أمنية رفيعة". رسالتهم واضحة: اذا تجرات ايران على اطلاق الصواريخ على إسرائيل ردا على هجوم امريكي فان إسرائيل ستستغل هذه "الفرصة" من اجل شن هجوم كثيف، الذي سينهي النظام. بثقة بالنفس زائدة، هذه الشخصيات الرفيعة تعد الجمهور بانه في هذه المرة سيكون الامر هو "الجولة الأخيرة"، ولن تكون هناك حاجة الى عمليات أخرى حيث ان إسرائيل ستجتث نظام آيات الله وتزيل تهديد ايران. وهذه الشخصيات حتى تزيد على ذلك وتوضح بانه اذا لم تسنح هذه الفرصة الان فان إسرائيل ستجد الموعد المناسب للقيام بهجوم كهذا بنفسها.

بعض المراسلين والمحللين العسكريين في وسائل الاعلام يقتبسون هذه الشعارات الفارغة بحماس مثل الببغاء عديم الفهم ويذرون الرمل في عيون الجمهور، يضللونهم مثلما فعلوا طوال الحرب. بكلمات أخرى، وسائل الاعلام المجنونة تلحق اضرار كبيرة جدا في فهم الجمهور للواقع الحقيقي. يطرح سؤال صعب ومطلوب وهو كيف يمكن لهؤلاء الجنرالات تفسير الفجوة الكبيرة بين الغطرسة وبين الأداء على الأرض في السنوات الأخيرة؟

تعالوا نفحص الوقائع: خلال سنتين الجيش الإسرائيلي، مع سلاح الجو وما يملكه من قوة جوية رائعة، وكل "قوة مناورة" الجيش البري، فشل في القضاء الكلي على حماس في قطاع غزة، وهي منطقة صغيرة محاصرة، اصغر بمئات الاضعاف من مساحة ايران، التي تسلح المنظمات الإرهابية فيها ضعيف جدا مقارنة بالترسانة الإيرانية. اذا لم يتم تحقيق الحسم في مثل هذا الوضع فمن أين يستقي هؤلاء الجنرالات هذه الوقاحة والغطرسة من اجل الادعاء بان الهجمات الجوية فقط ستنجح في تدمير نظام دولة عظمى إقليمية توجد على بعد نحو 1500 كم عن إسرائيل؟ هذه الأمور تقال أيضا بالنسبة للحدود الشمالية. فبعد عدد لا يحصى من الطلعات والهجمات المركزة والنشاطات البرية بقي حزب الله قوة كبيرة ومهددة. اذا كانت اسرائيل امام "وكيل" لا تستطيع تحقيق "استئصال مطلق له" فكيف تتبجح بفعل ذلك امام ايران؟

من المهم فهم المعنى الكارثي لمثل هذه المراهنة. ان هجوم إسرائيلي على ايران لن يستقبل بالصمت. فهو سيجر وابل من مئات وربما آلاف الصواريخ على التجمعات السكانية. يدور الحديث عن صواريخ بعضها ينقسم ويناور، ونحن نتحدث هنا عن تكنولوجيا حتى منظومات الدفاع المتقدمة جدا الموجودة لدينا لا يوجد رد مطلق عليها. ان ضربة كهذه في تل ابيب الكبرى أو في حيفا ستسبب بكارثة وطنية بمستوى غير مسبوق. كيف تواصل هذه الغطرسة وعدم المسؤولية المطلق مرافقة المستوى السياسي والأمني وكأنه لم يتغير أي شيء. يبدو أننا لم نتعلم شيئا من إخفاقات الماضي. بدلا من استراتيجية حكيمة ومسؤولة، نحن نشاهد رهانات خطيرة على مجرد وجود دولة إسرائيل. قيادة مسؤولة يجب ان تعترف بقيودها، وان لا تتبع الجمهور أوهام عن "انتصارات خاطفة" التي من شأنها ان يتبين انها مأساة تاريخية.

في نهاية المطاف النظام في ايران يتوقع ان ينهار تحت عبء الاقتصاد والعقوبات والعزلة الدولية. الشعب في ايران لن يتوقف عن نضاله من اجل الحرية واسقاط النظام، وفي الظروف الحالية يبدو ان نظام آيات الله لا يمكنه الصمود لفترة طويلة.

\* \* \*

**هآرتس: التهديد العسكري على ايران لم يبلغ إمكانية الحل الدبلوماسي**

بقلم: تسفي برئيل

الشهادات التي تصل من ايران تشير الى خفوت موجة الاحتجاج الأكبر في تاريخ الدولة منذ الثورة الإسلامية في 1979. بضع عشرات من المتظاهرين ما زالوا يتجمعون في عدة مدن، آلاف المعتقلين في السجون وينتظرون محاكمتهم، العائلات الثكلى، عائلات القتلى الذين عددهم الدقيق غير معروف – تقرير وكالة "رويترز" الذي يستند الى مصدر إيراني رفيع يقول ان العدد هو 5 آلاف شخص، بينهم 500 من رجال الامن – بدأت تقيم بيوت العزاء العائلية، والآباء يخشون من ارسال الأولاد الى المدارس، وكل الدولة تنتظر بترقب وخوف لرؤية كيف سيتصرف النظام الان. تجربة الماضي تعلمنا بان المحاكمات الصورية

لن تتوقف، ومثلها أيضا الاعدامات. مع ذلك يمكن توقع ان الاعدامات ستنفذ (بالقطارة) على مدى فترة أطول، وليس كرد بالجملة الذي من شأنه ان يعيد الجمهور الى الشوارع ويعيد "المساعدة" الامريكية التي تم وقفها في اللحظة الأخيرة.

وقف الهجوم على ايران يستند الى سلسلة من التفسيرات. لقد كان للضغط العربي الكبير والسيناريوهات المخيفة التي وصفها زعماء كل من دول الخليج ومصر وتركيا لدونالد ترامب وكبار المسؤولين في الإدارة الامريكية دور كبير في ذلك، بما في ذلك احتمالية اندلاع حرب أهلية، وعدم وجود استعداد كافي وخطة هجوم فعالة. يضاف الى ذلك الخوف الحقيقي من ان يؤدي القصف الكثيف الى الحاق اضرار كبيرة بالمدنيين وتغيير مسار الراي العام. أيضا غياب قيادة إيرانية داخلية اصيلة ومتفق عليها تستطيع إدارة شؤون البلاد، وربما أيضا طلب إسرائيلي استند الى نقص الموارد والترتيبات الدفاعية في حالة رد إيراني، كل ذلك اكمل سلسلة الأسباب التي أدت الى وقف الهجوم. في عملية اتخاذ قرار منظم كان ينبغي عرض هذه الأسباب على الرئيس قبل ارسال التظلمات للمتظاهرين بان أمريكا تدعمهم، بل وقبل ذلك، قبل إعلانه بان الجيش الأمريكي "مستعد تماما" للهجوم. هذه الحجج ما زالت قائمة حتى الان، حيث يبدو ان الهجوم العسكري كاحتمالية حتمية.

هذه لم تكن المرة الأولى التي فيها الولايات المتحدة تشجع حركات عصيان واحتجاج من اجل اسقاط نظام، وتتعهد بالمجيء لمساعدتها. في 1991 إدارة جورج بوش الاب دعت الشيعة في العراق للخروج ضد صدام حسين وتعدت بالمجيء لمساعدتهم. صدام، الذي اتفق وقف اطلاق النار معه منعه من استخدام الطائرات القتالية، لكن ليس المروحيات، استخدم اسطول من المروحيات والمدفعية ضد المتمردين الشيعة وقتلهم بالالاف وسحق التمرد.

في آذار 2011 شن تحالف دولي برئاسة حلف شمال الأطلسي (الناتو) عملية عسكرية ضد معمر القذافي لحماية المدنيين في ليبيا. استمرت الهجمات بقيادة بريطانيا وفرنسا تحت قيادة مشتركة مع الولايات المتحدة لثمانية اشهر، وتم تنفيذ آلاف الطلعات الجوية وعمليات القصف، وشاركت قوات خاصة برية. ورغم الإطاحة بالقذافي واغتياله في تشرين الأول في تلك السنة، أصبحت ليبيا دولة ممزقة بدون قيادة متفق عليها، الامر الذي أدى الى اندلاع حرب أهلية دموية لم تهدأ حتى الآن. وقد وصفت الدراسات والتقارير الاستخباراتية التي جمعت بعد العملية العسكرية في ليبيا هذه العملية بالفشل الذريع. ونسبت ذلك بالأساس الى غياب خطة للمرحلة التالية.

من المهم تذكر دروس هذه الفصول، اذ تثير التقارير عن تقدم القوات الامريكية وحشدها، بما في ذلك حاملة الطائرات "ابراهيم لنكولن" التكهينات بان الولايات المتحدة تستعد لاستئناف حملتها ضد ايران بهدف توجيه ضربة قاضية للنظام. ان تعزيز القدرات العسكرية الامريكية وتحسين الاستعدادات الدفاعية ضد أي رد إيراني لا تغير الظروف الأساسية التي تميز سيطرة النظام في ايران، أو حالة عدم اليقين بشأن التداعيات السياسية لأي تحرك عسكري.

الجيش الإيراني وحرس الثورة الإيراني والباسيج والشرطة بقوا مخلصين للنظام، ونحن لا نعرف عن أي انشقاق جماعي في صفوفهم. ويواصل عشرات آلاف عناصر الامن الدوريات في شوارع المدن الكبرى التي فرض فيها نوع من الاحكام العرفية، التي بحسبها يتم اعتقال مئات المواطنين كل يوم. هيكلية النظام تضمن استمرار النظام القائم حتى في حالة تصفية المرشد الأعلى

علي خامنئي، ولا يوجد نقص في المرشحين لخلافته. وقد عين خامنئي (86 سنة) لجنة قبل سنة تقريبا لاختيار خليفته، وذلك في اطار نفس نظام الحكم المنصوص عليه في الدستور.

ان تفكيك كامل لآليات سلطة وسيطرة النظام يحتاج الى ثورة مضادة شاملة وواسعة النطاق، على شاكلة الثورة الإسلامية. ولكن في تلك الثورة امتنع جنود الجيش النظامي عن اطلاق النار على المتظاهرين، في حين يمتلك النظام الآن حرس الثورة وقوة الباسيج التي يعتمد وجودها على النظام نفسه، وفي نفس الوقت يبقى مشكوك فيه اذا كان الشعب في ايران، الذي عانى من ضربات دموية غير مسبوقة، سيتمكن أو يرغب في الخروج الى الشوارع في المستقبل القريب فقط لمجرد ان ترامب يظهر الآن تصميمه على التدخل العسكري. ويجدر الذكر بان هذا الشعب نفسه هو الذي بدأ الاحتجاجات التي أصبحت الأكبر منذ الثورة الإسلامية، ليس بسبب وعد أمريكا بالمساعدة، وبدون تنسيق مسبق مع إدارة ترامب. لم ينضم التشجيع الأمريكي للاحتجاج إلا عندما تطور. ولكن بعد ذلك سمعت أصوات كثيرة تعبر عن السخط وحتى عن الخوف من ان يصبح الاحتجاج واسقاط النظام "انجاز" امريكي، وصورة مشابهة للإطاحة بحكومة محمد مصدق في العام 1953 على يد المخابرات الامريكية والمخابرات البريطانية.

في حين ان التقديرات والتنبؤات حول المسار العسكري الذي يخطط له ترامب توجي بانه الطريقة الوحيدة المحتملة لحل "قضية ايران"، الا أن القناة الدبلوماسية لم تغلق بعد. فقبل أسبوع فقط كشف ترامب بان ايران ابلغته برغبتها في استئناف المفاوضات حول الاتفاق النووي، وأن "لقاء مع الإيرانيين هو قيد التخطيط". وقد تم الغاء اللقاء بعد ان تبين حجم المذبحة التي نفذت ضد المتظاهرين، واستبدل بالتهديد بشن هجوم، الذي توقف أيضا "في اللحظة الأخيرة" بعد وصول رسالة من ايران تفيد بتجميد عمليات الإعدام.

الامر لم يقتصر على تبادل "رسائل طواريء" بين الطرفين، بل ان النشاط الدبلوماسي لم يتوقف خلال أيام الاحتجاج. فقد عملت الدول العربية، التي حذرت ترامب من العملية العسكرية، لا سيما السعودية وسلطنة عمان، في الفترة الأخيرة على فحص إمكانية عقد اللقاء الذي تم الغاءه واستئناف المفاوضات الكثيفة التي يمكن ان تؤدي الى الاتفاق. في يوم الخميس، على هامش اجتماع المجلس الأمريكي - الإسرائيلي في فلوريدا، لم يستبعد ستيف ويتكوف إمكانية التوصل الى حل دبلوماسي، بل وعرض معايير اتفاق جديد مع ايران، تشمل عدم تخصيص اليورانيوم في ايران والتعامل مع 2 طن من اليورانيوم الذي تمتلكه ايران بمستوى تخصيص 3.67 في المئة أو 60 في المئة وتقليص ترسانة الصواريخ الباليستية وتقليص المنظمات التابعة لها والتي تعمل تحت رعايتها. وجدير بالذكر ان حقوق الانسان واطلاق سراح المعتقلين وانهاء القمع لم تكن ضمن هذه الشروط. وقد قدر ويتكوف ان ايران ستوافق على تقديم تنازلات بشأن هذه القضايا "بسبب الازمة الاقتصادية الشديدة التي تمر بها."

من الأفضل الان نجس الانفاس قبل عقد لقاء دبلوماسي بين أمريكا وايران. ولكن التقييم الذي يقول بان ترامب "ليس لديه خيار" باستثناء استخدام القوة ضد ايران - ليس لتدمير المنشآت النووية أو مستودعات الصواريخ الباليستية بل لاسقاط النظام - يجب التعامل معه أيضا بقدر كبير من التشكك.

\* \* \*

## هآرتس: رجال الاستخبارات يميلون الى التقدير بان أيام النظام الإيراني محدودة

بقلم: عاموس هرثيل

على الأقل حتى الآن يبدو أن زخم الاحتجاجات في إيران تلاشى. في يوم الخميس 5 كانون الثاني خرج تقريبا مليون إيراني الى الشوارع من اجل التظاهر ضد النظام في كل ارجاء البلاد. ويبدو ان الحكومة التي شعرت بتهديد حقيقي على وجودها أمرت قوات الامن باطلاق النار على المتظاهرين الامر الذي أدى الى قتل المئات. هذا كان اليوم الأكثر عنفا في الاحتجاجات التي بدأت في نهاية كانون الأول، ولكن سرعان ما بدأت تتلاشى. لقد نجح النظام في إعادة بث الذعر في أوساط المواطنين، وتضاءل عدد المتظاهرين في الشوارع بالتدريج وبشكل ملحوظ. وتعدد التقديرات حول عدد القتلى في اعمال الشغب: من المرجح ان يكون العدد اكثر من خمسة آلاف قتيل مع عشرات آلاف المصابين، لكن العدد الدقيق ما زال غير واضح.

الانقطاع شبه المطلق لإيران عن الانترنت منع تسريب المعلومات في الوقت الصحيح. لم تكن وسائل الاعلام الخارجية على معرفة كافية حول حجم المذبحة التي استهدفت المتظاهرين. ويبدو ان رصد المخابرات الغربية للاحداث كان جزئي فقط. في واشنطن ساد تردد حول كيفية التصرف، وظهر ذلك في تصريحات حادة ومتزايدة للرئيس الأمريكي ترامب ضد النظام في إيران. ولكن في لحظة الحقيقة عندما كان على شك اصدار امر بشن هجوم واسع النطاق ضد إيران في يوم الأربعاء 14 كانون الثاني، تراجع ترامب وقام بإلغاء الامر.

الرئيس الأمريكي وطاقمه يبررون هذا الموقف ببادرة حسن نية من قبل إيران. اذ ابغ النظام في إيران ترامب عن الغاء عمليات اعدام مقررة لحوالي 800 من معارضيه. مع ذلك، ترسم وسائل الاعلام الامريكية صورة معقدة اكثر. فالامر لم يقتصر على اعتقاد المخططين في البنتاغون بان الجيش غير مستعد بشكل كاف للهجوم، وأنه لن يساعد في اسقاط النظام، بل هم حصلوا أيضا على طلبات من معظم دول المنطقة، بما في ذلك السعودية وقطر وتركيا، تحذر من آثار الهجوم الأمريكي عليها. حسب صحيفة "نيويورك تايمز"، اظهر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تحفظات أيضا، سواء بسبب الخشية من ان لا يؤدي الهجوم في هذا التوقيت الى اسقاط النظام أو بسبب أوجه قصور في منظومة الدفاع الإسرائيلية.

القمع الذي يستخدمه النظام في إيران يتم وصفه بأنه الأكثر عنفا في تاريخه، لكن الاحداث في هذه المرة تذكر بالثورة الخضراء في 2009. ففي حينه قرر براك اوبام في بداية ولايته الأولى عدم تقديم المساعدة للمتظاهرين في إيران، وتم اتهامه بالتخلي عنهم. ترامب اتخذ موقف عدائي أكثر من أوباما في تصريحاته، لكنه لم يدعمه بالافعال حتى الآن. من هنا اصبح من السهل اتهام الرئيس الأمريكي بخيانة المحتجين، وبالتعاون غير المباشر مع النظام. في غضون ذلك يحول ترامب النقاش الى أماكن أخرى. فقد عاد للتهديد بضم غرينلاند بالقوة، ويفحص زيادة الرسوم الجمركية كعقاب على الدول الأوروبية التي تعارض تحركاته في غرينلاند .

لكن هذا لا يمثل بالضرورة نهاية المطاف. فالولايات المتحدة تركز قوة بحرية في منطقة الخليج الفارسي، ومن الواضح ان واشنطن عادت الى نقطة الصفر لفحص خيارات إضافية لتدخلها العسكري. ويميل رجال المخابرات في إسرائيل وفي الولايات المتحدة الى أن أيام النظام في طهران باتت معدودة، وان مزيج القمع العنيف والفساد المتفشي والصعوبة في توفير الاحتياجات الأساسية للسكان، بما في ذلك المياه والكهرباء، ستؤدي في نهاية المطاف الى انهيار هذه الحكومة التي لا تحظى بالشرعية. والسؤال المطروح هو ما الذي يجب على الولايات المتحدة فعله لتحقيق ذلك؟ وهل ترامب مستعد لتحمل هذه المخاطرة في ظل

التحفظات التي عرضها معظم الحلفاء المقربين في المنطقة؟ (إسرائيل على المدى البعيد ترغب بالتأكيد في إسقاط النظام في إيران).

دان شبير، السفير الأمريكي في إسرائيل في فترة إدارة أوباما، غرد في يوم السبت في اكس بأنه يشتبه بان ترامب يخطط لاغتيال المرشد الأعلى علي خامنئي. معروف عن ترامب ميله الى الحلول السريعة والحاسمة، ولكنه غير متأكد من ان مثل هذا الفعل سيؤدي الى انهيار النظام. خلافا لفرنزويلا ايران لا تعتمد على شخص واحد، بينما سيفتح اغتيال زعيم ديني باب واسع للانتقام من قبل انصار ايران. في كل الحالات ما زالت المؤسسة الأمنية في إسرائيل في حالة تاهب قصوى. وقد يؤدي تجدد التوتر بين أمريكا وإيران الى تحرك الأخيرة ضد إسرائيل وجيرانها. معروف اننا نواجه فترة طويلة من عدم الاستقرار وعدم اليقين.

### بعيدون عن النصر المطلق

في نهاية الأسبوع، مثلما كان مخطط له، بدأت الإدارة الأمريكية بتنفيذ المرحلة الثانية في الاتفاق في قطاع غزة. فقد اعلن ترامب والمبعوث ستيف ويتكوف عن انشاء مجلس السلام والمجلس التنفيذي (هيئات دولية، إضافة الى تشكيل حكومة التكنوقراط الفلسطينية). وقد تمكن الأمريكيون بالفعل من اشغال معظم المناصب.

يختلف جوهر هذه الخطوة بشكل كبير عن اهداف الاتفاق التي طرحها نتنياهو في تشرين الأول الماضي، والتي تركزت حول وقف اطلاق النار. فباستثناء إعادة المخطوفين والقتلى، لم تحقق إسرائيل أهدافها المعلنة في قطاع غزة. لم تسلم حماس سلاحها، وما زالت تسيطر على نصف القطاع. ومن المحتمل أيضا ان تطالب الولايات المتحدة بمزيد من الانسحاب الإسرائيلي لاحقا. في غضون ذلك تعتبر السلطة الفلسطينية شريكة واضحة في حل ازمة غزة في نظر الأمريكيين، خلافا لوعود نتنياهو. إضافة الى ذلك وافق ترامب بسرور على تدخل قطر وتركيا في غزة في اليوم التالي، رغم جميع تحذيرات نتنياهو.

لقد اكتفى رئيس الحكومة نتنياهو أمس بنشر بيان غير مالوف يعارض فيه تشكيلة المجلس التنفيذي، وحاول التلميح بان هذه الخطوة كانت مفاجئة له، بل وكلف وزير الخارجية جدعون ساعر للاحتجاج امام الأمريكيين. ولان هذا السلوك غير جديد على نتنياهو فإنه ليس من الصعب فهم ما يحاول فعله هنا، وهو التملص من النتيجة النهائية المخالفة لكل وعوده لمؤيديه. وقد سارع الأمريكيون الى اطلاق المراسلين على الامر، واكدوا على ان إسرائيل كانت تعرف ما سيحدث. أيضا الجيش الإسرائيلي، الذي يفضل على الأقل على مستوى هيئة الأركان العامة العمل على استكمال الاتفاق، يشعر بقلق كبير إزاء تدخل قطر، ويخشى من ان يؤدي ذلك الى استئناف تدفق الأموال من الدوحة الى غزة.

الواضح هو انه بعد سنتين من الوعود المتكررة فان إسرائيل ما زالت بعيدة جدا عن تحقيق النصر الكامل في غزة. بسبب ذلك نتنيهاو، الذي يخشى من ان تركز الحملة الانتخابية على الفشل في 7 أكتوبر، يفحص إمكانية استئناف الحرب في قطاع غزة. وحسب تسريبات لمقربين منه فمن المرجح انه يراهن على ان يصاب ترامب بخيبة أمل من فشل التحرك الأمريكي المخطط له في قطاع غزة، ثم يعود ويعطيه حرية التصرف ضد حماس. مع ذلك، ما زالت الإدارة الأمريكية متفائلة وتواصل الضغط من اجل تنفيذ الحل الذي وضعته، الامر الذي يثير استياء الحكومة الإسرائيلية.

## هآرتس: الجيش الاسرائيلي: رؤيا ترامب تعزز حماس ولا تستجيب لاحتياجات إسرائيل الأمنية

بقلم: بنيف كوفوفيتش ويونتان ليس

يزداد الانتقاد في المؤسسة الأمنية وفي الجيش الإسرائيلي للخطة السياسية التي تتم صياغتها حول مستقبل قطاع غزة. مسؤولون كبار في الجيش يقولون بأنه وراء التصريحات المتفائلة الصادرة عن واشنطن واقع امي تنقصه آليات تنفيذ، ولا يقدم حلول لقضايا جوهرية مثل من الذي سيتولى نزع سلاح حماس؟ ومن الذي سيسيطر بالفعل على القطاع؟ وكيف سيتمكن الجيش الإسرائيلي من حماية بلدات الغلاف؟

حسب مصادر أمنية فإنه توجد فجوة كبيرة بين رؤية الرئيس الأمريكي ترامب لـ "غزة الجديدة"، التي تشمل حسب قوله تطوير البنية التحتية المدنية وحتى بناء أبراج شاهقة، وبين التفاهات الأمنية المقدمة للجيش الإسرائيلي حتى الآن. مصدر أمني مطلع قال للصحيفة: "هذه خطط لا تتفق مع مفهوم الدفاع الجديد للجيش الإسرائيلي. توجد نية لبناء أبراج شاهقة في غزة الجديدة تطل على مستوطنات الجنوب ومواقع الجيش الإسرائيلي. هذا امر لا يمكن تخيله بمنظار أمني، وسيشكل تهديد مباشر على بلدات الغلاف وعلى القوات في الميدان."

في الجيش الإسرائيلي يوضحون انه بحسب التفاهات الاخذة في التبلور فان حماس من شأنها ان يتم نزع سلاحها خلال شهرين تقريبا. ولكنهم في جهاز الامن يعترفون بأنهم حتى الان لا يعرفون، هم او الشباك، عن قوة مستعدة أو قادرة على تنفيذ مثل هذه الخطوة. "لا يوجد من سيقوم بنزع سلاح حماس"، قال ضابط كبير. "الافتراض بان قوات دولية هي التي ستقوم بذلك هو افتراض لا أساس له من الصحة، وبالتأكيد ليس في غزة القديمة، حيث تسيطر حماس بالفعل وتستثمر في السيطرة حتى بعد بناء غزة الجديدة."

حسب اقوال ضباط في الجيش الإسرائيلي فان التفاهات القائمة تركز بشكل شبه حصري على ما يعرف بـ "غزة الجديدة"، بينما تبقى غزة القديمة، حيث يعيش معظم سكان القطاع، بدون حل. ويقولون ان حماس تستعيد سيطرتها الكاملة هناك. فقد اعادت إقامة نقاط التفتيش في الشوارع الرئيسية وتقوم بفرض الضرائب وتدير الشؤون المدنية وتعيد ترسيخ سيطرتها على الأرض.

في نفس الوقت يحذر مسؤولون في الاستخبارات من محاولة حماس المستمرة لاستعادة قدرتها على انتاج السلاح وقوتها العسكرية التي تضررت في الحرب. ويقولون في جهاز الامن بأنه "رغم الصعوبات الا ان حماس تنجح في إعادة احياء البنية التحتية لإنتاج السلاح في قطاع غزة". ويضيفون بان "الاتفاقات الحالية لا تتضمن أي آلية تجيب على سؤال من الذي سيتصدى لتعزز القوة في غزة القديمة، حيث لن تتواجد، حسب تقديراتنا، القوات الدولية، لان اهتمامها سينصب كليا على مشروع غزة الجديدة."

إضافة الى ذلك يحذر ضباط في الاستخبارات من ان حماس، الى جانب إعادة الاعمار الداخلي، تعمل أيضا على إعادة مكانتها السياسية والدولية. وتشير التقديرات الى أنها استأنفت علاقاتها مع شخصيات وقادة خارج القطاع، وهي تنجح في تجنيد أموال طائلة لاستخدامها في استعادة وضعها الحكومي وإعادة بناء قدرتها العسكرية.

في إطار لجنة التكنوقراط لإدارة قطاع غزة من المفروض تعيين مسؤولين عن قطاعات حيوية مثل البناء، الاقتصاد، التعليم والصحة، ليكونوا بديل مدني عن حماس. ولكن عمليا، في الجيش الإسرائيلي يقولون انه لا يوجد أي تغيير حقيقي. ويعتبر نظام الصحة مثال صارخ على ذلك. فرغم تعيين هيئة جديدة لإدارة جهاز الصحة في غزة القديمة وغزة الجديدة، الا ان الجيش الإسرائيلي والشباك يدركون ان الطواقم الطبية والاداريين ومنظومة الصحة كلها في المستشفيات، وعلى رأسها مستشفى الشفاء، بقوا من أعضاء حماس – نفس النشطاء الذين مكنوا المستشفيات من التحول الى بنى تحتية للإرهاب، التي انكشفت اثناء الحرب. وتقول مصادر امنية: “لا توجد أي نية أو قدرة على استبدالهم، الامر الذي يعني بان حماس ستستمر في السيطرة على المستشفيات بالفعل”. وينطبق الامر نفسه على جهاز التعليم. ففي المدارس وفي الجامعات وفي مؤسسات التعليم العالي ما زال المعلمون، المحاضرون والاداريون، هم أنفسهم. وتحذر المؤسسة الأمنية من ان المواقف الأيديولوجية لكثيرين منهم ازدادت تطرفا.

في جهاز الامن غاضبون بشكل خاص من طريقة اتخاذ القرارات. حسب اقوال جهات رفيعة فان كل العملية تتم من فوق رأسهم، بدون ان يسمع موقفهم المني أو يتم اخذه في الحسبان. “المستوى السياسي يبعد منظومة الامن عن النقاشات الجوهرية”، قال مصدر أمني رفيع سابق مطلع جيدا على الموضوع.

على هذه الخلفية يطالب رئيس الأركان ايال زمير بعدم السماح للجيش الإسرائيلي بالانسحاب من الخط الأصفر الى حين نزع سلاح حماس بالفعل، وعدم فتح معبر رفح امام حركة الغزيين الى حين إعادة جثة ران غويلي، وانشاء آلية لمراقبة دخول مواد البناء، الاسمنت والحديد وما شابه من المواد، الى القطاع عن كئيب من اجل منع نقلها لحماس لإعادة بناء شبكة الانفاق التي تضررت في الحرب. ويؤكدون في الجيش على ان مثل هذه الآلية غير موجودة في الوقت الحالي.

القضية الأخرى التي تثير قلق المؤسسة الأمنية هي الرؤيا الامريكية لإقامة ميناء في قطاع غزة. ورغم ان الامر ما زال يتعلق بفكرة وليس خطة عملية، الا ان المؤسسة الأمنية على دراية بان الولايات المتحدة ودول أخرى مشاركة في إعادة اعمار القطاع، بما في ذلك تركيا وقطر، تظهر اهتمامها بإقامة ميناء يسمح بنقل البضائع مباشرة الى قطاع غزة. وتحذر مصادر امنية من ان هذه الخطوة تحتاج الى تنسيق كامل ودقيق مع الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية بسبب الاخطار الأمنية. وحسب رأيهم هذه تعتبر قضية استراتيجية تستدعي اهتمام فوري واستعداد مسبق، لان الميناء البحري الذي يفتقر الى آلية رقابة وانفاذ واضحة قد يصبح ممر رئيسي للتهريب، الامر الذي سيقوض الاستقرار الأمني في المنطقة.

\* \* \*

## هآرتس: اختراع "مبررات بيئية" لطرد تجمعات سكانية فلسطينية و اقامة بؤر مزارع استيطانية

بقلم: تسفيريرينات

البؤر الاستيطانية التي اقيمت على شكل مزارع في الضفة الغربية، انتشرت مؤخرا باتجاه خط التماس في منطقة الشارون، وايضا على طول الحدود مع الاردن. اضافة الى التداعيات المباشرة التي تتمثل بتهجير الفلسطينيين في مواقع متعددة فانه توجد لها تداعيات واسعة وبعيدة المدى على المشهد الطبيعي والمنظومة البيئية في المناطق المفتوحة. ويتوقع ان يتفاقم هذا التأثير عند ظهور مبادرات جديدة لانشاء هذه البؤر.

حسب التقديرات فانه يوجد الآن اكثر من 100 بؤرة مزارع في ارجاء الضفة، معظمها اقيمت في السنتين ونصف الاخيرة. بتسلييل سموتريتش، الوزير في وزارة الدفاع والمسؤول عن ادارة الاستيطان في الضفة، تفاخر مؤخرا بانه يوجد "اندفاع كبير" في اقامة المستوطنات. كان يقصد، ضمن امور اخرى، تسريع اقامة المزارع، التي تجري يدعم المجلس الاقليمية في المناطق. في السنة الاخيرة يدفع سموتريتش قدما، خاصة مع وزارة الاستيطان والمهمات الوطنية برئاسة اوريت ستروك، بخطة "المحور الشرقي" لتكثيف الاستيطان في شرق السامرة وغور الاردن وفي وادي عربة ايضا.

ستروك كتبت عن ذلك في الفيس بوك قبل بضعة اشهر: "في الضفة الغربية نحن نقود المعركة على الارض، وهي معركة تستمر منذ سنوات ضد طرف واحد فقط وهو السلطة الفلسطينية التي نهبت اراضينا بدون رادع تقريبا. دوائر الاراضي التي اقامتها وزارة الاستيطان في كل المجالس المحلية والاقليمية تعمل بكفاءة عالية، وتقدم رد على مشروع السيطرة الذي تنفذه السلطة الفلسطينية. ايضا تساهم عشرات المزارع التي اقيمت في كل انحاء المنطقة في حماية مساحات كبيرة من اراضي الدولة."

يعتبر انشاء مواقع ومزارع في غور الاردن، التي كانت تستخدم في السابق كمواقع عسكرية، احد اكبر المشاريع تقدما في خطة المحور الشرقي. وقد تم بالفعل اشغال عدد من هذه المواقع في الاشهر الاخيرة في اطار هذا النشاط. وقد قال روعي دروكر، مدير منطقة يهودا والسامرة في حركة "رغافيم"، التي تعرف نفسها بانها جمعية تهدف الى تسويق اجنדה صهيونية ويهودية حول قضية الارض والبيئة: "المزارع التي تعمل باسم القانون هي اداة ناجعة من اجل الحفاظ على الارض وأمن اسرائيل، وبفضلها فان الدولة تمتلك افق تخطيطي وأمني."

ان اقوال ستروك عن الحفاظ على مساحات واسعة من الاراضي ليست مبالغ فيها. فرغم عددهم القليل، يسيطر سكان هذه المزارع على مساحات واسعة من خلال الرعي واعمال اقامة التسييج الواسعة. ويتفاقم هذا الوضع بسبب عمليات الاخلاء القسري التي تتعرض لها التجمعات الفلسطينية المحلية. في بعض الحالات حصل سكان هذه المزارع على رخص رعي من الادارة المدنية ووزارة الزراعة، لكنهم لا يملكون رخص لبناء منشآت زراعية أو سكنية.

تجدر الاشارة الى ان بعض سكان المزارع الاكبر سنا يفضلون الابتعاد عن المواجهات مع الفلسطينيين ويتجنبون التوسع الى مناطق اضافية، في محاولة لتسويق انفسهم كرواد لزراعة فريدة وعالية الجودة، التي يمكن تسويقها بنجاح.

غرب متوحش بيئيا

داخل الخط الاخضر استمرت ظاهرة المزارع المعزولة لعقود. لقد اقيمت معظم هذه المزارع في البداية بدون اجراءات تخطيط وبدون الحصول على الرخص المطلوبة، بل ان اقدمها واكثرها رسوخا تم اخلاءها بعد دعاوى قضائية قدمتها سلطة اراضي اسرائيل. وترى مؤسسات التخطيط الوطنية بانه حرصا على تجنب الاثار السلبية على البيئة ينبغي تجنب انشاء بؤر تطوير مثل المزارع المعزولة في قلب مناطق مفتوحة. مع ذلك، شهدت السنوات الاخيرة عملية تسوية تركز على مزارع في النقب وفي الجليل، وتسمح لها بالعمل كمشاريع زراعية – سياحية وفقا للخطة الرئيسية.

في المقابل، خلف الخط الاخضر الحديث يدور عن مبادرة لا تشمل اجراءات تخطيط منظمة. الجهة التي ناقشت بشكل روتيني الخطط لاقامة مستوطنات أو توسيعها هي المجلس الاعلى للتخطيط التابع للادارة المدنية، وكان عليه ان يتولى ايضا اجراءات التخطيط هذه. قرارات المجلس لا تغير حقيقة ان الامر يتعلق ببناء الذي هو في جوهره اشكالي وليس له أي اجراءات قانونية دولية بسبب الاحتلال، ولكنها تخلق اطار منظم يمكن ان يشمل، ضمن امور اخرى، التأثير البيئي للبناء.

الادارة المدنية لم ترد على طلب "هآرتس" وعلى اسئلة هل المجلس الاعلى تناول مؤخرا مسألة التخطيط واقامة المزارع الاستيطانية، ومتى ناقش آخر مرة المصادقة على خطة لمزرعة كهذه. من يؤيدون اقامة المزارع الاستيطانية في المناطق يجدون مبررات بيئية لاقامتها، ويتجاهلون في نفس الوقت عواقب ذلك على السكان الفلسطينيين الذين يتم تهجيرهم قسرا وبالعنف.

براك فيركر، مدير عام جمعية "اخضر الان" التي تعمل بالاساس وراء الخط الاخضر، قال: "يجب ان يتم انشاء المزارع في الضفة الغربية، مثلما هي الحال في أي مكان آخر، ضمن خطة معتمدة ومنظمة تضمن الحفاظ على الحياة البرية وغطاء النباتات والمشهد الطبيعي. وبصفتنا باحثين ميدانيين فاننا نلاحظ انه لا يمكننا تجاهل التأثير الايجابي (للمزارع)، الذي يتجلى في ادارة مراقبة ومهنية للمراعي وتقليل ضغط الرعي الجائر الذي كان سائد في معظم المناطق المفتوحة، وقد ادى الى تعافي غطاء النباتات والحيوانات البرية التي كادت تختفي. لقد بدأ الغزال الاسرائيلي والضبع بالعودة بعد توقف الصيد غير القانوني."

الان هناك مخاوف حقيقية من ان تحاول الحكومة تبني موقف مشابه من البدو باعتبارهم اعداء داخل الخط الاخضر. فبدلا من التوجه لتخطيط منظم لبلدات البدو في النقب وسياسة تسمح بنمط حياة زراعي يقوم على الرعي، هي تروج لسياسة واسعة النطاق لهدم المباني واقامة مستوطنات جديدة لليهود قرب القرى البدوية غير المعترف بها.

\* \* \*

**يديعوت احرونوت: إسرائيل فشلت في غزة، ينبغي إعطاء فرصة للاخرين**

بقلم: ناحوم برنياع

بعد حملة الليطاني، في اذار 1978، وافقت حكومة بيغن على إقامة اليونيفيل، قوة الأمم المتحدة في لبنان. وزير الدفاع كان في حينه عيزر وايزمن. سألته لماذا يؤيد مرابطة قوة أجنبية بيننا وبين دولة عربية، بخلاف سياسة كل الحكومات السابقة. فأجاب وايزمن: "انا مع كل قوة اجنبية شريطة أن تأتي من دولة معادية". لماذا معادية، سألت متعجبا. "لانه اذا جاءت قوة من دولة صديقة ستصبح معادية"، أجاب.

كان عداء لكن أخطر منه كان الوهن. يونيفيل لم تجلب السلام. لم تجلب الامن. لم تجلب المنفعة: 48 سنة من الفشل التام. هذه السنة ستفكك، باجماع عام. بالتوازي، في الجنوب يفترض بنا ان نحصل على قوة دولية جديدة، قوة الاستقرار لغزة. جارد كوشنير، الصهر والمبعوث، هو الروح الحية من خلف إقامة حكومة غزة الجديدة، اللجنة الإدارية التي ستشرف عليها والقوة التي ستكون تحت تصرفها. نتيا هو ضد؛ الجيش الإسرائيلي ضد. أما ترامب فيتجاوزهما كليهما.

كل بحث في هذا الموضوع المشحون ينبغي أن يبدأ بسؤال اين نحن. هل نحن مع حكومة إسرائيل التي يتحدث وزراؤها الكبار عن طرد السكان واستيطان يهودي بدلا منهم؟ هل نحن مع رئيس الوزراء الذي يسعى لاستئناف الحرب في غزة في غضون شهرين، حتى احتلال كل الأرض وإقامة حكم عسكري على مليوني فلسطيني؟

هل نحن مع الجيش الإسرائيلي الذي لا يريد أن يحكم غزة لكنه لا يعرف كيف يتعايش مع نقل الحكم فيها الى الآخرين؟ هل نحن مع الرئيس ترامب الذي يصير على اشراك قطر وتركيا، الداعمين الواضحتين لحماس، في القرارات على مصير القطاع وسكانه؟ هل سنتا قتال مضرجة بالدماء، محملة بالثكل، بالقلق، بالالم وبالمعاناة، كانتا عبثا؟ هل حماس ستكون المنتصر الحقيقي في حرب 7 أكتوبر؟

الاختيار جد صعب. فكروا بمفتدى الاسر الذي يتردد فيما اذا كان سيعود الى كيبوتسه ليربي ابناءه هناك بأمان؛ فكروا بمقيم سدروت الذي يوشك على الدخول الى شقته الجديدة امام خرائب بيت حانون؛ فكروا بعائلة في عسقلان أو في بئر السبع تتمنى بعد سنتين من الليالي بلا نوم، بضع سنوات من الهدوء؛ فكروا بزوجة رجل الاحتياط التي تعبت من اعالة العائلة وحدها؛ فكروا بالاسرائيليين كليهم.

في ازمئة أخرى، اكثر سلامة، كان يمكن للمواطن ان يقول لنفسه الوضع معقد، ليس لدي ما يكفي من المعلومات، انا اثق بالقيادة الوطنية لتعرف كيف تتصدى له. لكن هذه ليست ازمئة سليمة. مشكوك أن يكون أي ممن سيقرون مستقبل حدودنا الغربية جديرا بالثقة.

نبدأ بترامب. إسرائيل مدينة له بالكثير. احد من اسلافه ما كان سيطلق طائرات B2 الى منشآت النووي الإيرانية؛ مشكوك أن يكون أي من اسلافه يستثمر ما استثمرته ادارته في تحرير المخطوفين، في الحرب في غزة، في وقف النار في غزة، لبنان، ايران، سوريا. تصميمه، الاستعداد للعمل من خارج الصندوق كانا مجددين جدا. الجانب الاخر من العملة إياها هي خفة الرأي، الثثرة، الجهل. فقد تسبب بضرر عظيم حين اقترح ترحيل سكان غزة. حلفاؤه العرب رفعوا الهواتف فانقلب رأسا على عقب. لكن الفكرة شرعنت في غزة واكتسبت مكانة. فلئن كان المسيح، المخلص، عظيم أصدقاء إسرائيل في كل الأجيال يقترح طردا فقد حان الوقت للطرد. فقد تسبب بموت المئات، وربما الاف المواطنين الإيرانيين عندما غرد "المساعدة على الطريق" والمساعدة لم تأتي.

هالة القدسية التي ارتبطت حول ترامب هي دعوة لخيبة الامل. ترامب ليس وليا وهو لا يحدث المعجزات. ولن يطهر ابداء. له مصالح، شخصية وقومية، نزوات، مواضع ضعف. يمكن العمل معه. ومحظور الإدمان عليه.

وعندما ضاق الحال على مكتب نتنياهو فقد القى بالذنب على صهره، جارد كوشنير. بالفعل كوشنير غاضب على نتنياهو منذ أشهر واسبابه معه. لكن من السخف ان نعزو اشراك تركيا، قطر و(بشكل غير مباشر) السلطة الفلسطينية في اعمار غزة الى الصهر وحده. ترامب ليس غيبيا وهو لا يحب أن يعرض هكذا.

ان مخاوف نتنياهو من دخول جهات معادية في المسيرة مسنوده. لكن البديل الذي يقترحه عمليا على غزة اكثر خطرا. لنفترض أن ترامب يسمح له بفتح حرب في غزة من جديد؛ لنفترض أن احتلال غزة كلها سيكون سريعا والتمن محتملا. ماذا سيحصل عندها؟ ماذا سنفعل بمليونى نازح بقوا بلا أي شيء، باستثناء قطعة الرمال التي يقفون عليها. من وكيف سيديرهم، يمولهم، يهتم بنواقصهم؟ كيف نتصدى للمقاطعات في أمريكا، في أوروبا، في الاقتصاد وفي العلوم؟

لا يمكن أن ترفض أيضا مشاركة تركيا وقطر وكتاهما حليفتان لأمريكا وكتاهما مقربتان من ترامب. وكذا المشاركة الفلسطينية ولا يزال نتوقع دعما مطلقا، عسكريا وسياسيا للولايات المتحدة لمواجهةنا مع ايران. ترامب يحب نتنياهو لكنه لا يحبه الى هذه الدرجة.

لقد فشلت إسرائيل في غزة، ليس لها حل لهذا الإقليم، للناس الذين يعيشون فيه. كل بديل – حتى البديل الذي يمليه ترامب ينطوي على مخاطر كبرى. على الرغم من ذلك لعله حان الوقت لاعطاء فرصة للآخرين.

\* \* \*

## القناة 12: التحول السعودي: ابن سلمان ينأى بنفسه عن اتفاقيات إبراهيم لسبب وجيه

بقلم: يونتان أديري

إن التحول الحاد الذي شهدته السعودية في الأشهر الأخيرة ليس دليلاً على الارتباك، بل على صفاء ذهن قائد ينظر مباشرة إلى الواقع. محمد بن سلمان ليس مرتبگًا؛ إنه يقود السفينة السعودية العملاقة عبر عاصفة تاريخية مزدوجة، حيث يُطلب منه العمل على جبهتين متعارضتين في آن واحد. مأساة وعظمة ولي العهد: يكمنان في الفجوة الهائلة التي انفتحت أمامه: فبينما يحقق إنجازات باهرة على الساحة الدولية ويعزز مكانته، يجد نفسه مضطراً في الداخل لمواجهة قوى جبارة تهدد مستقبل المملكة. إنه يدرك ما يرفض الكثيرون من شعبه رؤيته: لكي تنجو السعودية في القرن الحادي والعشرين، لا يكفي ترميمها فحسب، بل يجب تفكيكها وإعادة بنائها. وهذه العملية لإعادة تحمل معها تحديات هائلة.

على الساحة الدولية، تمر السعودية بلحظة حرجة. فقد خلقت عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض والانهيار المستمر لإيران “معجزة مزدوجة” للرياض: فقد عادت المظلة الأمريكية (إذ وصف الرئيس بايدن ابن سلمان بـ “المنبوذ”)، وتراجع التهديد الشيعي الوجودي بشكل كبير. في الحيز السياسي الذي أُتيح له، اختار ولي العهد قصف قوافل الإمداد الإماراتية بعنف في منطقة الحكومة المؤقتة بجنوب اليمن، وشن هجوم عنيف على الإمارات، ومحاولة إقامة تحالف عسكري مع تركيا وباكستان. تتيح له هذه المساحة السياسية والعسكرية النادرة التغاضي عن الحدود والتركيز على حربه الحقيقية – الحرب الداخلية.

القصة الأهم هي الفشل المتزايد في تحقيق "رؤيا 2030". فقد خاض ابن سلمان، الزعيم الأكثر طموحًا في القرن الحادي والعشرين، حربًا عشيية توليه السلطة ضد ثلاث قوى تاريخية جبارة، كل منها قادرة بمفردها على إسقاط إمبراطوريات:

- قرن من النفط: لم يُثر الذهب الأسود البلاد فحسب، بل أضعف أيضًا كل عضلة إنتاجية في المجتمع. اعتاد المواطن السعودي على عقد بسيط: الصمت السياسي مقابل الوفرة الاقتصادية. يحاول ابن سلمان نقض هذا العقد وتحويل رعاياه إلى مواطنين عصريين ورواد أعمال، لكنه يكتشف أن استجابة المجتمع المتدهور أبطأ مما كان يتوقع.
- قرن من كراهية النساء: لم يكن استبعاد المرأة ظلمًا أخلاقيًا فحسب، بل كان هجومًا اقتصاديًا أيضًا، إذ أدى إلى تضييق نصف القدرة الإنتاجية للبلاد. في أحد لقاءات الرئيس شمعون بيرس مع الرئيس باراك أوباما، عندما سأل الرئيس الأمريكي الرئيس بيرس: "من عليّ أن أعني به لإطلاق العنان لإمكانيات الشرق الأوسط؟"، أجاب الرئيس الراحل: "الأزواج". إن اضطهاد المرأة ضربة ثلاثية: لها، ولأبنائها الذين ينشؤون في ثقافة متخلفة، وللمجتمع ككل. إن دمج المرأة ضرورة اقتصادية، لكنه يقوض سلطة الرجل السعودي في بيته ويخلق رد فعل ثقافي عنيف.
- المؤسسة الدينية: الوهابية هي التي منحت آل سعود الشرعية للحكم في المقام الأول. يحاول ابن سلمان قلب المعادلة وإخضاع الدين للدولة، وهي خطوة تجعله مكشوفًا ويفتقر إلى "شهادة الموافقة" التقليدية.

لفهم حجم التحدي الذي يواجهه هذه القوى، يكفي النظر إلى جداول البيانات. تُظهر الأرقام أن العالم لا يقتنع بهذه الرؤيا.

تهدف "رؤيا 2030" إلى جذب 100 مليار دولار سنويًا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما في الواقع، فالوضع مختلف تمامًا. ففي العام 2023، لم تتجاوز الاستثمارات 19 مليار دولار (حوالي 12 مليار دولار باستثناء الصفقات الاستثنائية المتعلقة بأرامكو). وفي العام 2024، استمر التراجع، حيث لم تتجاوز 20 في المئة من الهدف. معظم هذه "الاستثمارات" ليست مشاريع جديدة، بل إعادة تدوير لأموال النفط. علاوة على ذلك، في نهاية زيارة ترامب للخليج، ارتفعت التوقعات باستثمارات سعودية بعشرات بل ومئات المليارات من الدولارات في دول التحالف المتجدد.

والأسوأ من ذلك هو وضع "الصندوق الصغير" – صندوق الثروة السيادية (PIF) فقد شهد هذا الصندوق، المُفترض أن يُموّل المشاريع الضخمة، انخفاضًا حادًا في أرصده النقدية: من 50 مليار دولار في العام 2020 إلى 15 مليار دولار فقط في منتصف العام 2024. وهذا مستوى خطير من السيولة.

يُضاف إلى ذلك أهم مؤشر اقتصادي كلي: "سعر التعادل". فلكي تتمكن المملكة العربية السعودية من تمويل ميزانيتها الطموحة دون عجز، تحتاج إلى سعر نفط يبلغ حوالي 96 دولارًا للبرميل. وفي الواقع، تتراوح أسعار النفط في السوق العالمية بين 75 و80 دولارًا. وهذا يعني عجزًا هيكليًا ومزمنًا، يُجبر المملكة على الاقتراض وتقليص مشروع "نيوم" الرئيسي بشكل كبير.

هنا تكمن العضلة الحقيقية. فالأمر لا يتعلق بـ"النجاح أو الفشل"، بل بمفارقة الإصلاح نفسه. يُدرك ابن سلمان أن النموذج القديم قد حكم على المملكة العربية السعودية بالموت البطيء. لكن الإصلاح الذي يقترحه أشبه بجراحة قلب مفتوح بلا تخدير:

فهو يُزيل الأسس الراسخة (الدين، التقاليد، الرعاية الاجتماعية دون عمل) من تحت أقدام رعاياه، ويُقدم لهم في المقابل رؤيا مستقبلية تبدو في الوقت الراهن بعيدة المنال وغير ناجحة اقتصاديًا.

كلما تعمق في الإصلاح، كلما أضرّ بمصالح أكثر، وخرق أعرافاً أكثر، واكتسب أعداءً أكثر في الداخل. وكلما سعى جاهداً لتحويل السعودية إلى دولة "طبيعية" ومنتجة، كلما اضطر إلى تفكيك الآليات التي أبقت عائلته في السلطة طوال قرن. إنه في سباق مع الزمن: هل سينجح في بناء "السعودي الجديد" قبل أن ينهض المتمردون السعوديون القدامى؟

إن قراءة إسرائيل للواقع السعودي من خلال "نظارات التطبيع" قراءة خاطئة. فنحن امتدادٌ ثالث للمشروع الطموح لولي العهد الشجاع. إن افتراض أن ابن سلمان سيكون "لي كوان يو" الشرق الأوسط، يقود تحديتاً مستقرّاً وسلساً كما في سنغافورة، هو افتراض متفائل للغاية. إن فرص نجاح المركزية القوية في إحداث تحول ثقافي عميق كهذا دون صدمات هائلة ضئيلة. ومن الطبيعي تمامًا، في ظل هذا الواقع السياسي، أن يسعى ابن سلمان إلى الابتعاد عن منطلق "اتفاقيات إبراهيم" التي من شأنها أن تزيد من حدة خلافاته مع قوى الإصلاح الداخلية الثلاث. وبدلاً من ذلك، فهو يتوخى الحذر، مستخدماً خطاب الهيمنة السعودية في المنطقة إلى جانب شركاء طبيعيين كتركيا وباكستان.

إن التطبيع مع السعودية سيكون إنجازاً هائلاً لإسرائيل والمنطقة بأسرها، لكن لا ينبغي لإسرائيل أن تبني أبراجاً شاهقة على الاستقرار السعودي. إن تحركات ابن سلمان الأخيرة بعيداً عن اتفاقيات إبراهيم، وتجديد التحالف مع باكستان، تشير إلى أنه يبحث عن ضمانات ويسعى لاستغلال الانفتاح الجيوسياسي الذي أُتيح له. بالنسبة لنا، هذه إشارة للعودة إلى الركيزة الحقيقية والمستقرة في هذا المجال - نيودلهي، لا الرياض.

\* \* \*

**يديعوت أحرونوت: شرق أوسط قديم: الانسحاب ومنع الهجوم، مخاطر الاتفاق مع الرئيس السوري**

**بقلم: يواف زيتون**

**ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية**

استؤنفت هذا الشهر المحادثات بين ممثلي حكومة إسرائيل وحكومة الرئيس السوري أحمد الشرع بهدف تجديد اتفاق وقف إطلاق النار الذي كان سارياً منذ سنة 1974 في عهد نظام الأسد، الأب والابن، وحتى سقوط النظام في دمشق قبل نحو عام وثلاثة أشهر.

ولا يشارك الجيش الإسرائيلي في هذه الخطوة، التي قد تغيّر الواقع في الجولان السوري؛ المنطقة التي سمحت إسرائيل خلال الأشهر الأخيرة بدخول مسلحين على متن سيارات "بيك أب" تابعين لقوات الجولاني إليها.

واستناداً إلى جميع المؤشرات، فإن الحديث لا يدور حول حوار يشكّل خرقاً ويمهد لشرق أوسط جديد، ولا عن سلام أو حتى تطبيع مع سورية، إنما حول تقديم ضمانات أمنية إلى إسرائيل في مقابل الانسحاب من تسعة مواقع أقامها الجيش الإسرائيلي في الجولان السوري خلال السنة الأخيرة، ومن قمة جبل الشيخ التي سيطر عليها في الخريف الماضي من دون قتال.

في الجيش الإسرائيلي بدأوا صوغ تقديرات لتداعيات ترتيب كهذا، على الرغم من أن المستوى السياسي وعد خلال الأسبوع الماضي بأن الجيش سيبقى في قمة جبل الشيخ السوري، وهي نقطة استراتيجية تتيح لقيادة المنطقة الشمالية السيطرة على طرق تهريب السلاح بين سورية ولبنان.

لكن الانطباع داخل الجيش مختلف، إذ تشير التقارير الصادرة عن المفاوضات إلى وجود موافقة مبدئية على انسحاب إسرائيلي، وعلى تقييد -وربما حظر - نشاطات الجيش الإسرائيلي، وخصوصاً سلاح الجو، في أنحاء سورية.

وقد تمثّل الجيش الإسرائيلي بحريّة عمل في سورية خلال سنوات "المعركة بين الحروب"، وحتى أكثر من ذلك بعد سقوط نظام الأسد، غير أن الزعيم الجهادي لسورية الجديدة يطالب بوقف الغارات الجوية الإسرائيلية، وفي وضع كهذا، يقدر الجيش أن إحباط تهريب الأسلحة المتطورة من العراق وإيران، عبر سورية، إلى حزب الله الذي يعيد بناء قوته، سيكون بالغ الصعوبة.

فهذه الطرق تعرضت لأضرار كبيرة نتيجة نشاط متواصل لشعبة الاستخبارات العسكرية وسلاح الجو، لكن اتفاقاً جديداً بين القدس ودمشق قد يسمح بإعادة تفعيلها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ما زال يوجد في سورية بقايا غير قليلة من وسائل قتالية وقدرات مراقبة، كالرادارات الروسية من عهد نظام الأسد، ومع أن الجيش الناشئ لدى الشرع لا يملك القدرة أو المعرفة لتشغيل معظمها، إلا أن اتفاقاً معه قد يمنح الجيش الإسرائيلي من استهداف هذه القدرات عندما تظهر في التقديرات الاستخباراتية.

### مطلب تقييد الضربات في حوران

بالإضافة إلى ما ذكر، فإن الشرع يطالب بتقييد ضربات الجيش الإسرائيلي في منطقة حوران، وهي مساحة واسعة تبدأ من الجولان السوري وتمتد شرقاً على مسافة تتراوح بين 70 و100 كيلومتر من الحدود مع إسرائيل.

في هذه المنطقة، عملت في السابق منظمات "إرهابية"، كالمليشيات الموالية لإيران، وتنظيمات فلسطينية، وأساساً حزب الله، على إقامة بنى تحتية "إرهابية" ومواقع إطلاق نار ومراقبة تحت حماية الجيش السوري. وقد حاول الجيش الإسرائيلي مراراً تفكيك هذه البنى على مدار العقد الماضي.

وإن منع استمرار هذه الضربات أو تقييده سيصعب أكثر على الجيش الإسرائيلي إزالة التهديدات المتشكّلة ضد سكان الجولان.

### وقف مساعدة الدروز في سورية

أما البند الثالث الخلفي، فيتعلق بتقليص المساعدة الإسرائيلية للدروز السوريين في ثلاث مناطق: ضواحي دمشق، وجبل الدروز في مدينة السويداء جنوبي سورية، وقرية خضر على سفوح جبل الشيخ، على مسافة قريبة جداً من القرية الدرزية الإسرائيلية مجدل شمس.

وقد كُشِف في الإعلام الأجنبي مؤخراً عن حجم المساعدة التي قدمتها إسرائيل خلال السنة الماضية إلى الدروز السوريين، والتي شملت آلاف قطع السلاح المصادرة في الحرب مع حزب الله و"حماس"، بالإضافة إلى سترات قتالية وأدوية ومعدات.

ويتعرض الدروز في سورية لهجمات متكررة من ميليشيات متطرفة، بعضها بدوي وبعضها مرتبط بالنظام الجديد. وأقرباؤهم في إسرائيل، بمن فيهم من يخدمون في الجيش، يطالبون بمواصلة الدعم، لكن نظام الشرع يصّر على وقف هذا التدخل الإسرائيلي.

### الدور الروسي والمخاوف الأمنية

قبل نحو شهر ونصف الشهر، قام ممثلون روس بجولات في الجولان السوري، بما في ذلك بين مواقع الجيش الإسرائيلي، بتنسيق مسبق مع قيادة المنطقة الشمالية، وطُرح إمكان نشر روسيا قوات في الجولان السوري، وهي خطوة مثيرة للجدل، ولا تحظى بدعم داخل الجيش الإسرائيلي. ووفق عدة مصادر، فإن هذه الخطوة غير متوقعة في المدى القريب. وما زالت روسيا تحتفظ بقوات عسكرية في المنطقة العلوية شمال غربي سورية، ودعمها الطويل لنظام الأسد ضد ميليشيات الشرع قد يتغير إذا أعيد خلط المصالح في الشرق الأوسط.

ويوصي ضباط في الجيش الإسرائيلي المستوى السياسي بعدم الانسحاب من الجولان السوري، وخصوصاً في ظل المخاوف المتزايدة من تسليح جماعي لمسلحين من الشرق – من الأردن وكذلك من سورية – على نمط هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر.

### الدرس المستخلص من 7 تشرين الأول/أكتوبر

لا تزال صدمة الجيش الإسرائيلي جرّاء الفشل في منع "حماس" من اقتحام غلاف غزة حاضرة بقوة، ولذلك يرى الجيش أنه ينبغي عدم الانسحاب من أراضٍ معادية على أي حدود عدائية في المستقبل المنظور. ويقولون في الجيش: "من الأسهل حماية المستوطنات عندما تكون متقدماً داخل أرض العدو، في منطقة عازلة ومعزّزة." ومع ذلك، حتى في حال الانسحاب من مواقع الحزام، يذكر الجيش بأنه ستبقى قوات مكثفة، تكاد تكون مضاعفة، على طول الحدود في الجولان. وسيُسمح للجيش الإسرائيلي في أي سيناريو بمهاجمة أي تهديد فوري يقترب من الجولان أو يتم رصده في المنطقة. لكن السؤال الأساسي سيكون بشأن مساعي إحباط بناء القوة العسكرية: هل سيكون النموذج هو ضربات متواصلة بلا قيود، كما يحدث في لبنان تقريباً يومياً، أم كما هو النموذج الغزيّ المقيّد، الذي دخل شهره الرابع منذ بدء وقف إطلاق النار مع "حماس"، حيث يُمنع الجيش من ضرب أهداف تعاضم القوة على الرغم من عدم هزيمة "حماس" بالكامل؟

لقد كانت الضربات القليلة التي وقعت رداً على خروقات من "حماس"، التي ترسل مسلحين يومياً نحو مواقع الجيش على "الخط الأصفر"، في نمط مشابه لما كان قائماً قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وفي هذا السياق، يوصي الجيش الإسرائيلي بالانتظار والأمل في أن يبقى هناك فارق بين ما يُكتب في الاتفاق السياسي والسياسة التي ستسمح للجيش بالعمل ميدانياً وإعداد خطط هجومية محدثة.

\* \* \*

## يديعوت أحرونوت: ليس من السهل تفكيك "حماس"

بقلم: سمدار بيرى

دُعِيَ رئيس تركيا، أردوغان، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، إلى الانضمام إلى "مجلس السلام" من أجل إنهاء الحرب في غزة. وحتى الآن، لم يتم التوصل إلى اتفاقات، لكن القائمة التي سيُشكّل منها المجلس تضم شخصيات دولية بارزة؛ إذ يتّأس ترامب المعسكر، ومن المذكورين فيها توني بليز من بريطانيا، ووزير الخارجية الأميركي، وطبعاً - وكيف لا - الصهر الأبدي جاريد كوشنر.

وفي المجلس التنفيذي في الأسفل، يظهر مجدداً المبعوث الخاص ستيف ويتكوف، ووزير الخارجية روبيو، وكذلك رئيس البنك الدولي أجاي بانغا. وفي كل واحدة من القوائم سيُرد 15 اسماً من أولئك الذين يُفترض بهم أن يُشرفوا - كلٌّ في مجاله - على اللجنة الفلسطينية التي يُفترض بها أن تدير غزة، ولم يتضح بعد كيف سيجري الأمر على الأرض. وسيقود الفلسطينيون د. علي شعث، من مواليد غزة، وهو قريب وزير الخارجية الفلسطيني السابق د. نبيل شعث من رام الله.

وقد سارعت السعودية إلى الترحيب بخطة السلام الجديدة، لكن يجب الانتباه إلى أنه لا يوجد ممثل سعودي في أيٍّ من اللجان، وذلك على الرغم من أنه بات من الواضح أنه من الآن ستُطلب إعادة إعمار القطاع أموالاً طائلة، وإذا لم تُدعَ [أي السعودية]، فلن تدفع. وقد صاغ ولي العهد السعودي بياناً يرحّب فيه بانسحاب الجيش الإسرائيلي، وذكر بأن الحديث يدور حول "هيئة مؤقتة". انتهىوا إلى حقيقة لم تُذكر على الرغم من أهميتها، وهي أن هذه الهيئة أنشئت لتجاوز النشاط العقيم و"المزعج" للأمم المتحدة في القطاع.

غير أنّ السؤال الذي لم يُذكر في بيان البيت الأبيض هو: ماذا سنفعل فعلياً بشأن "حماس"؟ هل سيتم نزع سلاح الحركة "الإرهابية" ومنعها من مواصلة إدارة القطاع؟ من ضمن لكل هذه الشخصيات البالغة الأهمية التي عيّنها البيت الأبيض أن تقبل "حماس" بالقرار من دون رد؟ لقد أعلن كبار مسؤولي الحركة أمس: "لدينا عشرة آلاف متطوع جديد. إنهم ينتظرون فقط أن نُجنّدهم".

وقد قال المتحدث باسم "حماس" في غزة، حازم قاسم، إنه مع دخول الهيئة الفلسطينية الجديدة المكلفة بإدارة القطاع، ستُحلّ الحكومة القائمة، وذهب إلى أبعد من ذلك حين دعا إلى تسريع إقامة اللجنة التكنوقراطية (المكوّنة من فلسطينيين غير مقيمين بالقطاع). لكن - وهذه "لكن" كبيرة جداً - على الرغم من التصريحات المتحمسة، فإنه لا توجد موافقة من جانب "حماس" على نزع السلاح، فمن جهتهم، لا يُسمَع حتى أي تلميح يُوجي بأنهم ينوون التخلي عن الحكم. في وضع كهذا، كيف يمكن التقدم؟

لقد تأتّى رئيس الوزراء نتنياهو في ردّه أمس، وقرّر أن الحديث يدور أساساً حول خطوة تصريحية لا تغيّر الواقع الأمني، ووضع مطلبين قاطعين: إعادة جثمان ران غويلي، ونزع سلاح "حماس". وفي إدارة الرئيس ترامب، يشرحون في محادثات مغلقة أنّه يجري الآن فحص إمكان إعلان نزع سلاح "حماس" وتخزينه، ولا يُعرف أين. مَنْ يضمن أن توافق "حماس" على ذلك؟ في هذه الأثناء، فإن التنظيم "الإرهابي" لا يهدأ لحظة، ويعمل باستمرار على تجنيد متطوعين جدد. ومع أوضاع الحياة القاسية جداً في القطاع، والبرد والجوع، يمكن تصديق ذلك، فالمتطوعون سيكونون مستعدين لفعل الكثير لإعالة عائلاتهم. حالياً، وبحسب المعلومات، يوجد في غزة نحو 30,000 مسلح من "حماس" والجهاد الإسلامي.

ومن الجهة الأخرى، يصرّ نتنياهو على أن الجيش الإسرائيلي لن ينسحب من مواقع مفتاحية في القطاع (محور فيلادلفيا) ما لم يتحقق نزع السلاح الكامل، ففي نهاية المطاف، قد يحدث تحرّك مفاجئ في أي لحظة.

إن نزع سلاح "حماس" مشكلة معقدة، وليس واضحاً إن كان أحد، مهما يعلو شأنه، قادراً على التعامل مع دهاء الحركة. وحتى لو وافقوا على نزع جزء من السلاح، والتزام تخزين ما سيُقرّر، فلا أحد من أعضاء "لجنة السلام" وتفرعاتها ملمٌ أو قادرٌ على التعامل مع الواقع الميداني. لقد رأينا كيف تتعامل "حماس" مع مَنْ تصفهم بالمتعاونين مع إسرائيل.

والافتراض هو أن "حماس"، في نهاية المطاف، لن تسلّم السلاح طوعاً. فمَنْ سيضمن أن تفعل ذلك رغماً عنها؟ ليس لأعضاء اللجنة خبرة في القضايا الأمنية. انظروا إلى الأعضاء في اللجان الثلاث وافحصوهم واحداً واحداً: الكثير من حسن النية والأمال، وصر في الخبرة القتالية. يجب ألا ننسى أن "حماس" لم تتخلّ بعد عن مهمتها العليا بصفتها حركة تحرّرو وكفاح ضد إسرائيل، وهذا الشعار محفور عميقاً في ذهن رئيس الوزراء نتنياهو. "حماس" مستعدة لمواصلة القتال، والسؤال الكبير هو: هل سيعلمون الحرب أيضاً على ممثلي السلطة الفلسطينية لطردهم من غزة؟

\* \* \*